

محضر الجلسة الحادية والتسعين

التاريخ: الأربعاء 5 رمضان 1438هـ (31 ماي 2017م).

الرئاسة: المستشار السيد عبد القادر سلامة، الخليفة الرابع لرئيس المجلس.
التوقيت: أربع ساعات وخمس وعشرون دقيقة، إبتداء من الساعة الحادية عشرة والدقيقة الخامسة عشرة صباحا.
جدول الأعمال: الدراسة والتصويت على مشروع القانون المالية رقم 73.16 للسنة المالية 2017:

- تقديم تقرير لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية؛
- المناقشة العامة من لدن الفرق والمجموعات البرلمانية؛
- رد وزير الإقتصاد والمالية.

المستشار السيد عبد القادر سلامة، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.
السادة الوزراء،
السادة المستشارين،

طبقا لأحكام الدستور والقانون التنظيمي للمالية والنظام الداخلي لمجلس المستشارين، نخصص هذه الجلسة للاستماع لتدخلات الفرق والمجموعات ورد الحكومة، لدراسة مشروع القانون المالي لسنة 2017. وقبل الشروع في مباشرة جدول أعمال هذه الجلسة، باسم المكتب نبعث التهاني الحارة، داعيا الله العلي القدير أن يعيده علينا وعليكم بالخير واليمن والبركات.
فالكلمة الآن للفرق الاستقلالي، ولكن في انتظار الالتحاق بنا نوجه الكلمة لفرق الأصالة والمعاصرة في حدود 31 دقيقة، فليفضل مشكوراً.
اسمح لي، اسمح لي، شكراً، شكراً، شكراً.
فليفضل صاحب التقرير لتلاوة التقرير.

المستشار السيد عبد الصمد مربي، مقرر لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله وعلى آله وصحبه.

شكراً السيد الرئيس المحترم.

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أعرض على أنظار مجلسنا الموقر نص التقرير الذي أعدته لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية، بمناسبة انتهائها من دراسة

وتعديل مشروع قانون المالية والموافقة عليه.

وللتذكير، فإن اللجنة شرعت في دراسة مشروع قانون المالية ابتداء من يوم الثلاثاء 16 ماي 2017، وعقدت بشأنه 6 اجتماعات، استغرقت في مجموعها ما يناهز 31 ساعة عمل.

واسمحوا لي في البداية، أن أتوجه بالشكر والتقدير للسيد محمد بوسعيد وزير الإقتصاد والمالية وجميع مدراء وأطر الوزارة على ما تقدموا به من معطيات اقتصادية واجتماعية متنوعة، معززة بالعديد من الأرقام والتوضيحات والإحصائيات والتي ساهمت بشكل أساسي في الرفع من تحسين ظروف مناقشة مشروع قانون المالية لهذه السنة وقراءة مضامينه والوقوف على محتوياته.

ولا فتوتني الفرصة لتقديم أخلص عبارات الشكر والتقدير للسيد رحال المكاوي رئيس اللجنة على حسن تسييره وتدييره لأشغالها، ولل سيدات والسادة المستشارين الذين أسهموا في مناقشة مشروع قانون المالية بكل جدية ومسؤولية رغم الضغط الزمني.

وإلى جانبهم أشكر كذلك جميع الطاقم الإداري للجنة على الجهود التي بذلوها وبذلونها من أجل تسهيل عمل السيدات والسادة المستشارين في مثل هذه اللحظات.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

إن مشروع قانون المالية لسنة 2017، المعروض على أنظارنا يستمد مرجعيته من التوجيهات الملكية السامية المنبثقة عن المجلس الوزاري الذي ترأسه جلالة الملك بتاريخ 26 شتنبر 2016، الذي تمت المصادقة عليه بعد ذلك من طرف مجلس الحكومة بتاريخ 4 أكتوبر 2016.

ونظرا للظرفية السياسية المتمثلة في انتهاء الولاية الحكومية السابقة وتنظيم الانتخابات التشريعية والمشاورات المرتبطة بتشكيل الحكومة، حيث تعذرّت المصادقة على مشروع القانون قبل 31 دجنبر 2016، طبقا لمقتضيات القانون التنظيمي للمالية وتمت بذلك بموجب مرسومين فتح الاعتمادات اللازمة لسير المرافق العمومية والقيام بالمهام المنوطة بها على أساس ما هو مقترح في مشروع قانون المالية هذا، إذ سيتم الانتهاء من العمل بالمرسومين المذكورين فور مصادقة البرلمان على قانون المالية ودخوله حيز التنفيذ.

وبعد تقديم مشروع قانون المالية لسنة 2017 أمام مجلسي البرلمان بتاريخ 27 أبريل 2017، بعد ملاءمته مع هيكلية الحكومة الجديدة، تمت المصادقة عليه من طرف مجلس النواب.

وبعد إحالته على مجلس المستشارين قدم السيد وزير المالية في اجتماع اللجنة المنعقد يوم 16 ماي، عرضاً أبرز من خلاله السياق العام لإعداد مشروع قانون المالية بما في ذلك السياق الدولي الذي تميز باستمرار

استعرض المتدخلون مختلف السياقات التي تم خلالها إعداد مشروع القانون المالي، من سياق وطني يتميز بعودة المغرب مؤسسانيا إلى الاتحاد الإفريقي والمصادقة على البرنامج الحكومي وتنصيب الحكومة، كما يتزامن مع مصادقة مجلس الأمن بإجماع أعضائه على القرار الأممي 2351 المتعلق بالصحراء المغربية الذي يعزز لا محالة الطرح المغربي في حل النزاع المفتعل حول قضيتنا الوطنية في المحافل الدولية.

وقد أجمع المتدخلون على متابعتهم بقلق بالغ تطورات الوضع في إقليم الحسيمة الذي يعرف حراكا شعبيا بمطالب اجتماعية واقتصادية، مطالبين الحكومة بالاستجابة السريعة لمطالبهم الاجتماعية والتعامل المسؤول مع الوضع بهذا الإقليم.

كما تم التساؤل عن تكلفة تأخير مناقشة قانون المالية على الاقتصاد الوطني والمالية العمومية، وآثاره المالية والاجتماعية.

وفضلا عن ذلك، تم استحضار الظرفية الدولية المتميزة بانتعاش الاقتصاد العالمي بوتيرة ونسب متفاوتة، مع استمرار المخاطر المرتبطة بالتقلبات الجيوسياسية وعدم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي الذي يعرفه المحيط الإقليمي لبلادنا.

وعن فرضيات مشروع القانون المالي سواء على مستوى نسبة التضخم، نسبة النمو أو نسبة عجز الميزانية، اختلفت الآراء بين اتجاهين اعتبر أنهما فرضيات واقعية ومقبولة وموضوعية، ما دامت تتقاطع والبرنامج الحكومي وروعي فيها الظروف الداخلية والخارجية، وستؤدي إلى استعادة التوازنات الماكرو اقتصادية، واتجاه آخر يرى أنها فرضيات أصبحت متجاوزة وأفرطت في التفاؤل ويستدل هذا الاتجاه الثاني في تدعيم رأيه بالتساؤل كيف لبلادنا أن تحقق نسبة نمو 4.5% رغم أن نسبة النمو سنة 2016 لم تتجاوز 1.8%، وذلك بالنظر لاستمرار ركود وجمود الطلب الداخلي، وكذا الطلب الخارجي المرتبط بشدة بنسب نمو دول الاتحاد الأوروبي.

وبخصوص نسبة عجز الميزانية المحددة في 3% من الناتج الداخلي الخام، تمت الإشارة إلى أنها تتطلب بدورها مجهودات كبيرة لتطوير الموارد سواء فيما يخص الضرائب المباشرة أو الضرائب غير المباشرة.

كما تمت الإشارة إلى أن تحديد فرضية التضخم في نسبة 1.7% يرتبط بالمداخيل الجبائية، لأنها كلما ارتفعت أسعار السلع والخدمات، والإارتفعت معها الضريبة المفروضة على قيمة عمليات بيع وشراء المنتوجات وأن استقرار هذا المعدل في مستويات متدنية لم يمنع من وجود انعكاسات سلبية على الاقتصاد الوطني.

وفضلا عن ذلك، اعتبرت بعض التدخلات أن إنجاز الأوراش الكبرى وتأمين التوازنات المفروضة يستوجب فلسفة اقتصادية تركز على رؤية متكاملة الأركان والاستراتيجيات والأهداف وسلسلة الأولويات، تشمل البعد الترابي والمحالي بين القرية والمدينة، بالاعتماد على نموذج اقتصادي يبني

التقلبات على مستوى الأسواق المالية الدولية.

أما بخصوص أولويات مشروع القانون المالي، فإنها تستند إلى أربع مرتكزات أساسية:

أولاً، تسريع التحول الهيكلي للاقتصاد الوطني عبر التركيز على التصنيع والتصدير، وفيه تعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني وإنعاش الاستثمار الخاص.

تأهيل الرأسمال البشري وتقليص الفوارق الاجتماعية والمحالية؛ تعزيز آليات الحكامة المؤسسية.

ثانياً، أما فيما يتعلق بالفرضيات التي انبنى عليها مشروع القانون، فقد اعتمدت التوقعات على الأسس الآتية:

- النمو الاقتصادي: 4,5%؛

- نسبة عجز الميزانية 3% من الناتج الداخلي الخام؛

- متوسط سعر الغاز الطبيعي: 350 دولار للطن؛

- سعر التضخم: محدد في 1,7%.

ثالثاً، أما عن أهم التدابير التي جاء بها مشروع القانون فتتجلى في توطيد دينامية الاستثمار العمومي عبر إطلاق أوراش كبرى وهيكلية للبنية التحتية ومواصلة دعم الاستراتيجيات القطاعية والاجتماعية، فضلا عن مجموعة من التدابير الرامية لتشجيع الاستثمار الخاص والمقاولة من خلال تفعيل مخطط إصلاح الاستثمار وإقرار تدابير تحفيزية لدعم المستثمرين والشركات المصدرة وتوسيع نطاق الامتيازات الممنوحة للمصدرين كي تشمل المقاولات المصدرة بصفة غير مباشرة.

ورابعاً، وفيما يخص التدابير المتعلقة بدعم دينامية القطاع المالي، يقترح المشروع مواصلة تحديث هذا القطاع من خلال تنوع الأدوات والأسواق المالية المتاحة للمستثمرين والمقاولات، من خلال إقرار مجموعة من التدابير الجبائية التحفيزية لتشجيع اللجوء إلى عمليات التسديد.

من جهة أخرى، جاء مشروع القانون المالي بتدابير تخص إنعاش الشغل ودعم البحث والابتكار، منها على الخصوص إحداث 23.768 منصب مالي، بالإضافة إلى 11000 منصب لفائدة الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين في إطار التعاقد، وإقرار الإعفاء الدائم من الضريبة على الدخل بالنسبة لمنح التدريب في حدود 6000 درهم، مع دعم دينامية نظام المقاول الذاتي، بالإضافة إلى اعتماد تدابير تتعلق بتنزيل الجهوية الموسعة عبر تقوية الموارد المالية للجهات من خلال رفع حصتها من موارد الضريبة على الشركات والضريبة على الدخل من 2% إلى 3%، تضاف إليها اعتمادات من الميزانية العامة تقدر ب 2 مليار درهم.

السيدات والسادة،

شكلت المناقشة العامة لمضامين مشروع القانون المالي وكذا المرجعيات والفرضيات التي بني على أساسها، موضوع نقاشات مستفيضة من طرف السيدات والسادة المستشارين الذين أبدوا عدة ملاحظات واستفسارات واقتراحات حول المقترحات التي جاء بها.

المفروضة عليه الضريبة لدعم القدرة الشرائية لذوي الدخل المحدودة، خصوصا في غياب أية نية للرفع من الأجور، ومعالجة الاختلالات التي تشوبها.

وفيما يتعلق بالمحور الاجتماعي، تم التأكيد على أهمية تأهيل الرأسمال البشري وجعله المكون الأساسي غير المادي لبلادنا من خلال:

- 1- إصلاح منظومة التربية والتكوين؛
- 2- تحسين الأوضاع الصحية للمواطنين؛
- 3- تيسير الولوج الى السكن اللائق؛
- 4- محاربة البطالة وتنشيط سوق الشغل؛
- 5- التصدي لكافة مظاهر الفقر والهشاشة والاقتصاد الاجتماعي، خصوصا في العالم القروي.

كما تمت الإشارة إلى أن تخفيض ميزانية وزارة الشغل سينعكس سلبا على المراقبة والتتبع وتخفيض عدد نزاعات الشغل. وفي هذا السياق، تمت المطالبة بدعم هذا الجهاز وتعزيز آليات المعالجة للحد من النزاعات أو لتخفيف نزاعات الشغل ومأسسة الحوار الاجتماعي إلى جانب ذلك.

وبالنظر للخصائص التي تعرفه ميزانيات القطاعات الاجتماعية، فقد اقترح تخصيص 4% من ميزانيات بعض القطاعات لفائدة قطاع التعليم والصحة.

وبخصوص محور الجهوية المتقدمة، لوحظ أن الموارد المالية المخصصة للجهات لا تكفي من أجل رفع التحدي، مما قد يجعل المبدأ الدستوري الكامن في التدبير الحر للجهات شكليا، وهو ما لا يمكن أن يمنحها حرية أوسع في تدبير شؤونها المالية في ظل معطيات موضوعية تجعل الدولة تمارس وصايتها ورقابتها بشكل مكثف ومؤثر.

السيدات والسادة الحضور،

في معرض جوابه على مداخلات السادة المستشارين، أعرب السيد وزير الاقتصاد والمالية عن شكره الجزيل لكافة السيدات والسادة المستشارين على تدخلاتهم وملاحظاتهم.

وبخصوص قانونية فتح الاعتمادات بموجب مراسيم، أشار إلى أحكام الفصل 50 من القانون التنظيمي للمالية، إذ أنه حين لا يصوت على قانون المالية في آخر السنة تفتح المراسيم بناء على تلك المقتضيات.

وبالنسبة لكلفة التأخير، أعرب عن مشاطرته الرأي القائل بخضوع كلفة التأخير ينبغي أن تؤخذ الأرقام بعين الاعتبار منذ بداية السنة إلى حد الآن، باعتبار أن الإنفاق العمومي الميزانياتي للمؤسسات العمومية يجري بشكل عادي، لكون أغلب المجالس الإدارية لهذه المؤسسات انعقدت في موعدها.

واعتبر أن القطاع الصناعي مركز قوة يجب دعم تنافسيته داخليا وخارجيا، مستدلا بما حققه مخطط التسريع الصناعي في ظرف سنتين من إنجازات كبيرة جدا، مضيفا أن القطاعات الصناعية الواعدة كقطاع الطائرات

على التصنيع وتنويع المجالات وربط النمو الاقتصادي بالتنمية البشرية بالإضافة إلى تكثيف الروابط التجارية والعلاقات الاقتصادية بالمنطقة.

كما تم التعبير عن دعم الإجراءات التي تنوي الحكومة اتخاذها من خلال هذا القانون والقاضية بمواصلة تحسين مناخ الأعمال، إضافة إلى عزمها تبسيط المساطر الإدارية المرتبطة بإنعاش الاستثمار الخاص وتحديث الإطار القانوني للأعمال ودعم المقاول المصدرة وتحسين ظروف إنتاج وتسويق المنتجات التصديرية، فضلا عن تنشيط دور الدبلوماسية الاقتصادية وتقييم اتفاقيات التبادل الحر ودراسة أثرها على الاقتصاد الوطني.

وقد سجلت بعض التدخلات أنه لوحظ أن فرص هامة تم تفويتها لجذب الاستثمار بسبب عدم تشكيل الحكومة طيلة المدة السالفة.

وفي سياق آخر، تمت الإشارة إلى أن إصلاح صندوق المقاصة والتحكم في نفقاته يجب أن يتم دون إحداث خلل على مستوى القدرة الشرائية للمواطنين ودون إحداث تأثير سلبي على مستوى القطاعات المنتجة، مما سيتوجب إعداد خطة محكمة مبنية على التدرج واعتماد تدابير مصاحبة.

أما فيما يتعلق بالمحور المالي، تمت الإشارة إلى أن الميزة الأساسية التي طبعت مشروع قانون المالية تتجلى في تزايد النفقات مقابل تراجع على مستوى المداخيل، الأمر الذي كان يقتضي من الحكومة البحث عن حلول ابتكارية لتوسيع وتنويع موارد الدولة لتجاوز إشكالية العجز البنوي المسجل بين موارد الدولة ونفقاتها.

ولوحظ وجود خلل على مستوى آليات تدخل بنك المغرب في السياسة النقدية، بحيث أن منحنى معدل الفائدة المطبقة من قبل الأبنك مرتبط بمنحنى معدلات الفائدة على سندات الخزينة وليس معدل الفائدة المرجعي لبنك المغرب.

وعن محور الإصلاح الجبائي، أجمع المتدخلون بمختلف مشارهم السياسية على أهمية القيام بإصلاح شمولي للنظام الضريبي ببلادنا، باعتباره أحد أهم التحديات المطروحة على الحكومة، خصوصا بعد انعقاد المناظرة الوطنية حول الجبايات لسنة 2013 بهدف إعطاء دفعة جديدة لمسلسل الإصلاح الجبائي المغربي، بما يتلاءم مع التطورات السياسية والاجتماعية والاقتصادية لبلادنا.

وفضلا عن ذلك، تمت الإشارة إلى أن الحكومة لجأت إلى الضغط الضريبي على المقاولات، في غياب تدابير ترمي إلى وضع حد للعراقيل الضريبية من أجل تنمية المقاولات وتطويرها، وتوزيع أفضل للعبء الضريبي وتكريس شفافية ضريبة واضحة المعالم إلى جانب توسيع الوعاء الضريبي.

من جهة أخرى، تمت الإشارة من طرف بعض المتدخلين إلى تقرير المجلس الأعلى للحسابات المتعلق بالجبايات المحلية الذي سجل عجز الإدارة عن تحصيل مداخيلها الجبائية لغياب الرؤية المندمجة بين النظام الجبائي الوطني والمحلي.

وبخصوص الضريبة على الدخل، تمت المطالبة بضرورة مراجعة الأساس

أما بخصوص التعديلات التي قدمتها الحكومة وحظيت بقبول أعضاء اللجنة فقد بلغت 10 تعديلات.

هذا، وقد تم سحب عدة تعديلات من طرف مقدميها بعد رفضها من قبل الحكومة أو اقتناع أصحابها، في حين تم التصويت على مجموعة من المواد التي لم يرد بشأنها أي تعديل بالأغلبية.

وقد صادقت اللجنة على التعديلات المقدمة وعلى مواد المشروع وأبوابه وفق جدول التصويت المرفق بهذا التقرير.

هذا، وعند عرض مواد الجزء الأول من مشروع قانون المالية رقم 73.16 للسنة المالية 2017 على التصويت، وافقت عليه اللجنة معدلا

بالنتيجة التالية:

الموافقون = 9؛

المعارضون = 5؛

المتنعون = 2.

وبه وجب الإعلام والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد مقرر لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية على هذا التقرير القيم والمركز.

والآن غادي نفتحو باب المناقشة، الكلمة لأول متدخل من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، تفضلوا.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على النبي المصطفى الكريم وعلى آله وصحبه أجمعين.

السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة،

السادة الوزراء،

الأخوات والإخوة المستشارات والمستشارين،

يشرفني باسم حزب الاستقلال، الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، أن أتناول الكلمة اليوم لمناقشة مشروع قانون المالية لسنة 2017، هذا المشروع أو هذه المناسبة هي سانحة لنؤكد نحن في الفريق الاستقلالي، من موقعه في المعارضة بمواصلة النضال بالإصرار والالتزام النابعين من معين المدرسة الوطنية الصادقة، مدرسة التعادلية ومن فيض الرصيد النضالي الهائل الذي راكمه حزب الاستقلال عبر التاريخ إلى جانب القوى الوطنية الحية في مواجهة كل المخاطر المحدقة بالحياة السياسية وبالمشهد السياسي الوطني.

لقد حرص حزب الاستقلال منذ نشأته على أن يجسد بالوعي والممارسة القيم الحقيقية للنضال الديمقراطي، كما سطرها الرواد الأولون، والتي تجعلنا نستشعر حجم التضحيات التي بذلت وحجم التنازلات التي

وكذلك الشأن بالنسبة للسيارات، كقطاعات ذات قيمة مضافة عالية وذات تكنولوجيا متوسطة، لا يمكن مسايرتها إلا بالتركيز على اقتصاد المعرفة والتكوين في هذه القطاعات.

وفيما يخص خط السيولة والوقاية، أوضح أنه على الرغم من عدم استعماله فهو مفيد إزاء الشركاء الماليين لبلادنا، وتظهر قيمته عند حصول الأزمة، وأن علاقة بلادنا بصندوق النقد الدولي يطبعها الاحترام والثقة المتبادلة.

وأفاد بأن اللجوء في الوقت الراهن للمديونية أمر ضروري لتمويل الاستثمار.

أما بالنسبة للجهوية، ذكر بأن هناك عزم على إعطاء الجهوية حظوظ النجاح حتى بلوغ 10 مليار درهم سنة 2021، بمراعاة إمكانيات الدولة المتاحة والعمل على توزيع مشاريع الاستثمار بمراعاة الجهات الأكثر فقرا وهشاشة وكذا القطاعات التي تخلق أكثر فرص الشغل، فضلا عن التقليل من عجز الميزان التجاري عبر تشجيع التصدير وتوفير مخزون العملة الصعبة.

السيدات والسادة المستشارين،

إن القضايا الكبرى المرتبطة بالجوانب الاقتصادية والمالية والاجتماعية التي تم التداول بشأنها في إطار مناقشة مواد مشروع قانون المالية تمت ترجمتها إلى مقترحات تعديلات قدمت من طرف الحكومة ومختلف الفرق والمجموعات البرلمانية والتي بلغ عددها 222 تعديل نوردها كما يلي:

• الحكومة: 10 تعديلات؛

• فرق الأغلبية: 18 تعديل؛

• الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية: 62 تعديل؛

• فريق الأصالة والمعاصرة: 62 تعديل؛

• فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب: 33 تعديل؛

• فريق الاتحاد المغربي للشغل: 12 تعديل؛

• مجموعة الكونغرس الديمقراطية للشغل: 23 تعديل؛

• مجموعة العمل التقدمي: 2 تعديل.

وقد انصبت هذه التعديلات حول مجموعة من المواضيع، استأثرت المادة 6 المتعلقة بالمدونة العامة للضرائب، والمادة 7 والمادة 8 والمادة 8 مكررة بالنصيب الأكبر منها.

هذا، وقد عقدت اللجنة يوم الاثنين 29 ماي 2017 اجتماعا مطولا خصص للبت في التعديلات والتصويت على مواد الجزء الأول من مشروع القانون.

وبلغ عدد التعديلات المقبولة من طرف اللجنة بعد رفضها من طرف الحكومة وتشبث أصحابها بتعديلين 2، في حين بلغ عدد التعديلات المقبولة من الحكومة واللجنة والمقدمة من طرف الفرق والمجموعات البرلمانية 22 تعديلا.

يتطلع إليه الشعب المغربي والرأي العام الوطني.

الأخوات والإخوة،

إن مناقشة مشروع قانون المالية، هي إحدى المحطات المناسبة لتطوير التواصل ما بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، وللتذكير والنقاش الجاد والصریح حول الملفات الوطنية والقضايا الكبرى المطروحة علينا اليوم. أولى هذه القضايا، قضية الوحدة الترابية للمملكة، التي نجد التأكيد بشأنها على الموقف الثابت لحزب الاستقلال فيما يتعلق بوحدة المغرب في الشمال كما في الجنوب، معبرين عن تميمنا لقرار مجلس الأمن الأخير وعن تعبئتنا وراء جلالة الملك من أجل مواصلة ورش الإصلاح والديمقراطية وتحقيق التنمية الشاملة بالأقاليم الجنوبية.

لكن الملاحظ أن مشروع قانون المالية لم يولي حيزا مهما للمشاريع الكبرى المبرجة في إطار المخطط التنموي للأقاليم الجنوبية:

أين نحن من ميناء الصيد البحري بالداخلة والمستشفى الجامعي للعيون والطريق الرابطة مع تيزنيت ومشاريع تحلية ماء البحر وغيرها من المشاريع المهيكلية التنموية؟

وأعتمد هذه المناسبة لأتوجه باسم الفريق الاستقلالي وحزب الاستقلال بصفة عامة بتحية إكبار وتقدير إلى القوات المسلحة الملكية ولقوات الدرك الملكي والأمن الوطني والقوات المساعدة والوقاية المدنية، على الروح العالية والتفاني والتضحيات الجسام في الدفاع عن حوزة الوطن، كما أنخي بكل إجلال ووقار وتقدير أمام كل أرواح التي ذهبت ضحية الدفاع عن الوحدة الوطنية.

ثاني هذه القضايا تتعلق بسياسة المغرب اتجاه إفريقيا، والتي أضحت في صلب اهتمام السياسة الخارجية للمغرب وعمله الدولي، بفعل السياسة الحكيمة والرؤية الاستراتيجية الرائدة لجلالة الملك محمد السادس نصره الله، وبفضل الشراكات المغربية الإفريقية التي يصل مداها إلى أكثر من أربعين دولة.

وإذ يعبر الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية عن ارتياحه الكبير لهذا التوجه، فإنه كان يأمل أن تكون إفريقيا حاضرة بشكل أكبر وأن تنال حيزا يليق بها في مشروع قانون المالية الذي نحن بصدد مناقشته.

كان من المفروض والطبيعي جدا أن تحظى لحظة مناقشة وإقرار مشروع قانون المالية بمجازية أكبر، وبتتبع واسع من طرف الرأي العام الوطني ومن قبل كافة الفاعلين، لكنني أصدقكم القول، حين أؤكد لكم أننا نفتقد هذه الرؤية هذه المرة كذلك، نفتقد الحماس والوازع الإيجابي الحيوي، مادام مشروعكم لا يحظى بالمصداقية والصدقية المطلوبين.

فكيف لذلك أن يحقق ونحن ناقش مشروعا أعد من قبل حكومة انتهت ولايتها، وعلى ضوء برنامج حكومي أضحي من الماضي؟

والحال أننا كنا ننتظر مشروعا يعمل على تنزيل برنامج حكومة حظيت بالتنصيب البرلماني، ويقدم هذا المشروع إشارات ضرورية حول منهجية

قدمت لكي يكون الوطن على الصورة التي نعتز بها اليوم، وعلى امتداد هذا المسار حققت بلادنا تحولات مهمة على كافة الأصعدة بتوافق تام مع رواد الحركة الوطنية الديمقراطية.

وكان قدرنا أن نواجه في كل مرة تحديات أساسية وإرادات نكوصية تحاول ما استطاعت جر بلادنا إلى الخلف وضرب المكتسبات الديمقراطية، لكن النصر كان دائما حليف إرادة الإصلاح بفضل المبادرات الفردية تارة وتارة أخرى عبر التعبيرات الوحودية التي أنشأت انطلاقا من كتلة العمل الوطني ومرورا بالكتلة الوطنية، وصولا إلى الكتلة الديمقراطية التي قادت بلادنا إلى الدخول في مرحلة الانتقال الديمقراطي.

إن ما تحقق من إصلاحات، خاصة منذ بداية التسعينات، جعلت بلادنا تمثل حالة استثناء في محيطها الإقليمي، ومكنا من تجاوز تداعيات ما جرى في الجوار، نتيجة حوار وطني وواع ومسؤول حول الإصلاحات السياسية والدستورية مع مختلف الهيئات والوسائط السياسية والنقابية والمدنية، والتي شكلت ولا تزال قطب الرحي في مجتمعنا ونظامنا السياسي. وسمحوا لي أن أكد لكم أن بلادنا اليوم، في حاجة أكثر من أي وقت مضى إلى تقوية وتشجيع الوسائط السياسية والنقابية والمدنية للاضطلاع بدورها التأسيري لتعزيز ثقة المواطنين في المؤسسات، لأن إضعافها يفتح المجال أمام بروز أشكال تأطيرية بديلة عنها، ويشجع على انتقال تعبيرات الهامش والاحتجاجات من هنا وهناك من فضاء تعاقدية الذي تمارسه الأحزاب السياسية وباقي الهيئات النقابية والمجمع المدني إلى فضاء لاتعاقدية تسوده لغة الشارع ويغيب فيه التأطير الوطني الحقيقي.

السيدات والسادة،

السيد الرئيس،

نناقش مشروع القانون المالية، بعد استكمال المسلسل السياسي، وكنا نأمل، بعد محاض طويل وعسير تابعه المغاربة بكثير من الصبر وخيبة الأمل، أن يكون المشروع المعروض على أنظارنا أو على أنظار مجلسنا اليوم في مستوى التوجيهات الملكية وانتظارات وتطلعات المغاربة وحاجياتهم المجتمعية.

كنا نأمل أن يكون المشروع في حجم الرهانات المطروحة وأن ينجح في رفع تحدي استرداد منسوب الثقة في قدرة هذه الحكومة على تنفيذ التزاماتها وتقديم ما يفيد بأن الآفاق مطمئنة.

كنا نأمل أن لا يطفى هاجس التوازن المالي على المشروع على حساب العدل الاجتماعي والعدالة الاجتماعية.

كنا نأمل أن يكون المشروع على الأقل متمثلا لمضامين وأهداف البرنامج الحكومي.

لكن خاب أملنا، وأظهرت الأحداث والسياقات التي وأكبت إعداد المشروع أن الحكومة لا زالت بحاجة إلى الكثير من التمارين ووضوح الرؤى، وأنها بعيدة كل البعد عن توجيهات خطاب دكار والى ما كان

عملها ورؤيتها للإصلاح.

هذا ما كنا ننتظره، وينتظره معنا الشعب المغربي كذلك، وهذا ما هو معمول به في كل الديمقراطيات، ما عدا في حكومتنا الموقرة التي أبدعت في خلق الاستثناء، واختارت أن ترفع شعار "كم حاجة قضيناها بتركها.."، فتركت برنامجها في الرفوف، وانبرت للدفاع عن شيء آخر لا صلة لها به، لا من قريب ولا من بعيد.

وحتى إذا ما، اعتبرنا أن حكومتكم قد تداركت هذا الأمر عبر التعديلات التي أقرها مجلس النواب، أو من داخل لجنة المالية بمجلس المستشارين، فإننا نتساءل: هل المناقشة والمصادقة على المشروع المعروض على أنظار مجلسنا اليوم ستعيد عقارب الساعة إلى الوراء، وتمكننا من تجاوز التأخير المهول الذي أدخل جميع الفاعلين إلى قاعة انتظار كبرى؟.

أليس لهذا التأخير والانتظارية انعكاسات سلبية على الاستثمار والأداء الاقتصادي وعلى المقاولات؟

أم أن الحكومة تعتقد خطأ، بأن المراسيم المتخذة من طرف الحكومة السابقة بمقتضى الفصل 75 من الدستور ستحل تماما محل الترخيص البرلماني؟

أما القول بأن الأمور بخير وأنه لا انعكاسات للتأخر الحاصل على الاقتصاد الوطني ما دامت نسبة إنجاز نفقات الاستثمار قد ناهزت 37.9%، برسم 3 أشهر الأولى من سنة 2017، فهو قول أريد به باطل، لأنه بهذا التبرير ستسقط الحكومة في خرق سافر للمادة 50 من القانون التنظيمي، والتي تنص على أن الاعتمادات التي يمكن فتحها بمرسوم هي فقط الاعتمادات الضرورية لتسيير المرافق العمومية، وليس تلك المتعلقة بالسياسات الاقتصادية والاجتماعية والتي تستلزم ترخيصا صريحا من البرلمان.

نأسف لهذا الوضع، نأسف لهذا الوضع الذي لا نحسد ولا تحسدون عليه السيد الوزير والإخوة الأفاضل.

نأسف أن تكون مناقشة أهم تشريع مالي على هذا النحو وبهذا المضمون.

نأسف لهذا التأخير الكبير في المصادقة على المشروع، والذي سيزيد من الارتباك الحاصل في علاقة البرلمان بالسلطة التنفيذية، فمجرد الانتهاء من المصادقة ستعودون إلينا - مرحبا بكم من جديد - خلال الأسابيع القليلة المقبلة السيد وزير المالية، لنناقش مشروع قانون ميزانية 2018.

نأسف أن الحكومة لم تكلف نفسها عناء تكييف وملاءمة الإطار العام للمشروع وتوجهاته مع التغيرات والتحويلات الإقليمية والدولية، ما يشكل خرقا صريحا للمادة 10 من القانون التنظيمي للمالية، التي تنص على أن قوانين المالية تقدم بشكل صادق مجموع موارد وتكاليف الدولة.

نأسف للتضييق الذي تمارسه الحكومة على الاختصاصات التي من المفترض أن ينهض بها ممثلو الأمة في النقاش العام للسياسة الميزانية للدولة

وأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

لماذا تصر الحكومة على التضييق في مجال القانون لصالح المجال التنظيمي؟

لماذا تصر الحكومة على التأويل المحافظ لمقتضيات القانون التنظيمي لقانون المالية، فيما يتعلق بتعزيز دور البرلمان؟

لماذا لم ترفق الحكومة بمشروع القانون، التقرير المتعلق بالحسابات المجمعة للقطاع العمومي؟ أين اخفى هذا التقرير؟

لماذا لم يتضمن المشروع ما يثبت توفر مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة المقترح إحداثها على الموارد المنصوص عليها في المادة 21 من القانون التنظيمي؟

إن دراستنا لمشروع قانون المالية لسنة 2017 باستحضار الرهانات المطروحة تجعلنا نصاب بإحباط وبخيبة أمل، فالمشروع جاء منفصلا عن الانشغالات الأساسية للمجتمع المغربي، وغير قادر على معالجة الاختلالات البنوية للاقتصاد الوطني، الفارق في المديونية.

مشروع منعزل عن السياق الاقتصادي، لأن غرضه هو تحييد السياسة المالية للدولة بتعميق الاستثناءات في النظام الضريبي والاعتماده الكلي على نفس الوصفات الجاهزة.

مشروع لا يقدم أية إجابات على الإكراهات الهيكلية التي تحول دون تجديد النموذج التنموي في البلاد والرفع من قدرته الإدماجية والتنافسية، وهو ما من شأنه أن ينعكس سلبا على الاقتصاد الوطني وأن يزيد الفجوة بينه وبين الدول الصاعدة؛، فلأول مرة منذ حكومة التناوب تفشل هذه الحكومة في تحقيق معدل نمو يفوق 5%، ولأول مرة منذ حكومة التناوب، ينزل معدل النمو إلى أقل من 3%.

وقد يرد قائل، بأن هذا أمر من الماضي وأن هذه الحكومة هي حكومة جديدة ولا مسؤولية لها فيما سبق، وهو رد مجانب للصواب، لأن أي محاولة لإظهار الحكومة الحالية على أنها حكومة قطيعة، يتنافى كليا مع واقع الحال، فجل البرامج والمشاريع والمخططات تمت دراستها وإنجازها سابقا، واستمرار أكثر من 80% من مكونات التحالف الحكومي السابق هو دليل على تجسيد هذه الاستمرارية.

مشروع لا يقدم التدابير الكفيلة بوقف التراجع والتدهور المقلق في حجم النمو واستقلالته ومناعته، ولا يقدم أية بدائل لاختيارات الحكومة السابقة التي أدت إلى تعطيل المحركات التقليدية للنمو.

تراجع متوسط نمو الناتج الداخلي الخام بأكثر من 1.5 نقطة؛

تراجع نمو القطاع غير الفلاحي بأكثر من 1.2 نقطة؛

تراجع الاستثمار الخاص بنقطة كل سنة، لينتقل من 30% سنة

2012 إلى 26% في 2016؛

تراجع تطور القروض البنكية إلى اقل من 4% سنويا بدل 17%

خلال حكومة الأستاذ عباس الفاسي.

اسمحوا لي أن أنتقل الآن إلى البرمجة المالية والتدابير المقترحة لطرح بعض التساؤلات وإبداء بعض الملاحظات العامة:

ففيما يتعلق بالتدابير الجبائية المقترحة، نسائلكم، السيد الوزير، عن التكلفة المالية ل 407 استثناء مسجل حاليا؟

ماهي مردوديتها الاقتصادية والاجتماعية؟ ولماذا لم تكلف الحكومة نفسها عناء إمداد البرلمان بتكلفة التدابير المقترحة في هذا المشروع؟

لا يمكنني أن انهي مداخلتني دون الحديث عن التدابير المتخذة في إطار تفعيل المقترضات الدستورية المتعلقة بالجهوية الموسعة، حيث نعتبر في الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية أن المبالغ المرصودة غير كافية لتمكين الجهات من الاضطلاع بأدوارها الخاصة في ظل ضعف مواردها الذاتية .

مع كامل الأسف يقترح المشروع خفض ميزانية التربية الوطنية بحوالي 2.42% وميزانية الصحة بحوالي 1.16% وميزانية الشؤون الاجتماعية بحوالي 1.48% وقطاع التضامن والمرأة ب 7.31%.

وحين تعتمد الحكومة على خفض ميزانية كل هذه القطاعات الاجتماعية دفعة واحدة يعني ببساطة أن المسألة الاجتماعية لا مكان لها بين أولويات القانون المالي.

وما يزيد الطين بلة، هو أنه وبالرغم من الخصائص الكبير المسجل في كافة القطاعات الاجتماعية، غير أننا لا زلنا نسجل فائضا في الحسابات الخصوصية ذات الطبيعة الاجتماعية، فالفائض يقدر بما يزيد عن 19 مليار درهم وهو ما يفوق ثلاثة أضعاف ميزانية الاستثمار لقطاع الصحة والتعليم مجتمعة.

والمثير للاستغراب أن الحكومة وفي إطار هذه الحسابات، لا تنفق على 100 درهم يرخصها البرلمان إلا 15 درهما فقط، وكأننا في بلد لا فقر فيه ولا هشاشة فيه ولا بطالة ولا تفاوتات، وتعليمنا لا زال يشكو من تشوهات وصحتنا ليست بأفضل حال، ونحن لا نقول سوى صدق الإمام علي: "لا مال لمن لا تدبير له"، "لا مال لمن لا تدبير له".

إن الأزمة الاجتماعية، أيها السيدات والسادة، ليست أزمة تقنية أو موازناوية..

السيد رئيس الجلسة:

السيد الرئيس، باقي لك دقيقة.

المستشار السيد عبد السلام البار:

إنها في العمق أزمة سياسية مرتبطة بعدم إشراك المعنيين في تدبير الملفات.

وقد صار من اللازم إعادة الاعتبار لمؤسسة الحوار الاجتماعي، والعمل إنتاج اتفاق جاعي كبير، يساعد على إرساء أرضية اجتماعية صلبة ومتوافق عليها، ويضع حدا للأجواء المتوترة السائدة اليوم.

فالاتجاهات والتعبيرات المجتمعية التي تشهدها العديد من الدول

ومقابل هذا وذلك سجلت ارتفاعات غير متوقعة، الارتفاع المسجل، السيد الوزير، هو في عدد المقاولات التي أعلنت إفلاسها والتي تقارب حوالي 8000 مقاولا؛

الارتفاع المسجل، السيد الوزير، هو في أرقام المديونية والعجز التجاري الذي يقارب اليوم حوالي 20؛

الارتفاع المسجل هو في الفاتورة الغذائية وتأثيرها على الميزان التجاري، قفة الأجور.

ولا غرو أن تثير الانتباه إلى أن هذه الأرقام السلبية سجلت في ظل محيط اتسم بتوفر محفزات عديدة لتنشيط الاقتصاد الوطني:

إننا في الفريق الاستقلالي نعتبر أن الاقتصاد المغربي اليوم، في أمس الحاجة إلى تسريع وثيرة التحول الهيكلي والمرور من نموذج النمو الانتشاري إلى نمو مكثف، من خلال العمل على نقل مركز ثقل الاقتصاد الوطني من القطاع الفلاحي إلى أنشطة عصرية وذات قيمة مضافة عالية ومضمون تكنولوجي معقول.

لكن هذا الأمر لم يتحقق بعد، وظل حبيس المنابر ومذكرات التقديم، والدليل النتائج المتواضعة لمخطط المغرب الأخضر، بالمقارنة مع المجهودات المالية الهائلة المبذولة من طرف دافعي الضرائب، والتي تصل إلى ما يزيد عن 17 مليار درهم مبرمجة في إطار هذا المشروع.

لا زال اقتصادنا غير قادر على الرفع من الإنتاجية وتحقيق الاستقلالية عن العوامل المناخية، وكما قيل: "Au Maroc, gouverner c'est pleuvoir".

ومع كامل الأسف فالمشروع الحالي، لا يقدم آليات عملية قادرة على تجاوز هذا الأشكال وإحداث تغيير جذري في بنية القيمة المضافة الفلاحية، في اتجاه خفض حصة الحبوب فيها، لأن الاستمرار في اعتماد نفس السياسة لن يغير، ولا حاجة إلى تذكركم بأن المنطق الرياضي يفيد بأن نفس الأسباب تؤدي إلى نفس النتائج.

لقد كثر الحديث عن تقوية القطاع الصناعي دون أن يترجم هذا الحديث إلى سياسة صناعية حقيقية ومتكاملة، فالاهتمام بالقطاع الصناعي يقتصر اليوم على الامتيازات الضريبية وغير الضريبية، وعلى سبيل المثال لا الحصر، فقد بلغ الدعم المباشر للدولة بالنسبة لقطاع السيارات لوحده حوالي 14 مليار درهم موزعة على 3 سنوات، وهذا القطاع وإن كان يعد أول مصدر، لكنه في نفس الوقت وحتى نقول الحقيقة كاملة، هو من أهم المستوردين على المستوى الوطني، وهو ما يعني أن مساهمته في خلق القيمة المضافة تبقى هامشية.

أما بخصوص الفرضيات والتوقعات التي تفضلتم، السيد الوزير، بتضمينها في مشروع قانون المالية، فمهما بلغت، ستبقى أرقام بدون عمق تنموي ما دامت الحكومة غير قادرة على إيجاد حلول حقيقية للاختلالات المطروحة، مما يزيد من عدم واقعيها وفي الطريقة التقليدية التي لا زلتم تعتمدونها في إعداد المشروع.

تسببت فيه الحكومة ديال تصريف الأعمال والحكومة الحالية بالأغلبية ديالها، لأن هي اللي كتتحمل المسؤولية في تعطيل تشكيل الحكومة لمدة تفوق 6 أشهر، وقريناها بالضبط وحا في الجواب ديال الوزير، لأنه قلنا على أنه كاين هناك نفقات الاستثمار اللي مستحيل ما تدارتش، خاصة وأنه نعلم أن واحد العدد من المقاولات والمؤسسات العمومية ما اجتمعتش المجلس الإدارية ديالها، وبالتالي ما دارتش المخططات والإستراتيجيات ديال الاستثمار وديال التجهيز عندها، وأجاب السيد الوزير المحترم على أنه جميع المقاولات والمؤسسات اجتمعت مجالسها الإدارية، وأسأله اليوم على مؤسسات تحت الوصاية ديالو، مكتب الصرف واش اجتمع؟ صندوق الضمان المركزي واش اجتمع؟ غير هادو.

وأنا متأكد كاين هناك العديد من المؤسسات لم تجتمع مجالسها الإدارية، وبالتالي ما كانتش هناك مخططات في هاذ الباب.

وأقول على أن باش نجي الحكومة، أنا أنصحها وتدير معارضة المعارضة، قالت المعارضة هادي بيضاء، الحكومة خصاها تقول هادي كحلة، غير باش تعارض المعارضة، ونعطيك الدلائل كثيرة، نجي لشي وحدين، يعني هادي خلفية، خلفية اللي كتدل على واحد الحاجة، كتدل على غياب وضعف الثقافة الديمقراطية عند الحكومة الحالية والسابقة.

احنا فاش قلنا أن الحكومة الحالية هي استمرار للحكومة السابقة، وأن قالها السيد رئيس الحكومة هو اللي قال هاذ الكلام ماشي أنا، وقلنا يا ودي غلط، غلط في الغلط، لأنه النتائج ديال الحكومة السابقة كانت نتائج كارثية لا على الاقتصاد ولا على الأوضاع الاجتماعية ديال البلد وعلى كل الشروط ديال استقرار البلد، وغنجيو بالتفصيل لهاذ الأمور، أجابني السيد رئيس الحكومة المحترم على أننا حتى احنا الحزب المعارض، الحزب المعارض كاين الأصالة والمعاصرة أنه راه حتى هو نادي في برنامج الانتخابي بمواصلة الإصلاحات، ها هو البرنامج الانتخابي، ما عرفتش دخل لي الشك السيد رئيس الحكومة، فاش جاوبني دخل لي الشك، مشيت كقلب كقول أو احنا قلنا في البرنامج ديالنا غنواصلو احنا ضد الإصلاح المقياسي للتقاعد، احنا ضد تفكيك صندوق المقاصة، احنا ضد واحد العدد ديال التدابير اللي دارتها الحكومة السابقة، ودبا تقول لي احنا قلنا المواصلة، ها هو هذا متوفر لأن وزعناه على الناخبين، ما عرفت فين قرا هاذ الشي اللهم رئيس الحكومة ديالنا ما يمكن لنا إلا نثيقو فيه، ذاك الشي علاش دخل لي الشك، وإذا به القول بأن حزب الأصالة والمعاصرة ينادي بمواصلة الإصلاح كذب وبهتان، وها هو الدليل، احنا عندنا برنامج انتخابي واحد ما عندناش جوج.

احنا علاش قلنا يا ودي الاستمرار، خاصني نهضر بشوية في الحقيقة رمضان كيحي العطش، ونقص شوية ديال الصوت، عندك الزهر السيد الوزير.

أش تقولو الاستمرار في نهج الحكومة السابقة غلط لأن السيد رئيس

ونواحيها هي خطيرة تهدد أمن واستقرار المغرب.

علينا أن نكتف جهودنا في هذا المشروع لنوقف الهوامش ونحد من التوتر الاجتماعي السائد...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد رئيس الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

والآن الكلمة لفريق الأصالة والمعاصرة، فليفضل مشكورا.

أرا نسجلوها، السيد الرئيس، أراها.

المستشار السيد عبد العزيز بنعزوز:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

رمضان مبارك كريم للجميع.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

بداية أود أن أتقدم بالشكر للسيد مقرر لجنة المالية والتخطيط على عرضه ونقله لأطوار جلسات اجتماعات لجنة المالية والحوار الذي جرى بين السادة المستشارين المحترمين والسيد الوزير المحترم.

بقي فقط أن أضيف إلى ما جاء في تقرير السيد المستشار المحترم على أن داخل اللجنة كان هناك من الزملاء من كالوا اتهامات ظلما وعدوانا لزملائهم البرلمانيين، وأقول اليوم ما غا ندخلش حتى أنا ندخل في نفس الكلام، ولكن أنبه "البادئ أظلم"، "البادئ أظلم"، واللي بيتو من زجاج ما كيضربش بالحجر.

حين تأتي تحت هذه القبة المحترمة كنجيو باش نتحاورو بكل صدق ونزاهة فكرية، بدون مزایدات على أحد، لأنه إذا زيدينا على بعضنا البعض يعني زياد على الوطن، وحشومة، وحرام شي واحد فينا زياد على الوطن. وكنجيو دائما نتحاورو في إطار مبدأ الإنصات، تنصت لي تسمع لي

ونسمع لك، ماشي حوار .. وحين جردنا الأرقام في مناقشة التصريح الحكومي مع السيد رئيس الحكومة المحترم، جردنا تلك الأرقام لأنه اشتغلنا عليها، الأرقام المرتبطة بتأخر تشكيل الحكومة، قلنا هاته الأرقام - وإذا عقلتوا- 24 مليار درهم اللي ضيعناها و70 ألف تقريبا منصب شغل اللي ضاع بسبب تأخر تشكيل الحكومة، جاء السيد رئيس الحكومة وقال على أن هاته الأرقام وهمية، ونؤكد اليوم على صحة الأرقام، وأكدنا عليها في لجنة المالية أمام السيد وزير المالية والاقتصاد المحترم، ما نكرش الأرقام - ها هو قدامنا - قال ما متفقش معايا على الأرقام ولكن اتفق على أن هناك أثر للتأخر في تشكيل الحكومة، الأثر على الاقتصاد الوطني وعلى الأوضاع الاجتماعية للبلاد راه باينة، واضطريت في لجنة المالية بأن أتلو المعادلة (coefficient keynésien) المؤشر الكينيزي اللي اعتمدها في الفريق مع الخبراء ديال حزب الأصالة والمعاصرة لاحتساب الضياع اللي

الأصالة والمعاصرة حظي بثقة ساكنة إقليم الحسيمة، ونعتز بهذه الثقة، نعتز بها، كنتأسو صحيح 23 جماعة على 35، نترأس المجلس الإقليمي ونترأس الجهة بأصوات الناخبين، واحنا موالين البلاد، وعارفين وما يزيد علينا حتى واحد، حتى واحد ما يقدر أزيد علينا في هاذ الشيء.

وأقول لكم وإلى مشيت في المزايدة مع رئيس الحكومة، السيد رئيس الحكومة، أنت ما صرفتيش الفلوس ديال الاتفاقيات اللي توقعت أمام جلالة الملك، لأنه تهج سياسة عقاب جماعي في حق ساكنة الريف، لأنهم صوتوا على "البام"، وهادي هي خلفيتك الحقيقية، لأن بالنسبة لك يا إما المغاربة يصوتوا عليك ويا إما تعاقبهم، سياسة خطيرة، بلا ما نزيد نكمل في هاذ الصدد، وبالتالي المزايدة بهاذ الشكل ما غيحلش المشكل، غيزيد يتعمق هاذ الشيء.

أنا اضطريت باش نقول هاذ الكلام لأنه السيد رئيس الحكومة المحترم ما ابغاش يحشم، وأنا بغيت نقول على أنه الأوضاع والاحتجاجات ديال الساكنة في الريف تعالج في إطار الحوار، وغنتقول هاذ الكلام وما غنزيدش به، المدخل لمعالجة المشاكل اللي كاينة في المنطقة ديال الريف هو استقالة زعماء الأغلبية الذين صرحوا أمام العالم أن ساكنة الريف افضاليين وأن هناك جهات خارجية تمول ساكنة الريف، زعماء الأغلبية يستقلوا يقدموا الاستقالة على الأقل اللي قدموا هاذ التصريحات، أنا ما عرفتش هاذو مازال عندهم الوجه حمر بيانوا قدام المغاربة، هذا المدخل الأول.

المدخل الثاني، إطلاق سراح جميع المعتقلين على خلفية الاحتجاجات في إقليم الحسيمة وإطلاق سراحهم فوراً والانخراط في حوار جدي مع شباب اللي كيقود الاحتجاجات ومع كل القوى الفاعلة الاجتماعية والاقتصادية والمدنية والسياسية، الجميع، وندعو من هاذ المنبر للجميع إلى التفاعل الإيجابي مع مبادرة الحوار التي أعلنها رئيس جهة طنجة - تطوان - الحسيمة.

العودة إلى مشروع قانون المالية.

كان بودنا، السيد الوزير، فكرنا وناقشنا أننا نمشيو للمحكمة الدستورية لتقديم عريضة الطعن في قانونكم، لأنه كيخرق خرق سافر للمادة 20 من القانون التنظيمي التي تنص على صدقية القانون المالي، وفكرنا ميزان وتناقشنا لا في القيادة ديال الحزب ولا في الفريق ديالنا، قلنا هاذ الطعن شاذ، لأن هاذ القانون المالي يضرب في الصميم هاذ المادة، المادة 20، السيد الوزير، سجلها، التي تنص على الصدقية، قلنا يا ودي ما نمشيوش دابا للمحكمة الدستورية، اعلاش؟ لأنه وإلى طاح القانون المالي غممشيو سنة مالية بيضاء وغتمونا احنا السبب في التعتيل عاود ثاني وفي التسيب ديال هاذ السنة المالية البيضاء والمقاولين ما يتخلصوش والأوضاع الاجتماعية تزيد تكرفص والمشاريع توقف، وإلى آخره، قلنا ما غممشيوش، لهاذ السبب اعلاش؟ الصدقية.

أتمنا وضعتم، السيد الوزير، فرضيات وتوقعات، هادي عام باش

الحكومة السابق الأستاذ عبد الإله بنكيران المحترم هو بنفسه اعترف بالفشل تحت القبة ديال البرلمان، راه ماشي.. هو قال اعترف أمام الجميع بفشل تنمية العالم القروي، فشل في محاربة الفساد والقضاء على الرعب وما تزايدش عليه، وما تنقولوش ما لم يقل، راه هاذ الشيء قالو ورجعوا، وغادي نعطيك بالتاريخ وبالساعة وامتى قال هاذ الشيء وحتى بالصوت والصورة.

فشل في محاربة الفساد والقضاء على الرعب، هاذ الشيء اعترف ديالو، فشل في رعاية ذوي الاحتياجات الخاصة وأذرف الدموع ذلك اليوم، وكلكم عقلتوا على هاذ الشيء، فشل في إصلاح التعليم وتوفير الخدمات الصحية، نهار اللي قال خاصنا نرفعو رجلينا على التعليم وعلى الصحة، فشلنا في جعل الاستثمار الوطني عندو مردودية اللي غتدعم الاقتصاد ونمشيو في اتجاه تغيير نموذج النمو، هاذ الشيء كل من الاعتراف ديالو، هو يعترف بالنجاح فواحد جوج أمور: في التدابير التقشفية، يعترف أنه نجح في ضرب المعيش اليومي ديال المواطنين، يعني نجح في تفكيك المقاصة ونجح في ضرب المعاشات المدنية للموظفين، لذلك نقول للحكومة الحالية أنكم على خطأ وهادي نصيحة على خطأ إذا أصرتم على المضي على نهج الفشل، وبالتالي لابد من تغيير السياسات.

السيد رئيس الحكومة يصر دائماً على الكذب والبهتان على الأصالة والمعاصرة، حين قال مؤخراً في مجلس النواب على أن الأزمة التي تعيشها منطقة الريف بسبب الجهة ورؤساء الجماعات حرام، حرام، حرام، حرام، هو عارف هو عارف أن ماشي هذا هو السبب.

نهضرو على الجهة، هادي عامين توقعت أمام جلالة الملك اتفاقيات 11 ولا 13 اتفاقية وقعوا عليها الوزارة، الجهة (la contribution) ديالها المساهمة ديالها في ذلك 6 مليار ونصف ديال الدرهم عندها فقط 180 مليون درهم، فقط 180 مليون درهم لتمويل الدراسات، الجهة صرفتها كاملة في الدراسات، يعني في الأمور اللي هي مخصصة لها، الحكومة ولا ريال، والاتفاقيات فيهم المستشفى فيهم تشجيع الاستثمار، فيهم وفيهم وفيهم.. الوزراء عافين هاذ الشيء والمواطنين عارفين هاذ الشيء، ويأتي اليوم السيد رئيس الحكومة، مزايدة منه على حزب الأصالة والمعاصرة وعلى الأخ الأمين العام ديال حزب الأصالة والمعاصرة بأنه هو المسؤول على ما يحدث، سبحان الله العظيم.

من المسؤول؟ على من تضحكون؟ شكون اللي غيتيق هاذ الكلام اللي قالو السيد رئيس الحكومة المحترم، بواحد الشكل أنا شخصياً أضحك أن لا يكرر تلك الحركات؟ هذيك تيعرف لهم الأستاذ عبد الإله ابن كيران، الله يذكرو بخير، هو ما تيعرفش لذاك الشيء، التهجم وبذيك الطريقة عندو مولاه، وإلى جا يقبل راه ما يلتقى لا راسو لا اللي يتقلا، وبالتالي فأضحك أن لا يعود للكذب والبهتان على حزب الأصالة والمعاصرة وعلى الفريق وعلى المسؤولين والقياديين، وهو عارف ميزان أنه الجماعات، صحيح حزب

المعدل، أما الآخر ديال السنة راه 1.1. عقود من الزمان البلاد ما دارت هاذ نسبة النمو ديال 2016، على ما يدل هذا التراجع المستمر للنمو في بلدنا؟ للانكماش الاقتصادي، وهاذ الانكماش الاقتصادي أشنو هو السبب ديالو؟ واحد النموذج اللي استنفذ إمكانيته، استنفذ إمكانيته، وهاذ النموذج وانما أنت، السيد الوزير، قريتي أحسن مني فهاذ الشي ديال الاقتصاد، هاذ النموذج كيكون فواحد المدة قصيرة جدا حسب التوافق أو (le consensus) ديال واشنطن، اللي تدار شحال هاذي في الثمانينات، دارتو الميريكان مع المؤسسات المالية الدولية اللي كنعطي الفلوس وكنوصي كنعقول شيع الاستهلاك الداخلي والطلب الداخلي يعني في الاستهلاك وفي الاستثمار بجوج، والدولة خاصها تعطي بالتيساع، ومع اتما الحكومة تلميذ النجيب للمؤسسات المالية الدولية مسكينة ما بقاتش كتفكر، قال ليها البنك الدولي في إطار ذاك توافق واشنطن ومشت فيه وغادا فيه، كنتسنى حتى يقول لها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بدلي.

ولكن بعد إصرارنا وإلحاحنا وتأكيدينا على ضرورة تغيير نموذج النمو اتفقت معنا الحكومة والمؤسسات الوطنية في هاذ الباب انطلاقا من 2013 و2015 حتى وزارة المالية اتفقت معنا، وبغت تبدل، ولكن نحذر على أن هاذ التغيير اللي بغيثوا تديروا السيد الوزير "غتخرجوا من الخيمة مايلين"، غادين للفشل، قلنا لكم ذلك المرة راه هاذ الشي راه ما خدماش وصدق ما خدماش. اليوم كنعقولوا لكم، السيد الوزير، "غادين للحيط"، باغين تبدلوا النموذج ما عندكوش بديل، لأنه ما معنى تبدل النموذج؟ وأنت عارف، تبدل الطلب الداخلي بالعرض الوطني، العرض الوطني غنديروه في الصناعة، والصناعة إمتى ما جينا نهضرو معك، السيد الوزير، كنعقول لنا راه كنعصو الطوموبيلات والطيار. وا عباد الله، بدلوا لنا شوية هاذ الكلام راه ما كنعصوا بو سيارات، ما كنعصوا بو طيارات، راه كنديروا البولونات، قلتها لك، السيد الوزير، وكتركبوا، والبياس كتزيروا البولونات وكتركبوا البياس، أش من صناعة؟ على من زعما باغي تضحكوا؟ والمغاربة عارفين ما كين بو طوموبيلات وما كين طيار.

فالصناعة يكفيك النمو في الصناعة من عهد جطو لليوم باش تعرفوا بلي راكم فاشلين، في عهد جطو كنا كنديرو 4%، النمو السنوي ديال الصناعة. في عهدكم 1.3%، Si.

على كل حال بالمناسبة ديال الأرقام، أنت قل الأرقام اللي بغيثي، أنا كنعقول الأرقام ولكن ماشي من دماغي، لأنكم ما عملتوش بمضامين الرسالة الملكية السامية اللي توجهت إلى اليوم العالمي للإحصاء باش تطلبكوم الحكومة توحدا الإحصاء وتديروا مؤسسة وطنية للإحصاء، باش تبقوا تلعبوا لنا بالأرقام، كنتوا سمعتوا لجلالة الملك، ديروا لنا هاذ المعهد وغنولبو كلنا منضبطين لتلك الأرقام، وأنت جاب لي أرقام، بنك المغرب أرقام، (HCP) أرقام، المجلس الاقتصادي أرقام، البنك الدولي أرقام، إيو خليني، أنا ماشي تنقول حتى أنا نجيب الأرقام دياي، لأنه أنا ماشي

وضعتوها، بالله عليكم، السيد الوزير، واش هاذ الفرضيات قد تحولت، قلها لنا فاش غنعطلع تجاوب، قل لنا واش هذه الفرضيات قد تحولت إلى حقائق أم أنها لازالت فرضية، لازالت فرضية، مصيبة، دارت عليها عام، الأوضاع تغيرت، الظرفية الاقتصادية الوطنية والدولة تغيرت، واحد العدد، الموسم الفلاحي ما كانش هو اللي كان، راه في شهر 6 فاش بديتوا كتوجدوا القانون المالي.

إذن الفرضيات والتوقعات ديال 4.5 ديال 3% ديال 1.7 ديايلا غاز البوتان، كلشي غلط، كلشي غلط وديرين عاد جايب لنا القانون المالي غلط، وإذا مشينا للمحكمة الدستورية نحن في تقديرينا أنه الطعن ديانا شاذ فيه خرق سافر للمادة 20 من القانون المالي، أنا نقول لك علاش؟

اتما جتبتوا نظرا أولا لأنه هذه الحكومة كما سابقتها، السابقة ديالها ديال 5 سنين اللي دوزت عرفنا فيها الحمول والكسل، وأقولها وأعي ما أقول، لم تكلف نفسها العمل والاجتهاد باش تعاود النظر في الفرضيات، وكان ممكن تجيبوا لنا مشروع آخر وفي 15 يوم تقضيو الغرض، هاذي الأولى.

ثانيا، ما كلفتوش التفكير ديايكم الدماغ ديايكم يتعصر شوية، توضعوا السيناريوهات آنذاك فاش وضعتوا وعرفتوا سلات الانتخابات، وعرفتوا التاريخ ديال 7 أكتوبر ديروا في بالكم على أنه هاذ الحكومة ما غا تتشكلش، وضع السيناريو 1، 2، 3، لأنه ربما ما اجتهدتوش في هذا الباب، فجاءكم ما حصل، أصدرتوا مرسومين وقتلوا على أنه هاذ المرسومين كافيين، وقتلتها، السيد الوزير، قتلها في لجنة المالية بقمك الملائن، قلت لنا احنا بهاذ المرسومين أراه كما لو أن القانون المالي ساري المفعول، ما كا نكدبش عليك. إذن أشنو اللي جعلكم دابا تجيوا دابا في هذه الساعة بهاذ... في هاذ اللحظة بعد مرور 6 أشهر بهاذ الشي، لأنه بغيثوا تتسلفوا الفلوس، بغيثوا الإذن ديال البرلمان باش تمشيو تجيبوا الفلوس من برا وتزيدوا تغرقوا البلاد والشعب المغربي في الديون.

دابا المضمون ديال القانون المالي.

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يا ما ويا ما نادينا بضرورة الذهاب (directe) مباشرة إلى أصل المشكل، وما تصنتوا لناش، لأن كما قلت لكم قبيلة اتما في الحكومة الحالية والسالفة كنديروا المعارضة للمعارضة، لأنه حيث معارضة ما تصنتوش لها، في الأخير كتطلع معكم.

الحديث عن نموذج النمو من آثار الموضوع لأول مرة في 2010، آثاره فريقي الأصاله والمعاصرة بمجلسي البرلمان، أول من آثار ونه إلى ضرورة واستعجالية مراجعة نموذج النمو لأنه غادي في الانكماش ديال الاقتصاد ديانا علاش؟ باينة، راه ماشي زعما، وزدنا أكدنا عليها، لأنه في عهد الأستاذ جطو 5% ديال النمو، في العهد ديال الأستاذ عباس الفاسي 4.5، في عهد الأستاذ ديال بنكيران وهاذ الشي كيزيد يتأكد 3.14 كنهضرو على

أين تكمن أسباب الفشل؟ عام ونصف ما عمرو جا لهننا. أنا فاش كنت أنا في البرلمان يا الله عام ونصف ما عمرو جا، غنقلبو عليه للدوا ما نلقاوهش فبالأحرى ناقشو معه التسريع الصناعي وناقشو معه الإقلاع الصناعي ونديرو معه التقييم وناقشو معه مصالح الوطن واش هذا غلط ولا، أنا أدعو البرلمانيين إلى تنظيم شكل احتجاجي على هاذ الوزير لأنه لا يحترم المؤسسة.

السيد الوزير،

شركونا معكم، ما كتنشركوناش، شركوا البرلمان. عندكم واحد العدد ديال الفلوس - أنا ما بقى لياش الوقت بزاف - جابوني، لأنه هاذ البرلمان حسب الفصل 77 مع الحكومة يحافظ على توازن مالية الدولة، ما بغيتوش تطبقوا الدستور فين هي 100 مليار؟ أوزير.

السيد الوزير المحترم،

ديال الصناديق الخصوصية، فين هي 66 مليار درهم ديال الضرائب؟ قلتي لي في اللجنة ما بقاتش 66 و لت 45، أنا تنقول لك واخا أسيدي جيب لنا غير ذيك 45 فين هي؟ فين هي 57 مليار درهم ديال "لاغيا" اللي موضوعة في الخزينة؟ فين هي 13 مليار درهم ديال "لا سامير"؟ لو كان شركوتنا، أ الوزير في المشكل ديال "لا سامير" ما كناش غنضيعو 13 مليار، ما جيتوش عندنا حتى فات الفوت، حتى وقع اللي وقع عاد جيتوا هنا تتشكوا: أياو راه تنسألو 13 مليار للاسامير.

إذن، أنتم لا تفعلون الدستور، وبالتالي هذا يضر باقتصادنا الوطني ويضر بمؤسساتنا الوطنية، 30 مليار درهم واخا غادي تقولوا لي المصدم ومن بعد ونردوها، المجموع ديال هاذ الشي شمال، السيد الوزير؟ سجل، 266 مليار درهم، ما يعادل تقريبا الميزانية ديال الدولة...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد العزيز بنعزوز:

.. نزيدك واحد الرقم 147 مليار ديال الاحتياطي من العملة الصعبة ديال 4 أشهر، غلاش خببتوا؟ خرجوا راه ما عندناش، عندنا مشكل ديال التشغيل..

السيد رئيس الجلسة:

يلاه السيد الرئيس، شكرا.

المستشار السيد عبد العزيز بنعزوز:

خدموا عباد الله، وحسي الله ونعم الوكيل.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لفريق العدالة والتنمية، تفضل.

مؤسسة، ولكن كنشوف الأرقام ديال هاذ المؤسسات. إذن لتفادي هاذ الشي، أنا كتنقول لك صحيح، نسبة النمو في الصناعة هبطت، هبطت، هبطت كثير، وبالتالي غادين للخطر.

دليل آخر 70% من الصادرات، السيد الوزير، 70% من الصادرات هي من ذوك السلع اللي كندخلو وكعاودو، أنت دائما كتضرب واحد المثل في لجنة المالية بالسرالو وبالصدايف، كنجيب السرالو وكندير الصدايف وكترجعو، وكتسميها صناعة وها أنت كتنقول هاذ الشي، السيد الوزير، هاذ الشي راه احنا غادين به، نستاعر واحد العبارة ديالك كتنقولها، "غادين للارواس" راه غادين للارواس بهاذ الشي، لأنه كتنفخوا في الأرقام، هي ماشي حقيقية، ما فيهاش الدقة المطلوبة، بل هي أرقام مضللة.

ضيعتوا، السيد الوزير، فاش قلنا لكم أودي بدلوا النموذج ضيعتوا هاذي على هاذي 5 سنين، ضياع وطن وضياع شعب ماشي أنت اللي ضعتي ولا البرلماني بجالي أنا اللي ضاع، ولكن ضاعوا الشباب اللي تخرجو بالآلاف وبعشرات الآلاف في مظاهرة سلمية احتجاجا على أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية، ومازال الضياع ينتظرنا إن أصررتم على نهج نفس السياسة الفاشلة والخطئة، فجوج ديال الأمور اللي اتما واقمين عليها باش تنجحوا هاذ الشي، تنقولوا لنا "الخطط الأخضر" بالله عليكم هاذ المخطط الأخضر اللي تتباهون به وما نعرف أشنو، الله وأكبر، قول الحق غادي توقفني ولا نزيد؟

السيد رئيس الجلسة:

زيد زيد زيد.

المستشار السيد عبد العزيز بنعزوز:

إذن، درتوا 1.1 ديال نسبة النمو وفين هي هاذ الفلاحة؟ غير موسم واحد ديال الحفاف ودار هاذ (la chute) هبط كاع، ومصدعينا بالخطط الأخضر بحال إلى زعما دايرين به شي حاجة حرام.

مخطط التسريع الصناعي. السيد الوزير، ما تتسرعووش الصناعة دابا، تقول لك بلي تتضيعوا في الفلوس، ضيعتوا في الإقلاع ولا الانبثاق (émergence) ضيعتو 9 مليار درهم، قل ليا حتى هذي لا، جهزتو عندي الرقم هنا 19 مليون متر مربع، إلى ما خانتينش الذاكرة عندي الرقم، ولكن هذا هو الرقم لهاذ المناطق الصناعية، استغلت 365 ألف 2%، ما جيناش هنا باش ناقشو ونديرو التقييم وتشركوا البرلمان. أ بعدا هاذ الوزير ديال الصناعة فين هو؟ فين هو؟ ما راضيش بنا؟ هو أشنو زعما؟ هو (super) وزير؟ ما عمرو جا هنا. وبهاذ المناسبة أستنكر شديد الاستنكار عدم احترام هاذ الوزير للبرلمان. أنا عام ونصف وأنا هنا ما عمرو جا، أشنو تيحساب لو في راسو، خاصو يحترم البرلمان ويحترم الشعب اللي انتخب البرلمان، وإلا سأقول كلمة تبدأ بحرف الطاء، حشومة.

المنتدين وكتاب الدولة بتجديد التهنئة على الثقة المولوية التي حصلوا عليها. إن مناقشة مشروع قانون المالية ما هي إلا حلقة سنوية للوقوف على مسلسل تنزيل البرنامج الحكومي والظروف المحيطة بهذا التنزيل، بل هي مناسبة للتأمل في المسار الذي تقطعه بلادنا وقراءة اللحظة التاريخية التي تجتازها، مستفيدين من تجارب الماضي والحاضر لاستشراف المستقبل، ومن تم فإن مسؤولية قراءة الأحداث التي تعتمل في مجتمعا أو المحيطة به واستخلاص العبر تتجاوز الفاعل الحكومي على مركزته لتشمل كافة ركاب سفينة الوطن من فاعلين سياسيين واقتصاديين واجتماعيين وفعاليات المجتمع المدني وعموم المواطنين.

المحور الأول: ظرفية مناقشة مشروع قانون المالية لسنة 2017

تأسيسا على ما سبق فإن مناقشة ودراسة مشروع قانون المالية لا يمكن أن تكتمل إلا باستحضار السياق السياسي والاقتصادي والاجتماعي الوطني والإقليمي والدولي، حتى تتمكن من الوقوف على الفرص والتحديات المحيطة بنا، لاستئثار الأولى وتجنب الثانية، وتتمكن أيضا من الوقوف على عناصر قوة نموذجنا المغربي، وجعلها نقط ارتكاز لمواصلة الطريق، وعناصر ضعفه للعمل سويا على تجاوزها ومعالجتها.

نقول هذا ونحن في مطلع شهر البركة والخيرات أعاده الله علينا وعليكم وعلى بلادنا جميعا بمزيد من الأمن والاستقرار، ولا يفوتنا قبل الاسترسال في عناصر مداخلتنا أن ننوه بمجموعة من النقاط المضينة، والتي تعتبر فرصا حقيقية أمامنا لاستنهاض الهمم لمواصلة الطريق رغم المطبات ومنها على الخصوص:

عودة المغرب إلى الاتحاد الإفريقي بفضل الجهود التي قام بها جلالة الملك خلال الجولات التي قام بها للعديد من الدول الأفريقية والتي شكلت تحولا قويا للدبلوماسية الوطنية بالافتتاح على جميع دول القارة، بغض النظر عن مواقفها، وهذا تطور نعتبره بأنه ملموس وقوي وجاد.

كما نعتبر في ذات السياق أن القرار رقم 2351 الصادر عن مجلس الأمن بتاريخ 28 أبريل 2017، انتصارا حقيقيا للدبلوماسية المغربية من خلال تضمينه عناصر إيجابية في صالح قضيتنا الوطني، ومنها:

أولا، رحب بجدية ومصادقية الجهود التي يبذلها المغرب في سبيل إيجاد حل نهائي لهذه القضية والتي تتجلى في قوة مقترح الحكم الذاتي؛ ثانيا، ثمن الخطوات والمبادرات الأخيرة المتخذة من طرف المغرب فيما يخص مجال حقوق الإنسان بالصحراء المغربية؛

ثالثا، أكد على الظروف المأساوية التي يعيشها الصحراويون بمخيمات تندوف وفي الأخير طالب بتسجيل اللاجئين بهذه مخيمات. وهذا كله نعتبره تقدما مهما على الخطوات السلمية والصحيحة لقضيتنا الوطنية.

إن الومضات المذكورة أعلاه لا يجب أن تحجب عنا المطبات التي

المستشار السيد عبد الإله الحلوطي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

بداية لا بد بدوري أن أشكر الأخ مقرر اللجنة على عرضه الضافي والذي كان مجيبا وناقلا حقيقة لما وقع داخل هذه اللجنة، وبدوري لا بد من بعض الإضافات.

القضية الأولى أن داخل هذه اللجنة كان نقاشا صريحا وكان نقاشا فيه احترام للجميع، وكان فيه نقاشا يعبر بعمق عما يعيشه وطننا ويعبر بعمق عمق المنتخبين الذين انتخبوا هذه الةة من البرلمانيين، ولم يذكر اسم داخل هذه اللجنة ولم تذكر هيئة داخل هذه اللجنة وإنما كان الاحترام المتبادل من طرف الجميع.

ولذلك نقول بأننا نحن في العدالة والتنمية غير قابلين أبدا أن نتقبل تهديد أحد، خصوصا إذا كان تهديدا موجها من منصة يفترض فيها أن نحترم بعضنا البعض وألا يهدد بعضنا البعض.

القضية الثانية أنه إذا كان بيتنا من زجاج فهو زجاج، فهو زجاج شفاف، كما داخله كما هو في خارجه، ولكن بقدر شفافيته بقدر صلابته وقوته، والذي أراد أن يكسره سوف يرجع حجره عنده.

القضية الثالثة إذا كان البعض ولم أظن أن هذه المنصة هي خاصة بالدفاع عن أمنائنا العامين لأحزابها السياسية، ولكن إذا كان البعض يدافع عن أمينه العام فمن حقي في هذه المنصة أن أدافع على الأمين العام لحزب العدالة والتنمية الأستاذ عبد الإله ابن كيران الذي لم يكن أبدا كاذبا ولم يكن كاذبا، أن تقال من هذه المنصة بأنه كذاب وكاذب أقول: الأستاذ عبد الإله ابن كيران قد يخطئ لأنه بشر، ولكنه أبدا لم يكذب، وصدقه هو الذي جعل أصوات المواطنين تلتف حوله في حين أن بعضهم احتاج إلى أشياء أخرى من أجل يحصل على مقاعد.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير،

السادة الوزراء،

السيدات المستشارات المحترمت،

السادة المستشارون المحترمون،

أشرف بتناول الكلمة باسم فريق العدالة والتنمية في إطار المناقشة العامة والعدالة والتنمية بمكونه العدالة والتنمية ومكون فريق مجموعة الإتحاد الوطني للشغل بالمغرب في إطار المناقشة العامة لمشروع قانون مالية 2017.

وقبل ذلك أود باسم الفريق أن أتقدم بالتهنئة للسيد وزير الاقتصاد والمالية على الثقة الملكية بتعيينه للمرة الثانية على رأس هذه الوزارة، كما لا يفوتني بالمناسبة أن أتقدم إلى السيد رئيس الحكومة وكافة الوزراء والوزراء

- الاعتقالات العشوائية التي طالت شباب الحراك في إقليم الحسمة؛
- وكذلك متابعة ومحكمة عدد من الشباب وفق قانون مكافحة الإرهاب، وهو ما بات يعرف بشباب الفايص بوك، مما دفع هؤلاء الشباب إلى الدخول في صيغ نضالية، وصلت حد خوضهم إضراب مفتوح عن الطعام، لذلك ندعو إلى إطلاق سراحهم وحفظ كرامتهم وصون الصورة الحقوقية لبلدنا؛

- وكذلك الإعفاءات التي طالت عددا كبيرا من الموظفين وصل عددهم إلى حوالي 140 موظفا في قطاعات حكومية مختلفة، وخصوصا في قطاع التربية الوطنية بسبب قناعاتهم الفكرية والسياسية دون سند قانوني يبررها، وهنا ندعو الحكومة إلى العمل على الطي النهائي لهذا الملف بتصحيح هذا الوضع.

المحور الثاني: علاقة قانون المالية بالبرنامج الحكومي والبرنامج الانتخابي للحزب

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

إن مشروع قانون المالية الحالي هو مشروع جاء في ظرف استثنائي، فبالرغم من كون الحكومة السابقة هي من أعدته وأودعته بالبرلمان، وبالرغم من كون البرنامج الحكومي جاء لاحقا عليه، إلا أننا بالإطلاع على ما يتضمنه من برامج وإجراءات يتضح جليا أن الأمر يتعلق، وكما أكد على ذلك السيد رئيس الحكومة خلال عرض البرنامج الحكومي وكما شدد على ذلك السيد وزير الاقتصاد والمالية في خطابه بمناسبة تقديم هذا المشروع، (يتعلق الأمر) بانطلاقة متجددة لكن في إطار من الاستمرارية.

إننا في فريق العدالة والتنمية، وضمنه مكون الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب، نتمنى رؤية الحكومة في تطوير النموذج التنموي لبلدنا، بهدف تأهيلها لتحقيق الطموح، طموح الدخول إلى نادي الدول الصاعدة، وهو ما يحتم علينا مواجهة تحديات، ولعل أبرزها حاجة المغرب إلى تحقيق معدلات نمو مرتفعة تمكن من امتصاص البطالة وإحداث تحسن نوعي وعادل في مستوى عيش السكان.

إن ورش تطوير النموذج التنموي يمكن أن يتم عبر أربعة مرتكزات، أوردها حزب العدالة والتنمية في برنامجها الانتخابي:

أولا، توطيد الانتقال إلى مصادر جديدة للنمو وتعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني؛

ثانيا، تنمية الثروة البشرية وصون كرامة المواطن للاستجابة لتحديات التنمية؛

ثالثا، تعزيز العدالة الاجتماعية والمجالية؛

رابعا، تكريس الحكامة الجيدة عبر تسريع الإصلاح والرفع من قدرات الإنجاز.

تجتازها بلادنا منذ انتخابات السابع من أكتوبر وما سبقها وما تلاها من أحداث ومواقف كشفت من جهة هشاشة المشهد الحزبي ببلادنا وتردد نجمة الرسمية أو الحزبية في تمثل قيم الخيار الديمقراطي.

كما كشفت من جهة ثانية عن اهتمام متزايد لختلف الفئات المجتمعية بالشأن السياسي وأظهر تعطشها الكبير لبناء ديمقراطية حقيقية، وهو ما يجعلنا ندعو الجميع للوقوف للتقييم من أجل الفهم والاستيعاب.

فهذه المحطة بكل ما تخللها من إيجابيات وسلبيات، تعتبر بكل تأكيد تمرينا ديمقراطيا فارقا سيسجله التاريخ وسيترك آثارا بارزة على مستوى الانتقال الديمقراطي الذي يطمح المغرب إلى تعزيزه، وهو ما يجعلنا نحذر مما قد تؤدي إليه بعض الممارسات غير المنضبطة من فقدان المواطن للثقة في المؤسسات الوطنية واهتزاز الصورة التي يكونها حول مساعي ترسيخ دولة القانون والحق والحريات.

ولعل أهم تعبير عن ذلك يبرز في تنامي دعوات العزوف عن المشاركة السياسية باعتبارها مشاركة شكلية لا فائدة منها، مقابل دعوات النزول مباشرة إلى الشارع لانتزاع الحقوق، وما يقع حاليا من حراك في مجموعة من المدن المغربية يؤكد ما قلناه سابقا ونعيد قوله، ونعيد التحذير مما قد يترتب عنه من مخاطر قد تأتي على الأخضر واليابس.

لذلك فإننا ندعو إلى التفاعل الإيجابي والإنصات الصادق إلى مطالب المواطنين والابتعاد عن المس بكرامتهم وبذمتهم الوطنية واعتماد الحوار المسؤول والصریح، عبر مقارنة وقائية استشرافية عوض المقاربة الإطفائية، التي غالبا ما تؤدي إلى نتائج عكسية، فهؤلاء المطالبون بحقوقهم، المطالبون بالتنمية هم إخواننا، وهم أبناءنا وهم من مختلف مناطق المغرب لا يمكن أن تعامل معهم بمنطق الإقصاء، وإنما نتعامل معهم بمنطق الحوار ومنطق الاستجابة للمطالب في إطار تعاقد واضح بين الحكومة وبين المواطنين في هذه المدن، وهذا التعاقد ينبغي أن يكون خاضعا لرقابة القبة البرلمانية، خاضعا لرقابة البرلمانيين في إطار برنامج تنموي مرقم بأوقات حتى نظمنا المواطنين ونظمنا هذا الحراك بأن الحكومة جادة في مشاريعها، جادة في تنميتها، وبغير هذه الطريقة نعتقد أن المقاربات الأخرى قد تزيد الطين بلة، عوض أن تعالج المشكل.

فلا مستقبل إلا بعودة الثقة للمواطنين وللمواطن في مؤسساته الوطنية من حكومة وبرلمان وأحزاب وهيئات منتخبة محليا وإقليميا وجمهوية، وهو ما لن يتم إلا إذا كانت هذه المؤسسات تعبر بصدق عن آماله وآلامه، تحفظ حقوقه وكرامته.

لقد كان إقرار دستور 2011 وما واکبه من حراك لحظة مفصلية في التاريخ الحديث لبلادنا، حيث نص على مجموعة من المكتسبات الحقوقية والسياسية أوقدت الأمل في نفوس المواطنين، إلا أن بعض الإجراءات والقرارات الأخيرة تعطي إشارات سلبية في مدى جدية دولتنا في بناء مؤسسات الحق والقانون، ونذكر منها على الخصوص:

طبقا للمادة 190 من القانون التنظيمي 111.14 المتعلق بالجهات، مع مبادرة الدولة إلى وضع خطوط ائتمانية امتيازية لفائدة الجهات، خاصة تلك التي يقل معدل تميمتها عن المعدل الوطني؛

وتساءل عن سبب التأخر في إخراج الميثاق الوطني للتمركز الذي يعد في نظر فريق العدالة والتنمية حجر الزاوية لضمان التنسيق الأنسب بين مجالات تدخل الدولة والجماعات الترابية وتحقيق الالتقائية بينها.

ويجب التأكيد في هذا الإطار على أن هذا الميثاق الذي من المفترض أن يوطر في جانب منه مبادئ الحكامة التي يجب أن تخضع له ممارسات ممثل السلطة المركزية في اتجاه تعزيز وتكريس منطق التعاون بين السلطات الترابية والجهات وباقي الجماعات الترابية بإعمال منطق الرقابة الإدارية القائم على تأمين تطبيق القانون في احترام تام لمبادئ التدبير الحر وربط المسؤولية بالمحاسبة.

الظرفية الاقتصادية الوطنية والدولية

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة المستشارون المحترمون،

إن مناقشة قانون المالية لسنة 2017 يصادف ظرفية دولية مضطربة، يتواصل في ظلها انتعاش الاقتصاد العالمي بوتيرة ونسب متفاوتة حسب المناطق، مع استمرار المخاطر المرتبطة بالتقلبات الجيوسياسية والاستقرار الاقتصادي والاجتماعي الذي يعرفه المحيط الإقليمي لبلادنا على الخصوص، وكذا تداعيات خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي في أعقاب استفتاء 23 يونيو 2016.

كما أن المعطيات المحينة لنسب النمو الاقتصادي العالمي والأوروبي وكذلك أهم الشركاء الأساسيين لاقتصادنا الوطني لن تتجاوز في أحسن الأحوال 3.5%.

فهذا النمو الاقتصادي المطرد، سواء في منطقة اليورو أو على مستوى فرنسا أو على مستوى إسبانيا والذي بقي في حدود 1.7، 1.2، 2.7 في أحسن الأحوال بالنسبة لإسبانيا على الرغم من ضعف هذه المعطيات الإقليمية، فנסجل بأن المغرب تمكن من الحفاظ على الاحتياطات الخارجية في مستوى أزيد من 7 أشهر من الواردات، كما سجلت مؤشرات المبادلات الخارجية المرتبطة بدنامية النمو تحسنا ملموسا بتم شهر يوليو 2016 منها على الخصوص:

- ارتفاع الصادرات المغربية، سواء صناعة السيارات (18%+)،

الطائرات (9,4%+)، قطاع النسيج والجلاد (5%+)، باستثناء

الفوسفات ومشتقاته نظرا للأسواق العالمية.

كما نسجل أيضا مؤشرات أخرى ذات الصلة ومنها:

- تحسين تحويلات مغاربة العالم مع انتعاش معتدل لمنطقة الأورو،

وبالعودة إلى مضامين مشروع قانون مالية 2017 نجد أنه يحدد أربع أولويات ذات علاقة وثيقة بهذه المرتكزات وهي:

أولا، تسريع التحول الهيكلي للاقتصاد الوطني عبر التركيز على التصنيع وإنعاش التصدير؛

ثانيا، تعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني وإنعاش الاستثمار الخاص؛

ثالثا، تأهيل الرأسمال البشري وتقليص الفوارق الاجتماعية والمالية؛

رابعا، تعزيز آليات الحكامة المؤسسية ومواصلة استعادة التوازنات الماكرو اقتصادية.

وهكذا فإننا نلاحظ أن الأولويات المسطرة في مشروع قانون مالية 2017 تتقاطع إلى حد كبير مع المرتكزات الأربع التي نرى في فريق العدالة والتنمية ضرورة الاعتماد عليها في تطوير النموذج التنموي لبلادنا.

المحور الثالث: مشروع قانون المالية والجهوية المتقدمة

لا نفوتنا الفرصة في إطار هذه الكلمة دون أن نورد للجهوية المتقدمة محورا خاصا، باعتبار مجلسنا الموقر الفضاء الطبيعي لمناقشة هذا الورش، خصوصا وأن الفصل 78 من الدستور أعطاه حق الأسبقية في مناقشة مشاريع القوانين الخاصة بالجماعات الترابية والتنمية الجهوية.

وهكذا عند استعراضنا لمضامين مشروع قانون المالية لسنة 2017 والوثائق المصاحبة له، نجد أن الجماعات الترابية تعتمد في جزء كبير من مواردها على ما تحوله لها الدولة حيث بلغت هذه الأخيرة 64.7% من مجموع الموارد، وتبقى الموارد الذاتية في حدود 35.3%. وبالنظر إلى حجم الاختصاصات التي تضطلع بها الجماعات الترابية في إطار تنزيل الجهوية المتقدمة، فمن الضروري توفير الموارد المالية اللازمة لإنجاح ما تعتمده من برامج ومشاريع تنموية.

ومن بين الاقتراحات الضرورية المتعلقة بالجانب المالي التي تم التأكيد عليها في الندوة السياسية التي نظمها فريقنا بمجلس المستشارين بتاريخ 02 مارس 2017 حول "الجهوية المتقدمة بين مضامين النصوص وإكراهات التنزيل" ما يلي:

أولا، تفعيل صندوق التضامن بين الجهات وصندوق التأهيل الاجتماعي، مع اعتماد معايير عادلة ومنصفة ومؤشرات موضوعية يراعى فيها أساسا مستوى التنمية البشرية والتجهيزات العمومية والبنيات التحتية والمعدل العام للنشاط في الجهة، وذلك بهدف ضمان توزيع منصف للموارد والحد من الفوارق الجهوية وضمان الخدمات الأساسية على قدم المساواة لكل المواطنين والمواطنات؛

ثانيا، الإسراع بإصلاح النظام الجبائي المحلي كرافعة لتنمية الموارد الذاتية للجماعات الترابية، مع ضمان الانسجام والتجانس مع النظام الضريبي الوطني؛

ثالثا، التفكير في سبل جديدة في مجال التمويل كاللجوء إلى الاقتراض

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتناول الكلمة بإسم الفريق الحركي، لإبداء منظورنا لمشروع القانون المالي المعروض على مجلسنا الموقر، هذا المنظور المستمد من مدرستنا الحركية التي تعلمنا فيها، وعلى مدى 60 سنة على ميلادها، أن المكان الطبيعي لكل إصلاح وتغيير هو تحت سقف المؤسسات، وأن المواطنة الحقة لا تكتمل إلا بالوطنية الصادقة، في تناغم وثيق بين الأمن والكرامة، واقتران حقوق المجتمع بحقوق الفرد، وفوقها وقبلها حقوق الوطن، بثوابته ومقدساته.

تلكم قناعاتنا، بالأمس واليوم وغدا، لا شيء إلا لأننا من تراب هذا الوطن العظيم، وفكرنا من اصلته العريقة التي لم نستلهمها لا من الشرق ولا الغرب، لهذا فوافقنا واختياراتنا لا تقبل التلون.

نعم نحن حركة شعبية بكل ما تحملها الكلمة من معنى، لم ولن نشترط موقعا لخدمة الوطن، سابقون، والتاريخ شاهد علينا، الى إقرار التعددية السياسية واللغوية والثقافية وإرساء الحريات العامة، والدفاع عن القرى والبوادي والجهوية على مدى عقود، الى أن صارت أفكارنا خيارات استراتيجية يتبهاث عليها حتى الذين كانوا وإلى وقت قريب، يسعون "فناشين" للحفر تحت جدار المؤسسات، وما كان لهم ذلك ولن يكون لأن تلاحم الشعب والعرش أقوى من كل مناورة أو مساومة أو ابتزاز.

حضرات السيدات والسادة:

إن إصرارنا على التذكير بهذه المرجعيات، ليس الهدف منه خدمة الحزبية الضيقة، ولكن هدفنا من ذلك هو أن نذكر من لأزال يحتاج الى ذلك، أن الإستثناء والتمييز المغربي الراسخ منذ عقود، صار اليوم قاعدة ومخط إجتماع وطني، وأن بلادنا بتلاحم ملكها وشعبها، لن تكون ابدا في خريطة شعوب إستبدلت لغة الحوار والمصالحة بصوت القنابل ورائحة البارود، وبذلت المؤسسات بكهوف الإرهاب والتطرف، آملين بصدق أن تختار هذه الشعوب لغة التوافق وبناء الوحدة الوطنية، والتعايش بين مكوناتها وثقافتها، سبيلا للخروج من محتتها المؤلمة.

السيد الرئيس،

بهذه الروح الوطنية الصادقة، وبجبهتنا الداخلية الصلبة، قاومت بلادنا وستقاوم كل المؤامرات الخارجية، وأيادها الداخلية المسخرة، أو التي اختارت السباحة ضد التيار الوطني الجارف.

نعم ندرك جيدا أن أمام بلادنا تحديات كبيرة، في مجال تحصين الديمقراطية، واستئصال أسباب الفقر والهشاشة الاجتماعية والمجالية، وإقرار الإنصاف الاجتماعي والجهوي والمحلي، ولكن من غير المقبول أن تكون هذه الحقوق المشروعة والواجب تحقيقها، شاعة للإساءة للوطن، ولوحدته

حيث وصلت إلى حدود 34,96 مليار درهم؛

- تحسن العائدات السياحية للسياح الأجانب بزيادة قدرها 3,1%.
وفي قراءة للتصنيفات الدولية والمؤشرات الاقتصادية الوطنية للولاية الحكومية السابقة بين 2012 و2016 تفضي إلى التفاؤل بخصوص تبوء المغرب مراتب اقتصادية تقوي مسارات بناء النموذج التنموي المغربي وتحسن نتائجه الرقمية على مستوى الأداء الاقتصادي. وفي هذا الإطار نسجل وبايجابية:

- انخفاض عجز الميزانية؛

- تراجع عجز الحساب الجاري؛

- تطور الاستثمار الأجنبي؛

- استقرار عجز الحساب الجاري لميزان الأداءات في حدود 2,2%؛

- انتقال مستويات الاستثمار العمومي من مبلغ 188,3 مليار درهم إلى مبلغ 189 مليار درهم ما بين سنتي 2012 و2016.

ولذلك فإننا في فريق العدالة والتنمية نعتبر النسب المستهدفة من خلال مشروع قانون المالية لـ 2017 والمتمثلة في فرضيات معدل نمو للناتج الداخلي الخام بنسبة 4,5%، وتقليص عجز الميزانية إلى 3% من الناتج الداخلي الخام، ونسبة التضخم في حدود 1,7% نسبا واقعية قابلة للتحقيق وقابلة كذلك للمراقبة البرلمانية.

ومن تم السيد الوزير، السادة الوزراء، السيدات والسادة المستشارين، فإنه في مجال الاستثمار العمومي والمقاولة الوطنية، نسجل ضرورة التوزيع المحلي للاستثمار العمومي بما يحقق نوعا من التكافؤ.

نسجل كذلك تشجيع المقاولات مع ضرورة الحفاظ على حقوق الشغيلة المغربية وكذلك نطالب بفتح الحوار الاجتماعي ويكون مسار للحوار الاجتماعي القادر على أن يستجيب لمجموعة من الملفات المطروحة على مائدة الحوار..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد الإله الحلوطي:

وبالتالي، فإننا إذ نساند هذه الحكومة فإننا نعلن لها على أننا سنبقى كذلك قائمين بمهمتنا الرقابية في إطار الدور الذي يخصصه لنا الدستور المغربي. وشكرا لكم، والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للفريق الحركي فليفضل مشكورا.

والتهريب، وملجأ للمتطرفين وصناع الموت في منطقة الساحل والصحراء. وفي هذا الإطار لا يسعنا مرة أخرى إلا أن نشيد بالتضحيات والجهود الجبارة للقوات المسلحة الملكية، ورجال الدرك الملكي والأمن الوطني والقوات المساعدة والوقاية المدنية والإدارة الترابية، في سبيل الدفاع عن حوزة الوطن، وحفض أمن وممتلكات المواطنين، داعيين الحكومة الى مزيد من العناية بأوضاعهم المهنية والاجتماعية.

السيد الرئيس،

بكل تأكيد فنحن منخرطون ومتفاعلون إيجاباً مع الأهداف المسطرة لهذا المشروع، والرامية الى إضفاء دينامية جديدة على الاقتصاد الوطني، وتفعيل الإصلاح التدريجي للمنظومة الجبائية، والمراهنة على دعم المقاولات وتمثين الإستثمار العمومي، في إطار رؤية إجتماعية تستهدف الحد من الهشاشة، بتوقعات ومؤشرات متفائلة.

ولكن بعيداً عن الجدل حول هذه الفرضيات والمحددة في 4.5% كمعدل النمو وحصص نسبة العجز المتوقعة في 3%، ومعدل التضخم في حدود 1.7%، فإن مصداقية هذه التوقعات تقاس بمدى إنعكاسها على الحياة اليومية للمواطنين، وبآثارها الاقتصادية والاجتماعية، وقدرتها على خلق دينامية إقتصادية تنعش المقاولات الوطنية، وتمكن من توسيع قاعدة التشغيل، علماً أن سقف هذه الفرضيات لا يفتح هذا الأفق على إعتبار أن خفض البطالة بنقطتين، على سبيل المثال، يتطلب، حسب خبراء، نسبة نمو في حدود 7%.

السيد الرئيس،

لا يمكن إلا أن نثمن عزم الحكومة مواصلة تفعيل المحركات الأساسية للإقتصاد الوطني، والمتمثلة في الإستثمار وفي البنيات التحتية والأشغال العمومية، والمهن العالمية، ودعم المخططات القطاعية الاستراتيجية، والتي نعتقد اليوم أن تقييماً وتقييماً أصبح ضرورياً بعد نضج التجربة.

ومن جانب آخر ولأن المقاولات هي رافعة أساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وإذ نسجل تركيز المشروع في أهدافه على دعمها بإجراءات تحفيزية، فإننا في الفريق الحركي نعتقد أن الجهود المبذولة لإنعاش عالم المقاولات بمختلف أصنافها خاصة المتوسطة والصغرى يظل محدوداً، فضلاً على الثقل الضريبي المفروض عليها، ومحدودية الإعتمادات المخصصة للإستثمار العمومي، وتعدد المساطر والقوانين المؤطر للصفقات العمومية، وصعوبة الولوج الى التمويل، فإن الوضعية تزداد صعوبة في ظل تراكم المتأخرات المستحقة للمقاولات، والتأطل في استرجاع مبالغ الضريبة على القيمة المضافة، ناهيك عن عدم تنفيذ الأحكام النهائية الصادرة لفائدة المقاولات وكذا الأشخاص ضد الدولة، وبهذا الخصوص نثمن التفاعل الإيجابي للحكومة مع مطلب جميع فرق ومجموعات مجلسنا الموقر بحدف المادة 8 مكرر من هذا المشروع، والتي كانت ترمي الى فسخ المجال لإمكانية التملص من تنفيذ هذه الأحكام، مما يعتبر مساً بأحكام الفصل 126 من الدستور، علماً أن

ورموزه ومؤسسته وثوابته، ولا مطية لسف الطموح الجماعي لكافة المغاربة الذين ضحوا بأرواحهم من أجل بناء هذا الوطن الموحد، الذي ظل ولا يزال منارة للتعايش والتسامح، يتكلم بمختلف اللغات، وترفع فيه كلمة الله بالأسن كل الديانات، وتتمازج فيه مختلف القبائل والإثنيات، وطن لم يعرف على مدى تاريخه العريق غير الملكية نظاماً، والإسلام السني الواسطي والمعتدل ديناً، في ظل إمارة المؤمنين، صام الأمن الروحي لكافة المواطنين والمواطنات.

نعم، السيد الرئيس، لا يمكننا في الفريق الحركي، إلا أن نتفاعل إيجاباً مع كل حراك إجتماعي مشروع في مطالبه، داعيين الحكومة والمؤسسات العمومية، والجماعات الترابية والهيئات النقابية، والمجتمع المدني وكل الفاعلين الاقتصاديين، الى لعب دورها كوسائط مؤسساتية للتأطير، وإطلاق برامج تنموية تتجاوب عملياً مع إنتظارات وتطلعات المواطنين، بغية ترجمة الحراك الإجتماعي الى حراك مؤسسي، وفي نفس الوقت، لا يمكننا كذلك إلا أن نتنصر لدولة الحق والقانون، ومشروعية الحقوق، المقرونة بشرعية المؤسسات والقانون.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

تأسيساً على ما سبق، فنحن اليوم على مسافة ما يقرب عامين على الإطلاق الفعلي لورش الجهوية الموسعة، بما تعرفه طبعاً مراحل التأسيس من تعثر، خاصة في سياق مثل هذا الورش الذي يهدف الى تطوير بنية الدولة، وإعادة توزيع بوصلة التنمية بين المركز والجهات، فتطلعنا اليوم أن تكون السياسة المالية للحكومة وما يرتبط بها من سياسات عمومية، سبيلاً لتفعيل هذا الخيار الجهوي، من خلال توزيع منصف للثروة، وتمكين الفاعل الجهوي والمحلي من آليات قانونية وتنظيمية ليتفاعل مع الدينامية الاجتماعية التي تعرفها الجهات، ومدخل ذلك هو إقرار ميثاق عدم التمرکز، بغية نقل القرار الإداري الى مستعمليه جمهويًا ومحليًا، وذلك رهين بمدى قدرة الفاعل الحكومي المركزي على التنازل عن ثقافة إدارة الشأن الجهوي والمحلي عن بعد، علماً أن الإصلاح ليس جدولاً رياضياً قابلاً للضرب والقسم، ولكن هو سلاسل متلاحقة ومتراصة، وهو فعل ميداني، ومعايشة يومية لإنتظارات المواطنين، وليس لوحة تدار من مكاتب مكيفة.

البناء الجهوي المتقدم الذي نتطلع إليه، السيد الرئيس، هو أيضاً الحل الأوحد والوحيد لحسم النزاع المفتعل حول مغربية أقاليمنا الجنوبية، معتزین بالتموج التعموي الجهوي الذي يراه صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وإيده، والذي يعتبر خير جواب على مناورات خصوم وحدتنا الترابية، وكل الحاقدين على النموذج الديمقراطي والحقوق المميز لبلادنا إقليمياً ودولياً، ولهم ولن يحركهم نقول، اتقوا الله في أموال شعبكم فهو في أمس الحاجة إليها بذل سعيكم، فاشلين، لدعم كيان وهي أضحى ملاذاً للإرهاب

الامكان الطبيعي لمثل هذه الإجراءات هو المسطرة المدنية. وفي نفس السياق لا بد أن نعيد الإشارة مرة أخرى، الى ما يمثله الإقنتاع من المنبع تحت باب الإشعار لغير الحائز من تأثير سلبي على المقاولات، والأشخاص الطبيعيين، والدورة الاقتصادية، وهو ما يتطلب تعديلا في مدونة تحصيل الديون والمسطرة المدنية، بمنظور يحمي حقوق السولة، ولا يؤثر سلبا على المقاولات والأشخاص، كما تؤكد في هذا المجال على أن دعم المقاولات يقتضي ضرورة العمل على تقليص آجال الأداء في الصفقات العمومية، وإعمال مبدأ الفائدة على المتأخرات المستحقة على الدولة عملا بمبدأ المعاملة بالمثل.

كما نود أن نثير في هذا السياق مدى إخراج المؤسسات العمومية في خدمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فضلا عن إستراتيجية الحكومة لتطوير حكومتها ومفعولها التنموي، إسوة بالمجهود الحكومي المموس في ملف الحسابات الخصوصية، وعزم الحكومة الموصول على إضفاء مزيد من الشفافية على أملاك الدولة.

وفي هذا الإطار لا بد من تبني سياسة واضحة، تساهم في توفير وتجهيز أراضي المناطق الصناعية بأسعار تخفيفية، الى جانب معالجة إشكالية الأراضي السلالية بما يعزز قيمتها، ويدمجها في الدورة الإستثمارية، مع ضمان مصالح ذوي الحقوق.

السيد الرئيس المحترم،

كما نود أن نثير في هذا السياق مدى إخراج المؤسسات العمومية في خدمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فضلا عن إستراتيجية الحكومة لتطوير حكومتها ومفعولها التنموي، إسوة بالمجهود الحكومي المموس في ملف الحسابات الخصوصية، وعزم الحكومة الموصول على إضفاء مزيد من الشفافية على أملاك الدولة.

وفي هذا الإطار لا بد من تبني سياسة واضحة، تساهم في توفير وتجهيز أراضي المناطق الصناعية بأسعار تخفيفية، الى جانب معالجة إشكالية الأراضي السلالية بما يعزز قيمتها، ويدمجها في الدورة الإستثمارية، مع ضمان مصالح ذوي الحقوق.

السيد الرئيس المحترم،

أما بخصوص المحور المتعلق بالإصلاح المؤسساتي والإداري وتطوير الحكامة، فإننا إذا نعمنا مضمين هذا المحور، فإننا نسجل تطلعا إلى إيلاء المكانة اللائقة للبرلمان بمجلسه، على اعتبار أن المؤسسة التشريعية هي شريك استراتيجي للسلطة التنفيذية في مجال تنزيل مقتضيات الدستور، وصياغة البرامج التنموية في مختلف المجالات، مستحضرين المكانة الدستورية للبرلمان والتي عززها الدستور، إن على مستوى الرقابة، أو التشريع، أو في المجال الدبلوماسي، وتخطيط التنمية الجهوية والوطنية، مع الدعوة إلى دعم استراتيجية عمل مجلس المستشارين في صيغته الدستورية الجديدة، باعتباره صوتا للجهات، ومنبرا للحساسيات المهنية والقطاعية المنتجة، وإطارا لجيل جديد من الدبلوماسية الموازية.

وفي هذا الإطار، فإننا نؤكد مرة أخرى على ضرورة تمتع البرلمان باستقلاله المالي والإداري، كمنطلق أساسي لفصل السلط، إذ لم يعد مقبولا أن يظل البرلمان في العهد الدستوري الجديد يرفع ميزانيته إلى السلطة التنفيذية للحسم فيها، وهو الحارس الأمين على مراقبتها وتشريع ميزانيته.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

كثيرة هي الانشغالات المرتبطة بهذا المشروع، بجوانبه المالية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ولكن سنكتفي بهذا القدر، متطلعين إلى أن ن يكون مشروع ميزانية السنة المقبلة إطارا لجيل جديد من القوانين المالية طبقا لأحكام القانون التنظيمي للمالية في حلتها الجديدة.

وفقنا الله جميعا لما فيه خير للوطن والمواطنين تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

المكان الطبيعي لمثل هذه الإجراءات هو المسطرة المدنية. وفي نفس السياق لا بد أن نعيد الإشارة مرة أخرى، الى ما يمثله الإقنتاع من المنبع تحت باب الإشعار لغير الحائز من تأثير سلبي على المقاولات، والأشخاص الطبيعيين، والدورة الاقتصادية، وهو ما يتطلب تعديلا في مدونة تحصيل الديون والمسطرة المدنية، بمنظور يحمي حقوق السولة، ولا يؤثر سلبا على المقاولات والأشخاص، كما تؤكد في هذا المجال على أن دعم المقاولات يقتضي ضرورة العمل على تقليص آجال الأداء في الصفقات العمومية، وإعمال مبدأ الفائدة على المتأخرات المستحقة على الدولة عملا بمبدأ المعاملة بالمثل.

كما نود أن نثير في هذا السياق مدى إخراج المؤسسات العمومية في خدمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فضلا عن إستراتيجية الحكومة لتطوير حكومتها ومفعولها التنموي، إسوة بالمجهود الحكومي المموس في ملف الحسابات الخصوصية، وعزم الحكومة الموصول على إضفاء مزيد من الشفافية على أملاك الدولة.

وفي هذا الإطار لا بد من تبني سياسة واضحة، تساهم في توفير وتجهيز أراضي المناطق الصناعية بأسعار تخفيفية، الى جانب معالجة إشكالية الأراضي السلالية بما يعزز قيمتها، ويدمجها في الدورة الإستثمارية، مع ضمان مصالح ذوي الحقوق.

السيد الرئيس،

في جال السياسة الاجتماعية، لا يمكننا في الفريق الحركي إلا أن نسجل تفاعلنا الايجابي مع الاجراءات الحكومية المتخذة في مجال تعزيز التكافل والتاسك الاجتماعيين، من خلال خلق صناديق باعتمادات مهمة، موجهة للأرامل والمطلقات، مع ضرورة اتخاذ اجراءات لفائدة ذوي الاحتياجات الخاصة، متطلعين إلى أن تربط الحكومة توزيع هذه الاعتمادات بدراسة دقيقة حول الفئات المستحقة، وتحديد خريطة واضحة المعالم للفقر، ضمانا لمبادئ الشفافية، والانصاف والاستحقاق.

وفي هذا السياق، وإذ نعمنا الجهود القطاعية المبدولة، والبرامج المسطرة في مجال التربية والتكوين، رغم حجم الاكراهات والتحديات المطروحة على القطاع، فإننا نسجل دعمنا لتوجه الوزارة الوصية الهادف إلى بلورة وأجراء مخطط خاص بالتعليم القروي، بهدف الرفع من جودة العرض المدرسي، وتوفير البنيات الموازية لتشجيع التمدد، وهو مخطط تتطلع إلى أن تنخرط فيه مختلف القطاعات المعنية، وكذا الجماعات الترابية لإيجاد حلول لبنيات الإيواء والنقل المدرسي، وتأهيل المدارس، وذلك في إطار نقل الاختصاصات إلى الجهات مرفوقة بالاعتمادات اللازمة.

وبنفس المنظور، نتطلع، السيد الرئيس، إلى بلورة ميثاق وطني للصحة، يقدم حلول لإشكالية الموارد البشرية وضمان جودة الخدمات الصحية، وتوفير بنيات الاستشفاء برهان، مستشفى جامعي في عاصمة كل جهة من جهات المملكة. إلى جانب مراجعة نظام الراميد، وتصحيح

الاقتصاد والمالية للدستور والقانون التنظيمي للمالية، بوضع هذا المشروع في آجاله الدستورية والقانونية مباشرة، بعد أن حاز موافقة المجلس الوزاري، وهو المشروع الذي بقي في مجلسنا الموقر مدة زادت عن ستة أشهر كانت مرتبطة أساسا بظروف الانتخابات من جهة وظروف تأخير تشكيل الحكومة من جهة أخرى.

السيد الرئيس،

على مستوى الاستحقاقات الانتخابية التشريعية الأخيرة ونتائجها التي نوهت بها كافة الأحزاب السياسية الوطنية، والتي أفرزت لنا هذه الأغلبية وهذه الحكومة التي اعتبرناها في فريق التجمع الوطني للأحرار حكومة قوية ومنسجمة، حيث تفاعلنا مع نتائجها في حزب التجمع الوطني للأحرار بشكل متسارع بعد أن قدم رئيسنا صلاح الدين مزور استقالته من رئاسة الحزب وانتخاب الأخ عزيز أخنوش رئيسا جديدا للحزب في مؤتمر استثنائي كان مشهودا، استجمعنا فيه كل كفاءاتنا وطاقاتنا لبلورة مشروع الأخ الرئيس الجديد للمساهمة في تعزيز مشروعنا الديمقراطي الصاعد، انتهى بتنظيم المؤتمر السادس بالجديدة الذي كان مؤتمرا تاريخيا ناجحا بكل المقاييس أسس لمسار جديد للحزب.

السيد الرئيس،

هذا المشروع الديمقراطي الواعد، الذي تمضي فيه بلادنا بكل ثقة، والذي تساهم في تعزيزه كل القوى الوطنية الجادة جاء نتيجة للحراك وللدينامية التي أفرزتها مستجدات دستور 2011، والتي تفاعل معها الرأي العام، خلقت نقاشا عموميا وقانونيا ودستوريا واسعا، خاصة بعد ست سنوات من التنزيل، حيث مررنا بامتحان آخر يتعلق الأمر بتعثر مشاورات تشكيل الحكومة، والذي خلق بدوره نقاشا عموميا واسعا، تفاعلنا معه كأحزاب وفعاليات كل من موقعه.

إن هذا التمرين الديمقراطي جعل الكل يفسر الفصل 47 من الدستور، حسب تصوره وقناعاته، ولم يحسم فيه سوى تدخل جلالة الملك حفظه الله من موقعه كحاكم للدستور، وللمؤسسات، الذي عين شخصية ثانية من حزب العدالة والتنمية، وهو الدكتور سعد الدين العثماني رئيسا للحكومة، والذي توفقتنا معه، ولله الحمد، في تشكيل هذه الحكومة.

إننا في فريق التجمع الوطني للأحرار سندعم هذه الحكومة إلى النهاية، وسنشغل مع كافة مكوناتها بكل ثقة وحاس متفاعلين معها بشكل إيجابي على أساس أن الثقة، وتحمل المسؤولية، والجدية في العمل، هي عنوان عملنا وعنوان المرحلة المقبلة، نتقاسم فيها مع شركائنا حلو ومر التدبير الحكومي.

السيد الرئيس،

إن الآثار الناجمة عن تأخر المصادقة على مشروع قانون المالية، والتي تمت إثارها من طرف البعض، تبقى بالنسبة لنا، آثارا مبالغ فيها، وتفتقد إلى الموضوعية، ولا تستند إلى أي معيار علمي دقيق ولا على أي نتائج قياس

شكرا على حسن إصغائكم والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، ممتاز جدا، جيتي مع الوقت هو هناك.
الكلمة الآن لفريق التجمع الوطني للأحرار، فليفضل مشكورا.

المستشار السيد محمد البكوري:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيد الوزيرين،

الحضور الكريم.

إخواني، والسادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتدخل اليوم باسم فريق التجمع الوطني للأحرار لمناقشة الجزء الأول من مشروع قانون المالية رقم 73.16 برسم سنة 2017، كما وافق عليه مجلس النواب، داخل مجلسنا الموقر، واسمحوا لي في البداية أن أجدد تهنئة فريقنا لتجديد الثقة الملكية في السيد الوزير محمد بوسعيد لمواصلة الإشراف على تدبير قطاع الاقتصاد والمالية من أجل تعزيز أورش الإصلاح المالي والاقتصادي، الذي بدأت الحكومات السابقة، مشددا على ضرورة تظافر كافة جهود السيدات والسادة المستشارين المحترمين لإنجاح عملنا التشريعي والارتقاء بمستوى النقاش الهادف والمسؤول داخل هذا المجلس الموقر، مؤكدا أن مسؤوليتنا كبيرة كممثلين للأمة كل من موقعه للمساهمة في تطوير عملنا البرلماني وأخص بالذكر هنا، مشروع قانون المالية، شاكرا للحكومة تفاعلها الإيجابي مع تعديلات البرلمان بمجلسيه، حيث تم إدخال أكثر من 84 تعديل من أصل 390 تعديل مقترحا من طرف كافة الفرق والمجموعات البرلمانية أغلبية ومعارضة.

وهي تعديلات تهدف إلى تجويد المشروع وملاءمته مع النفقات التي جاءت بها الهندسة الحكومية الجديدة والتي تماشيت مع المراسيم التطبيقية التي صادقت عليها الحكومة لتحديد مسؤولية كل وزير وكل كاتب دولة على القطاع الذي يشرف عليه، مشيدا بهذا التفاعل الإيجابي للحكومة، حيث لم يلجأ السيد وزير الاقتصاد والمالية ولو مرة واحدة للفصل 77 من الدستور، وهو ما يعزز المبادرة التشريعية للبرلمان.

السيد الرئيس،

قبل الخوض في مناقشة مضمون هذا المشروع الذي اعتبره مشروعا استثنائيا بامتياز، أؤكد أنه جاء من أجل بلورة رؤية جلالة الملك السديدة والرامية إلى الارتقاء بالمملكة المغربية إلى مصاف الدول الصاعدة عبر صون كرامة المواطن وجعله في صلب الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الماضية فيها بلادنا بكل ثقة، مستحضرين معكم أبرز السياقات التي جاء في إطارها هذا المشروع.

لا بد أن ننوه في فريق التجمع الوطني للأحرار باحترام السيد وزير

تعمل من جهة على الاستعادة التدريجية للتوازنات الماكرواقتصادية بعد تقليص عجز الميزانية من 7.3% إلى أن وصل اليوم إلى 3%، إلا أننا في فريقنا نرى أن هذه التوازنات مخوفة بمجموعة من المخاطر بفعل بطء تعافي الظرفية الاقتصادية الدولية، وتقلبات أسعار الطاقة، وأعباء تنزيل الإصلاحات الكبرى، وإنجاز الأوراش المهيكلية، لذلك فإن هذه الظرفية فرضت علينا كقراء سياسيين طرح العديد من الأسئلة الموضوعية، هل اختيارنا الاقتصادية صائبة وناجعة؟ ولو أن النتائج المحققة اليوم تبقى إيجابية عبر على جزء منها هذا المشروع، حيث انخفض العجز إلى حدود 3%، وارتفعت تقديرات نسبة النمو لتستقر في حدود 4.5%.

نتائج مهمة جدا تعبر عن شجاعة وجرأة الحكومة في معالجة مختلف الاختلالات الماكرواقتصادية، عبر الإجراءات المالية والاقتصادية المعتمدة، والتي ساهمت في مواصلة مختلف الأوراش المتنوعة، إنها مناسبة لكي نشكر الحكومة على هذه الإنجازات الطموحة والمستحقة والتي ستجعلنا نسير في ركب الدول الصاعدة، إنجازات تسجل لهذه الحكومة، وهي فرصة لنا في التجمع الوطني للأحرار لكي نشكر كذلك كافة مدراء وأطر وموظفي مختلف مديريات وزارة الاقتصاد والمالية على مجهوداتهم الجبارة ومساهماتهم في تحقيق هذه النتائج منوهين بعملهم في الحفاظ على الأمن المالي لبلدنا.

السيد الرئيس،

صواب الاختيارات الاقتصادية والمالية وشجاعة اتخاذ القرارات السياسية المناسبة عبرتم بصريح العبارة من خلال عرضكم أنه لا وجود لأي مشروع تنموي يكون معزولا عن المؤشرات الخارجية، كما أنه يستحيل بناء مشروع تنموي جديد بمعزل كذلك عن الاقتصاد المعرفي المبني على تأهيل العنصر البشري، لذا أصبح من اللازم اليوم، الحفاظ على نموذجنا التنموي وتعديله عبر إعادة بناء أولوياته وفق التطور الجديد الذي يتبناه جلالة الملك للتنمية البشرية الذي يبقى رائدا، وذلك عبر دعم الكفاءات من خلال تشجيع المبادرة الحرة والإبداع، اللذان يساهمان بكل تأكيد في خلق الثروة باعتبارها الآلية الوحيدة والناجعة لخلق الاستثمار والتقليص من البطالة.

نرى في فريق التجمع الوطني للأحرار أن الثقة، هي مفتاح النجاح، وهي الضامن للاستمرار تعاقدتنا مع هذه الأغلبية التي ساهمت في تشكيلها، لتكون أغلبية منسجمة وقوية، ومریجة، الثقة تبدأ بين مكوناتنا كأغلبية أولا، والثقة كذلك في الفاعل الاقتصادي، والثقة كذلك في قدرتنا كغاربة على تجاوز كل المعضلات، والثقة المتبادلة بيننا وبين شركائنا الاقتصاديين والاجتماعيين في الداخل والخارج، والثقة أخيرا في قدرتنا جميعا على الانخراط في بناء مغرب المستقبل، المغرب الذي يوفر الكرامة لكافة ساكنيه.

السيد الرئيس المحترم،

إن الحكومة اليوم مطالبة بالتوجه نحو الاهتمام بالقطاعات التي توفر الخدمة العمومية، والتي لها صلة بالسكان المعوزة، لاسيما في مجال الصحة

الأثر، مستندة على منهجية علمية واقتصادية دقيقة، فعلى خلاف ذلك قامت الحكومة خلال هذه الفترة الفاصلة، باعتماد مختلف الإجراءات القانونية والتنظيمية المنصوص عليها في هذه الظروف الاستثنائية على توفير كافة الإمكانيات المادية لكي تواصل مختلف الإدارات والمؤسسات العمومية عملها بشكل عادي، بما فيها الشق المرتبط بأداء ما تم إنجازه من استثمار حيث تم فتح الاعتمادات واستخلاص النفقات وفق مقتضيات القانونية المؤطرة بمقتضى القانون التنظيمي للمالية، الذي يبقى بالنسبة لنا في فريق التجمع الوطني للأحرار إنجازا تشريعا مهما وثورة هادئة لتحسين أداء ماليتنا العمومية، ولعل نسبة الإنجاز المحددة في 75% من نفقات الاستثمار عند نهاية سنة 2016، والمعلنة في عرضكم السيد الوزير تبقى - في نظرنا - نسبة قياسية مقارنة مع سابقاتها في السنوات المالية الماضية.

السيد الرئيس،

يعتبر مشروع قانون المالية الآلية الأولى لتنفيذ البرنامج الحكومي، ولعل حرص الحكومة على عدم سحب هذا المشروع من أجل تعديل بعض مقتضياته بما يلزم داخل المؤسسة البرلمانية لهو دليل على اهتمامكم وتقديركم لعمل المؤسسة البرلمانية بمجلسها، وهي نقطة تحسب للحكومة مشيدا بانفتاحها على البرلمان بمجلسيه منوهين في هذا الإطار بعمل زملائنا الذين عملوا على إدخال عدد قياسي من التعديلات على هذا المشروع من أجل تجويده، وهو الأمر الذي ينطبق كذلك على مجلسنا الذي أدخل بدوره عددا كبيرا من التعديلات على هذا المشروع الذي سيعود إلى مجلس النواب في إطار قراءة ثانية.

إن هذا المشروع إذن سيستمر في مواصلة الإصلاحات وسيعمل على تجسيدها على أرض الواقع، بدءا بالإصلاحات السياسية والدستورية، واستعادة التوازنات الماكرواقتصادية، ومواصلة إنجاز الأوراش الكبرى، وإعادة هيكلة البنيات التحتية، والانكباب على إنجاز سياسات عمومية جديدة لمعالجة مختلف مظاهر الخصائص الاجتماعي، وانتهاء بتقليص الفوارق الاجتماعية من أجل ربح تحديات المستقبل في سياق داخلي وخارجي متقلب ومضطرب، لربح معركة التنمية، التي تنتظرنا جميعا.

يرى فريق التجمع الوطني للأحرار أن الرهان اليوم هو ربح هذه المعركة، فعدونا المشترك هو الفقر وهي الهشاشة بمظاهرها المتعددة، وأن علاقتنا بالمشاركين فيما بيننا، هي علاقة مقدسة مبنية على التقدير والاحترام لشوايت الأمة، ومسافاتنا مع مختلف الأحزاب الوطنية الجادة هي مسافة واحدة.

لن نكون محرجين إذا ما نوهنا بمجهوداتكم الجبارة التي قمت بها السيد وزير لإرجاع العافية للمالية العمومية، منذ أن تقلدتم مسؤولية تدبير هذا القطاع في نصف ولاية الحكومة السابقة، والكل على علم بالأزمة الخائفة التي عانت منها ميزانية الدولة آنذاك، بفعل الوضع السياسي للحكومة، وبفعل كذلك ثقل تحملات المقاصة على النفقات في غياب بدائل موضوعية

المستشار السيد عبد الكريم مهدي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

ورمضان كريم.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أشرف اليوم بتناول الكلمة باسم الاتحاد العام لمقاولات المغرب، من أجل المناقشة وإبداء الرأي في مشروع القانون برسم السنة المالية 2017 أمام الجلسة العامة.

السيد الرئيس المحترم،

يأتي مشروع قانون المالية للسنة الحالية في سياق ظرفية اقتصادية عالمية خاصة، لاسمًا وأن المؤسسات المالية الدولية تتابع تطور منظومة الاقتصاد المغربي لتقييم مدى تنافسيته، في ظل استمرار الاضطرابات الجيوسياسية وتباطؤ نمو الاقتصاد الصيني والركود الذي سجلته كل من روسيا والبرازيل وخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي.

وموازاة مع هذا الوضع، فإن مشروع قانون المالية الحالي يتم عرضه في سياق خاص، يمكن تجسيده من خلال استئناف عودة المملكة المغربية للحضن المؤسسي للقارة الإفريقية، بفضل الدبلوماسية الملكية الناجعة، إلى جانب الطلب الرسمي الذي تقدم به المغرب للانضمام إلى المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (CEDEAO) في أفق تحقيق أهداف الإستراتيجية الإفريقية الشاملة لبلادنا وتوجهات جلالة الملك حفظه الله، نحو الاندماج الإفريقي للاقتصاد المغربي، وسط ترحيب قاري واسع.

وفي هذا الصدد، فإننا نذكر الحكومة بضرورة إضفاء طابع تميزي في علاقاتنا مع الدول الإفريقية، استحضارًا لتوجهات جلالة الملك في خطابه التاريخي من دكار بمناسبة الذكرى 41 لعهد المسيرة الخضراء سنة 2016.

وبناء على ما سبق، فإن الاتحاد العام لمقاولات المغرب عمل على خلق آلية لتتبع إنجاز المشاريع الاستثمارية في مختلف البلدان الإفريقية، التزامًا منه بمواكبة الاتفاقيات الموقعة، والعمل على تحقيق التناحية الدبلوماسية الاقتصادية مع مبادرات المستثمرين الخواص.

السيد الرئيس المحترم،

بالرجوع إلى مشروع قانون المالية برسم 2017، الذي جاء متأخرًا بسبب التأخير في تشكيل الحكومة، مما أدى إلى تفويت فرص هامة للاستثمار وعطل دينامية المقاولات الصغرى والمتوسطة وأدى ببعضها إلى الإفلاس، مما يستوجب برمجة عاجلة لتسوية مستحققاتها المتأخرة لدى المؤسسات العمومية وفق جدولة زمنية محددة وفق ما التزمت به في برنامجها الحكومي.

إن مشروع قانون المالية الحالي، وباعتباره يدخل في إطار الاستمرارية بتبني المخططات الإستراتيجية الكبرى، وعلى الرغم من أهمية المجهود

التي لازالت تعاني من الخصائص رغم الجهود المبذولة خلال الولاية الحكومية السابقة، والتي تقتضي اليوم من السيد وزير الصحة بذل مجهودات مضاعفة وتدخلا عاجلا لتأهيل العنصر البشري وتكوينه حيث سندعم بقوة مواصلة أوراخ الإصلاح المفتوحة في قطاع الصحة مثنين الإجراءات الجبائية التي جاء بها هذا المشروع، والذي سيحاصر المتاجرين بصحة المواطن، مطالبينكم بضرورة تعزيز مراقبة المصحات الخاصة التي تبتز المواطن، مؤكداً لكم أن إشكالية قطاع الصحة، هي إشكالية تدير الزمن والضمير المهني المسؤول وليست إشكالية موارد.

السيد الرئيس المحترم،

وأخيراً، فإن فريق التجمع الوطني للأحرار يستنكر وبشدة أسلوب الإسفاف والوعيد الذي سمعناه اليوم والصادر عن أحد مكونات مجلسنا الموقر التي كنا دائماً نحتريها، يبقى في نظرنا أسلوباً منحطاً متجاوزاً عدماً لا يخدم مسارنا الديمقراطي الصاعد، مؤكداً لكم أن وزراء التجمع الوطني للأحرار حاضرون وباستمرار داخل هذه المؤسسة الموقرة، منفتحون على مقترحاتها، يقودون اليوم ثورة إصلاحية كبيرة في القطاعات التي يشرفون على تديرها، ثورة خضراء تتجسد في مخطط المغرب الأخضر الناجح وبشهادة المهنيين ومختلف الفاعلين، وثورة صناعية تتجلى في مخطط التسريع الصناعي المشهود بفعاليتها ونجاحها، مبرزاً لكم أن وزراء التجمع لا يأبهون بالأصوات النشار ولا بأعداء النجاح.

لذلك، سنصوت بالإيجاب على هذا المشروع، انسجاماً مع مبادئنا وقناعاتنا ووفاء لتعهداتنا التي عبرنا عنها أثناء تشكيل الأغلبية التي أفرزت لنا هذه الحكومة، طالبا من كل الفرقاء الانخراط والدعوة إلى تعبئة جماعية لحماية بلدنا من كل الفتن والمؤامرات المهددة بنموذجنا التمهوي الصاعد المحسودين عليه، مبرزين أن تبني فضيلة الحوار بين كافة مكوناتنا والانفتاح على المعارضة الوطنية بنهج مقارنة تشاركية حقيقية معها هما العاملان الأساسيان الضامنان للسلم الاجتماعي وفق رؤية جديدة تحدد الأولويات، وهي المقاربة التي نؤمن بها داخل فريق التجمع الوطني للأحرار مشددين على ضرورة تعزيز الثقة فيما بيننا كرفقاء سياسيين في الأغلبية، تعزيز الثقة فيما بيننا أغلبية ومعارضة، تعزيز الثقة كذلك في إيماننا وقدرتنا على النهوض بمغربنا جميعاً، مغرب الشموخ والعزة، عبر حماية المقدس والمشارك الذي يجمعنا كغاربة ويعزز وحدتنا.

وقفنا الله جميعاً لما فيه خير.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً السيد الرئيس.

الكلمة الآن لفريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب، فليتنفس.

وحول ورش تفعيل الإستراتيجية الوطنية للتكوين المهني، فلحكومة مطالبة بتسريع وتيرة أجراء الإستراتيجية الوطنية للتكوين المهني 2021 التي وقع الاتحاد العام لمقاولات المغرب على العقد البرنامج الشامل المنبثق عنها، إلى جانب مختلف الفاعلين والمتدخلين، التي تتوخى تكوين 10 ملايين من الكفاءات في أفق 2021، خاصة وأن نظام العقود الخاصة بالتكوين ظل يعاني من صعوبات جمة على مستوى تدييره، مما ضيع ويضيع على الاقتصاد الوطني الكثير من فرص تعزيز تنافسيته، كما لم نستوعب مبررات التأخير الحاصل في عدم إحالة مشروع القانون المتعلق بالتكوين المستمر على البرلمان رغم مصادقة المجلس الحكومي عليه سنة 2014، مما يشكل هدرا للزمن التشريعي، الأمر الذي حدا بالمجلس الأعلى للحسابات لإثارة هذا الأمر والتنبيه إليه في تقريره الصادر يوم 24 أبريل 2017.

وفي الشق المتعلق بتحفيز المقاولات الصغرى والمتوسطة، لا بد من تشجيع ولوج التمويل للمقاولات الصغيرة جدا والمتوسطة والصغرى والناشئة والمبتكرة، التي تمثل 95% من النسيج المقاولاتي بالمغرب، ومواكبتها من خلال وضع إطار قانوني خاص يستجيب لرهاناتها، ونقترح أن يتم التوافق حول مبادرة شمولية جديدة، تجمع كل المبادرات المختلفة المعمول بها حاليا، مثل قانون "المقاول الذاتي"، و"مغرب ابتكار"، و"مقاولتي"، في مبادرة واحدة عامة وشاملة (Small Business Act).

السيد الرئيس المحترم،

ونحن إذ نستحضر تجاوب الحكومة والتفاعل الإيجابي والبناء لوزارة الاقتصاد والمالية ومديرية الضرائب والجمارك في شخص وزيرها ومدراءها وأطرها وموظفيها بدون استثناء، فإننا نتمنى قبول الحكومة (6) ستة تعديلات هامة تقدم بها فريقنا على مستوى لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية من أصل 34 مقترح تعديل.

وفي هذا الصدد، فإن الاتحاد العام لمقاولات المغرب وكذا كل الفعاليات السياسية والنقابية كان لهم رأي واحد حيث صوتوا بالإجماع على مقترح تعديل يقضي بحذف التدبير المتعلق بمنع الحجز على ممتلكات الدولة والجماعات الترابية تنفيذا لأحكام قضائية نهائية (المادة 8 مكرر).

كما تجدر الإشارة إلى أن الاتحاد العام لمقاولات المغرب قد أطر مفهوم مبدأ التعسف في استعمال الحق (l'abus de droit) بتعديل ينص على إحداث اللجنة الاستشارية للنظر في الطعون المتعلقة بالتعسف في استعمال حق يخوله القانون في مشروع مالية 2017، على أن يدرج في مشروع قانون مالية 2018 تعديل يقضي بإحداث الحق في الحصول على جواب الإدارة بخصوص النظام الضريبي الواجب التطبيق على وقائع مادية معينة (Le Rescrit).

أيضا، نتمنى تجاوب الوزارة لتعميق الدراسة حول مجموعة أخرى من التعديلات التي لا تقل أهمية والتي تخص قطاع المناجم وقطاع النقل الطرقي للأشخاص والبضائع والصناعات الغذائية من بينها:

الاستثماري المبذول ببلادنا، فإننا في الاتحاد العام لمقاولات المغرب ندعو الحكومة للوقوف على نتائج هذه المخططات من خلال إنجاز تقييم مرحلي لما أنجز منها وما لم يُنجز؟ ومدى تحقيق المخططات القطاعية للأهداف المتوخاة منها؟ وذلك لعدم نجاعة الاستثمار بسبب محدودية الأثر الاقتصادي المحقق بالنظر لضعف نسب النمو ومعدلات التشغيل المسجلة ببلادنا، وهو ما يستوجب إعادة النظر في الحكامة الشاملة للسياسات العمومية في أفق تكاملها وانسجامها والتفانيها.

بالمقابل، فإننا في الاتحاد العام لمقاولات المغرب نتمنى مبادرة وزارة الاقتصاد والمالية الرامية إلى اعتماد مقاربة جديدة لتدبير الاستثمارات العمومية ويتعلق الأمر بنظام تدبير الاستثمارات العمومية (SGIP)، الذي تم إعداده بتعاون مع البنك الدولي على غرار العديد من الدول.

فالنظام المذكور يهدف إلى الكشف عن الأثر الاقتصادي لتنفيذ المشاريع المرشحة في الميزانيات القطاعية لمختلف الوزارات، ويستهدف بالمقابل العمل على تحسين المردودية السوسيو اقتصادية للاستثمارات العمومية وأثرها على معدلات النمو والتشغيل.

السيد الرئيس المحترم،

وفي إطار هذا التقييم المرحلي، لا بد من تسريع وتيرة ونجاعة أوراوش مهمة لمواكبة هذا التقييم، ونخص بالذكر ما يلي:

- الشراكة مع القطاع الخاص؛
- تحسين مناخ الأعمال؛
- تفعيل الإستراتيجية الوطنية للتكوين المهني؛
- تحفيز المقاولات الصغرى والمتوسطة؛

فيما يخص الشراكة مع القطاع الخاص، فإننا في الاتحاد العام لمقاولات المغرب نتمنى العمل بجانب الحكومة في إطار "شراكة مسؤولة بين القطاع العام والقطاع الخاص"، وتوصلنا معا إلى إرساء منصة مشتركة، كالية للحوار والتفاوض، ونؤكد اليوم تشبثنا بها، خاصة وأنها أعطت نتائج إيجابية في مرحلة أولى قبل تعطلها خلال النسخة الأخيرة للحكومة السابقة، وقد سجلنا بارتياح كبير التزام السيد رئيس الحكومة، بتفعيلها في أقرب الآجال، أثناء استقباله وفدا عن الاتحاد العام لمقاولات المغرب.

أما فيما يتعلق بتحسين مناخ الأعمال؛ فالأمر، يتطلب إعمال حكمة مبتكرة في إطار اللجنة الوطنية برئاسة مشتركة بين الاتحاد العام لمقاولات المغرب ورئاسة الحكومة (CNEA) إضافة إلى تفعيل الهيئات الجهوية المشتركة بين الاتحادات الجهوية والولاية (CREA)، وإصلاح وتبسيط المساطر الإدارية وتسريع رقمنة الإدارة وخلق بوابة إلكترونية تتضمن الإجراءات والمساطر المتعلقة بالاستثمار، وكذا تحسين الولوج للوعاء العقاري المعبأ للاستثمار الصناعي من خلال كلفة تنافسية مع خلق وكالة للقطاع الصناعي.

ولقد اعتزنا أيا اعتزاز بتكريم الأمم المتحدة لشهادتنا الأبرار، وسجلنا كذلك التقدم الإيجابي الذي طبع قرار مجلس الأمن الأخير حول الصحراء المغربية.

وفي هذا الإطار، أتوجه لبعض من لازالوا يهجون أساليب العداة والتفرقة وهم قلة، لتغليب منطق الحكمة ومسيرة الاتجاه الحكيم للمنظومة الأمية خاصة وأن التحديات مشتركة في المنطقة.

ولذلك، فلا داعي للاستمرار في بعض المزايدات أو التحرشات مثل ما تم القيام به في حق بعض اللاجئين السوريين على الحدود المغربية الشرقية، ومثل التحرش ببعض شخصات المكتب الشريف للفوسفاط وغيرها من الممارسات الصيبانية.

السيد الرئيس المحترم،

في نفس الاتجاه أود استثمار هذه اللحظة التشريعية الهامة من أجل التنويه بالعمل الدؤوب والاحترافي لمؤسستنا الأمنية، والتي أبانت عن قدرات استباقية في حماية وطننا ومواطنينا من التهديدات الإرهابية الخطيرة التي تؤكد خطورة الخلايا الإجرامية المفككة ومخططاتها الإرهابية المروعة التي باءت بالفشل.

كما نوهه بالأسلوب الرفيع الذي تعاملت به أجهزتنا الأمنية في مواجهة هذه التحديات الإرهابية الخطيرة حيث تمت العمليات في إطار من الإحترام التام للقانون والمساطر والإجراءات.

واننا في الفريق الاشتراكي لنؤكد على أن احترام القانون ينبغي أن يكون مؤطرا ومحددا في كل تعامل أو تدخل أمني. حيث أشرنا في مناقشتنا للبرنامج الحكومي قبل أسابيع أننا "حريصين على توسيع الحريات وعلى مناهضة كل تضيق عليها أو الشطط في استعمال السلطة وسنسعى بكل الوسائل المؤسساتية والقانونية إلى المزيد من تحصين المكاسب الحقوقية وتمييزها وضمان تفعيلها وتمييزها بما ينسجم مع مرجعيتنا الديمقراطية الحدائرية ومع قناعاتنا الفكرية والسياسية..".

وفي هذا الإطار، ندعو الحكومة بكل مكوناتها وكذا المنتخبين والفاعلين إلى استكمال الحوار حول المطالب الاجتماعية والتطلعات المشروعة التي ينادي بها عدد مهم من شبابنا ومن فئات الشعب المغربي بشمال المملكة وخاصة بمناطق الريف وتحديدًا بإقليم الحسيمة.

فلا مجال للانزلاق عن المسار التنموي التراكمي الذي اختارته المملكة المغربية منذ اعتلاء صاحب الجلالة على عرش أسلافه الميامين وإطلاقه ديناميات الحوار والمصالحة والبناء التنموي بهج ديمقراطي حدائي.

واننا نعلنها اليوم صراحة، بأن كل من يحاول الاصطياد في الماء العكر سيصطدم بوعي وبقظة الشعب المغربي أولا وبحكمة وتبصر صاحب الجلالة ثانيا.

وبالتالي فعلى الجميع تحمل أن يتحمل مسؤولياته كل من موقعه سواء الحكومي أو الترابي أو التشريعي أو من موقع المجتمع المدني من أجل استمرار

المادة 99، المادة 125، المادة 161، المادة 6 مكررة.

كما تتأسف لعدم قبول الحكومة لتعديلين هامين تشبث بهما فريقنا على مستوى اللجنة وبهتان:

المادة 103: الحق في إرجاع دين الضريبة نتيجة الفرق بين السعر المطبق على رقم المعاملات والسعر الذي تحمته تكاليف الإنتاج أو ما يسمى (butoir).

والمادة 144: التراجع عن حرمان من الحق في خصم فائض الحد الأدنى للضريبة (CM).

وأخيرا، لا بد أن نذكر الحكومة، بأن ممثلي الاتحاد العام لمقاولات المغرب داخل لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية كان خير سند لها خلال مختلف أطوار عملية التصويت على التعديلات المقترحة على مشروع قانون المالية لسنة 2017، دعما للإصلاحات التي تعترم الحكومة مباشرتها والالتزامات التي تعهدت بها.

والسلام.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الآن الكلمة لفريق الاتحاد الاشتراكي.

المستشار السيد محمد علمي:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيدة والسادة الوزيرين،

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

أنعمت صباحا،

السيد الرئيس،

في البداية، اسمحوا لي أن أتقدم باسم الفريق الاشتراكي بمجلس المستشارين، الموقر ككل، بأحر التعازي والمواساة لأسر ضحايا الواجب الإنساني والوطني من أفراد قواتنا المسلحة الملكية ضمن القوات الأمية لحفظ السلام والأمن بعدد من مناطق التوتر بقارتنا الإفريقية، والذين اغتصبت أيدي الغدر الإرهابي أرواحهم الطاهرة.

فرحة الله على شهدائنا الأبرار أبطال الحرية والإنسانية وحياة السلم والأمان، والمجد لكل أفراد قواتنا المسلحة الملكية بكل مكوناتها لما يقدمونه من تضحيات يومية في الدفاع عن وحدتنا الترابية وأمن وأمان الشعب المغربي.

ومن خلال هذه الرسالة أود أن أؤكد أن المملكة المغربية أثبتت منذ عقود أنها منخرطة بشكل واع ومسؤول ضمن العائلة الكونية الإنسانية، مما حاول المغرضون والمتربصون بالوحدة الترابية لبلدنا أن يزرعوا من شقاق ومن ألام.

السيد الرئيس،

إننا في الفريق الاشتراكي بقدر حرصنا على تقوية وتمنيع وتطوير اقتصادنا الوطني عبر تشجيع الاستثمار وتعزيز التنافسية وتحفيز النمو، فإننا لا نقبل أن يكون كل ذلك على حساب الجانب الاجتماعي ودون مراعاة للعنصر البشري وللقدرة الشرائية للمواطنين والمواطنات والمستضعفين.

لقد سبق لنا تحمل المسؤولية بكل شجاعة إبان حكومة التناوب التوافقي التي جاءت بعد مخلفات التقويم الهيكلي الأليم، وما تلاها من تصريح للمرحوم الحسن الثاني بأن البلاد مهددة بالسكنة القلبية. وناضلنا إبانه من أجل استعادة التوازنات الماكرواقتصادية وقمنا باصلاحات ضرورية حتى تعافي اقتصادنا الوطني ومع ذلك حققنا للشغيلة المغربية وللأجراء مكاسب اجتماعية يمكن اليوم أن نفخر بها جميعا.

ومن هنا أجد نفسي بعد سنوات نتراجع إلى الوراء في ما يخص أوضاع فئات كبيرة من الشعب المغربي رغم التضحيات التي قدمت في سبيل انتعاش الاقتصاد الوطني.

بل اليوم، نحن أمام كارثة وطنية تهدد أهم قطاع اجتماعي استراتيجي يرتبط بمستقبل الأجيال القادمة ألا وهو قطاع التربية والتعليم الذي أجمع الجميع بما فيه التقارير الرسمية الوطنية والدولية على أنه يتجه بشكل حقيقي نحو الهاوية.

فلا بد إذن من إجراءات عاجلة ومن تضحيات جماعية من أجل إعطاء الأولوية لهذا القطاع الاستراتيجي قبل فوات الأوان.

في نفس الإطار يمكن تصنيف أوضاع قطاع الصحة العمومية، والذي طالما شخصنا أوضاعه الكارثية وأبرزنا حجم الاختلالات التي تعرفها المنظومة الصحية الوطنية ونهنا إلى عدم التوازن المجالي في توزيع الأطر الطبية وفي البنيات التحتية.

نحن لا ننكر أن هناك جهودا بذلت جعلت بعض المؤشرات المرتبطة بأهداف الألفية تتحسن، أو بعض التدخلات الإسعافية في بعض المناسبات المناخية القاسية التي تخفف آلام بعض الفئات من المواطنين، لكن مقارنة شمولية مستدامة تراكمية هي الوحيدة الكفيلة بتحقيق الأمن الصحي للمواطنين وتحسيسهم بالأمان، في هذا المقاربة لازلنا لم نصل إليها.

ولعل أكبر اختلال يعرفه النموذج الاقتصادي الوطني اليوم أنه لم يعد قادرا على إدماج القدر اللازم من الطاقات في دورة الإنتاج، ولا نجد لنسب النمو المعلنة ترجمة فعلية على مستوى فرص الشغل، كما نقف باستمرار على مفارقة تضخم الاستثمارات العمومية في مقابل شح مردوديتها وآثارها المحدودة بالنسبة للتشغيل والنسبة لخلق الثروة.

السيد الرئيس،

إننا ومن موقع الأغلبية الحكومية، وبغض النظر عن مشروع هذا القانون المالي الانتقالي، ندعو الحكومة إلى الاستعداد للرجوع لأدوارها

الحوار المنتج ووقف كل انزلاق أو انحراف قد يسعى للمس بالوحدة الوطنية أو بثوابت ورموز الأمة أو زرع الفتنة والشقاق.

كما ينبغي الحرص على عدم المساس بالحرثيات أو الشطط في استعمال السلطة أو الإفراط في استخدام القوة العمومية وغيرها من الممارسات التي قد تدخل ضمن المقاربة الأمنية الضيقة التي أبانت التجارب أنها لا تزيد الوضع إلا تعقيدا.

السيد الرئيس المحترم،

إننا اليوم أمام محطة دراسة مشروع ميزانية 2017، ونعلم جميعا أن دراسة هذا المشروع هي أهم لحظة برلمانية في الزمن التشريعي.

ولن نعود هنا إلى تفصيل أسباب هذا التعثر في الحياة السياسية والتشريعية الوطنية، وما أدت إليه الأمر من تأخر في تشكيل الحكومة وما يرتبط بها من آليات دستورية ومساطر وفراغ تشريعي، لكننا نحمد الله أن بلادنا محصنة بمؤسساتها التي لا تترك المجال لأي فراغ ولا تسمح لأي اختلال بأن يمس عمق وجوهر الدولة المغربية، وبالتالي بالدولة أو الحكومة قد تمكنت عبر المراسيم من فتح الاعتمادات الضرورية لسير المرافق العمومية واستخلاص المداخيل طبقا للفصل 75 من الدستور.

واليوم نحن أمام مناقشة مشروع هذا القانون الذي أحيل علينا من طرف مجلس النواب، فقد سعينا بروح إيجابية وبحس وطني أن نعمل على تسريع دراسته ومحاولة تجويد حتى نتدارك كل تأخر في ما يتعلق بالجوانب المرتبطة بالاستثمار والتوظيفات.

لكننا اليوم أمام نفس المشروع الذي وضعته الحكومة السابقة، وبالتالي فقد تعاملنا معه على أساس أنه مشروع قانون مالي انتقالي ينبغي أن نسرعه بإخراجه للضرورة الوطنية.

السيد الرئيس المحترم،

إننا سنصوت على هذا المشروع بالإيجاب باعتبارنا مكونا من مكونات الأغلبية الحكومية الحالية.

غير أن تصويتنا الإيجابي على هذا المشروع لا يعني تركيتنا للحكومة السابقة ولا لسياساتها اللاشعبية طيلة الخمس سنوات الماضية، ولا لاختياراتها المتناقضة التي أضرت بالاقتصاد الوطني وأفقرت فئات واسعة من الشعب المغربي واستهدفت بشكل ممنهج الطبقة المتوسطة التي هي عماد التنمية.

وفي هذا الإطار، فإننا ننوه بمبادرة السيد رئيس الحكومة باللقاء مع المركزيات النقابية في جو إيجابي مفتوح وإرادة الحوار والتعاون البناء لتجاوز الاحتقانات الناجمة عن الانغلاق والتحجر الذي ميز التجربة الحكومية السالفة.

فنتمنى صادقين أن تكون هذه المبادرة مقدمة لحوار اجتماعي وازن ومسؤول يعزز الثقة في المؤسسات الوطنية ويفتح أبواب الأمل أمام الشغيلة المغربية نحو الإنصاف الاجتماعي وإعادة الاعتبار للطبقة الشغيلة.

السادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق الاتحاد المغربي للشغل لمناقشة مشروع المالية لسنة 2017، أناقش هذا المشروع وقد مرت 6 أشهر على التاريخ الدستوري المفروض للمصادقة.

نناقش مشروع مقتضيات قانون المالية في وقت فتحت فيه الاعتمادات اللازمة ليس فقط لتسيير المرافق العمومية، ولكن كذلك الاعتمادات للاستثمار بناء على تفسير مبط للفصلين 75 من الدستور و50 من القانون التنظيمي للمالية.

في الحقيقة نناقش، ونحن نتساءل عن جدوى هذه المناقشة، والمصادقة على أهم آلية لتنفيذ السياسات العمومية والمراقبة التشريعية لهذه السياسات في الوقت الذي وضعت فيه المؤسسة التشريعية أمام الأمر الواقع لتضفي المشروعية القانونية على العمل الحكومي الذي جاء متأخرا.

لقد كنا ننتظر أن تحكم مشروع قانون المالية لسنة 2017 رؤية توجيهية توطر لاستراتيجيات عمومية بأهداف محددة في الزمن، إلا أن هذه الرؤية وإن حضرت في بعض الاستراتيجيات والبرامج القطاعية لكنها تظل دون تناغم والتفائية بينها وأحيانا داخل نفس القطاع، هذه البرامج الحكومية التي يجب أن تخضع كذلك للتقييم وإعادة التقويم هذا من حيث الشكل.

أما من حيث المضمون فنحن أمام مشروع قانون مالية بشكل ترجمة تديرية لمدة سنة لأهم توجهات البرنامج الحكومي، وبالتالي كان بديها أن يعكس مشروع القانون هذا تناقضات وعدم انسجام البرنامج الحكومي بين شعار التحول الهيكلي للاقتصاد الوطني وتكريس الاستمرارية في واقع الحال، قانون المالية يغيب المقاربة الاجتماعية رغم شعار تأهيل رأس المال البشري وتقليص الفوارق الاجتماعية والمالية لفائدة التوازنات الماكرواقتصادية.

قانون المالية يغيب رؤية شمولية ومندمجة للاستراتيجيات القطاعية والأوراش الكبرى.

قانون المالية أو مشروع القانون المالي يضع الأولوية بعدم ترتيبه للأولويات في تحقيق مجموعة من الأهداف كالتكيز على التسريع الصناعي ودعم القطاع الخاص وتأهيل الرأس المال البشري والتحكم في الإطار الماكرو اقتصادي إلى آخره، قانون المالية كسابقه أبدع في إرضاء لوبيات الضغط الاقتصادية داخل المغرب دون أن ينطلق من حاجيات المواطنين ولا أدل على ذلك من الإعفاءات والامتيازات الممنوحة لفائدة لوبيات العقار المستفيدين، حيث استفادت النشاطات العقارية بمبلغ 14 مليار و450 مليون درهم سنتي 2015 و2016 على حساب قطاعات منتجة للثروة قادرة على خلق مناصب الشغل، وهو ما يكشف زيف الخطاب حول تشجيع القطاع الصناعي.

وللاشارة، فإن النفقات الجبائية التي توجه بنسبة 60% للوبيات العقار تضيع على الخزينة العامة ما يزيد على 4% من الناتج الداخلي الخام والأدهى

الاجتماعية وإعطاء الأولوية للقطاعات الحساسة وعلى رأسها التعليم والصحة والتشغيل والسكن.

لأن المجهود الذي بذل لحد الساعة لازال، لا بد من مجهود مضاعف خاصة على مستوى الاهتمام بالوسط القروي وأهنا أقول الوسط القروي لتندارك حجم الخصائص الكبير الذي يعاني منه على جميع المستويات الاقتصادية والاجتماعية والتنمية..

السيد الرئيس المحترم،

إننا، إذ نستحضر كل هذه التحديات الاقتصادية والاجتماعية، فإننا نتخوف من بعض التصريحات التي تلوح بالمزيد من التراجع على مستوى دعم بعض المواد الأساسية وعلى رأسها غاز البوتان (butagaz) والسكر والدقيق.

فعلى الحكومة الآن أن تتجه إلى أورايش إصلاحية أكثر مردودية بالنسبة لخزينة الدولة وبالنسبة لإعاش الاقتصاد الوطني

لقد كان حريا بمشروع هذا القانون أن يكون الأداة العملية للمشروع في ترجمة محاور البرنامج الحكومي من خلال إجراءات وتدابير تباشر تفعيل معطيات البرنامج خلال السنة المالية، وكما أوضحنا، فنحن أمام مشروع سنتعامل معه بشكل انتقالي باعتباره من مخلفات الحكومة السابقة.

وأن هذا المشروع ظل حبيس المنظور المحاسباتي الذي طالما انتقدناه وأكدنا على أنه قاصر.

السيد الرئيس المحترم،

إننا في الفريق الاشتراكي، وباستحضار كل المعطيات السالفة الذكر، ومع الأخذ بعين الاعتبار الإكراهات والمرحلة الانتقالية، فإننا نؤكد من جديد على أننا سنتعامل مع هذا المشروع باعتباره انتقاليا، لكننا نلح على الحكومة بضرورة القيام بتقييم عاجل داخل لجنة المالية بمجلس المستشارين من أجل الوقوف على المؤشرات الحقيقية التي أفرزها الاقتصاد الوطني خلال الشهور الماضية.

ولا تفوتني الفرصة دون أن أذكر على أن مجلس المستشارين بمختلف تعبيراته السياسية والنقابية ومنظمة مهنية لأنه عمل على حذف المادة 8 مكرر التي أدخلها تعديل مجلس النواب هو خير مثال على إنصات مجلس المستشارين لنفض المجتمع ولصوت الفاعلين، وأعتذر السيد الرئيس، وشكرا للجميع على حسن إصغائكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

والآن الكلمة لفريق الاتحاد المغربي للشغل، تفضلي السيدة الرئيسة.

المستشارة السيدة أمال العمري:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات المستشارات المحترمات،

قطاعات تحتاج إلى إصلاح مبني على مقاربات اجتماعية جذرية ورؤية شمولية وشاملة وليس على مقاربات إحصائية وحلول ترقيعية، تذر الرماد في العيون على واقع اجتماعي مرير، حيث لم يلمس المواطنون أي تغيير في السياسات العمومية، بل أن الوضع الراهن يشهد تراجعاً طالت عدداً من المكاسب الاجتماعية التي تنعكس سلباً على متطلبات العيش الكريم وتدهور القدرة الشرائية، والنسب عندكم، نسبة 9.79% حسب توقعات المندوبية السامية للتخطيط، فإن الأسعار في سترتفع بنسبة 2.1%. مما سيزيد في انخفاض القدرة الشرائية للموظف وللأجير في ظل تجميد الأجور خاصة وأن أجور الموظفين قد عرفت نقصاً بنسبة 2% بسبب الزيادة في الاقتطاع لفائدة نظام المعاشات المدنية الذي سيبلغ 4% في فاتح يناير 2019، في حين أن البرنامج الحكومي تجاهل تماماً الزيادة في أجور الموظفين.

إن تحقيق التنمية المستدامة رهين بمدى تأهيل بلادنا للعنصر البشري وتحسين مردودية الموارد البشرية عن طريق التكوين والتكوين المستمر وإعادة النظر في منظومة التعليم، ولعل مناصب الشغل المخصصة لرفع هذا التحدي لخير مؤشر على أن المشروع الحكومي لا يوفر شروط رفع تحدي التنمية.

فعلى مستوى مناصب الشغل في الوظيفة العمومية والمحددة في 23768 منصب مالي (وهي للتذكير ليست مناصب شغل صافية، بالنظر لكون المحالين على التقاعد لا يتم تعويضهم إلا في بعض القطاعات) فإن هذا مؤشر على أن هذه الموارد لن تستطيع تعويض النقص المهول على مستوى الموارد البشرية لهيكل الدولة، وخاصة بالنسبة للقطاعات الاجتماعية، وللتذكير فإن المناصب المحدثة برسم 2017 تبقى أقل من تلك المحدثة برسم سنة 2016.

وعلى مستوى التوزيع القطاعي لهذه المناصب المالية كذلك، هنالك تناقض صارخ بين طموحات البرنامج الحكومي أو على الأقل الأهداف المتوخاة مما جاء به مشروع قانون المالية الذي قلص من هذه المناصب في القطاعات الحيوية.

في الوقت الذي تعتبر فيه طبعاً قضية التشغيل قضية استراتيجية كان يفترض أن تحظى بالأولوية خاصة أمام رهان الحكومة في تخفيض نسبة البطالة من 9% إلى 8% وبالنظر لما يعرفه القطاع الصناعي الوطني من نزيف من خلال إغلاق المعامل والمقاولات وتسريح الآلاف من العمال، إلا أن البرنامج جاء خالياً ما عدا مقتضى يتم وهو المتعلق بالذكورة الباحثين.

فلا يعقل أن يتم تخصيص 1500 منصب شغل مالي لقطاع الصحة في وقت يعاني فيه القطاع خصاصاً موهولاً في الموارد البشرية (بنسبة 9000 طبيب وبنسبة 6000 ممرض)، كما لا يمكن لميزانية لا تتجاوز 14 مليار أن تصحح الاختلالات التي يعرفها الوضع الصحي في بلادنا في غياب تغطية صحية لنصف المواطنين وعدم التفعيل السليم لنظام المساعدة الطبية وعدم

من ذلك أن هذه النفقات الجبائية يتم اجترارها سنة تلو الأخرى دون دراسة لجدواها وتأثيراتها السوسيو اقتصادية، خاصة على مستوى خلق مناصب الشغل وعلى تحسين عيش المواطنين.

القانون المالي لم يخصص لميزانية الاستثمار سوى 6% من الناتج الداخلي الخام، وهي نسبة جد ضعيفة ولا تمكن من خلق نمو اقتصادي ولا من خلق مناصب شغل كافية، علماً أن 50% من هذه الميزانيات لا تستهلك، أحيلكم على القانون المالي، قانون التصفية ل 2013 كموذج.

القانون المالي أرادت له الحكومة أن يسجل تراجعاً في الكتلة الأجرية أو نفقات الموظفين، مما يعكس تجميد الأجور وتراجع التوظيف، إجراءات من شأنها تعميق أزمة نظام المعاشات المدنية.

قانون المالية يحقق تراجعاً في نسبة التوظيف بالوظيفة العمومية، وهي أضعف نسبة في الدول المجاورة، ويصر على إدخال الهشاشة للقطاع العام عبر إجراءات دخيلة على القطاع كالعمل بالعقد في قطاعات حيوية واستراتيجية كالتيك، دون أكثر بوضعية العاملين بالقطاع وبجودة التعليم.

قانون مالية يكرس اللامعالية الجبائية، مبتعداً بذلك عن السعي نحو العدالة الاجتماعية والإصرار على تحميل الضغط الجبائي كاهل الموظفين والمستخدمين وعموم الأجور، إذ لم تتم الاستجابة لمطالب الفرقاء الاجتماعيين بتخفيض الضريبة على الدخل، خاصة في ظل تجميد الجور والارتفاع المهول في الأسعار، في الوقت الذي تبقى الحكومة عاجزة على توسيع قاعدة الملتزمين وفرض ضرائب على كبار الميسورين من قبيل الضريبة على الثروة وعاجزة عن محاربة الفساد والتهرب الضريبي.

السيد الرئيس،

ان مضمون مشروع قانون المالية 2017 كآلية تنفيذية للبرنامج الحكومي لمدة سنة وبتكريسه للاختيارات الاقتصادية والاجتماعية السابقة وبافتقاده للحس والبعد الاجتماعي يساهم في تآزيم الوضع الاجتماعي، حيث أصبح الاحتقان يشكل تهديداً حقيقياً للسلم والاستقرار بالمغرب.

ففي الوقت الذي طالب الاتحاد المغربي للشغل ومعه الحركة النقابية بإشارات قوية تجاه الطبقة العاملة والفئات الشعبية، إشارات قوية تجاه هذه الفئات من شأنها تصفية الأجواء في إطار مصالحة اجتماعية واسعة، يستمر مشروع القانون المالي في تبني سياسات اقتصادية ولا شعبية تستهدف الطبقة العاملة وعموم الأجورين وتمس بقدرتهم الشرائية، إنصياعاً ورضوخاً للسياسات المملأة من المؤسسات المالية الدولية التي تضرب في العمق الخدمة العمومية والقطاعات الاجتماعية الاستراتيجية، وفي مقدمتها الصحة والتشغيل، حيث نلاحظ الضعف الكبير في كل الاعترادات المرصودة لهذه الوزارات حسب مشروع القانون المالي الذي بين أيدينا، الأمر الذي كان قد نبه له المجلس الأعلى للحسابات في تقريره الأخير وفي الوقت الذي تعتبر فيه هذه القطاعات حيوية واستراتيجية في بناء النموذج التنموي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وفي لقاء عابر مع الأمين العام ديال الحركة الديمقراطية الاجتماعية قال لو السيد الرئيس على أن سمعت على أنكم تسجلتو في الفريق ديال السي عزيز أخنوش، قلنا لو احنا صحيح، ولكن إلى إشعار آخر ما كنتشاورش مع الفرق البرلمانية، أنت تتشاور مع الأحزاب الممثلة في البرلمان ومع ذلك ما تمش اللقاء، بل أكثر من هذا، السيد الرئيس استدعى من بعد تكوين الحكومة الأغلبية الحكومية واستدعى كذلك المعارضة، وما كنا لا في الأغلبية الحكومية ولا في المعارضة، السيد الرئيس أقبرنا كأننا ما موجودينش في الساحة.

وبهذه المناسبة كتبني نجي السي عبد الإله ابن كيران اللي فاش كان في المشاورات قبل البلوكاج استدعانا وجلسنا معه وتكلمنا وتجاوزنا، وبهذه المناسبة كتبني نجييه.

ابغيت فقط نقول للسيد الرئيس ديال الحكومة على أنه بعد الأحداث الأليمة ديال 2003 كان اتصل بي السي المرحوم السي الخطيب مع السي أحرضان لأن ذلك الوقت بعض الأوساط كانت كتطلب الحل ديال العدالة والتنمية أو على الأقل الاعتذار للشعب المغربي، وقال لنا أودي راه احنا ما خاصكش تخليونا بوحنا خاصكم تآزرونا، وقررنا أننا نمشيو نبقاو نحضرو معهم جميع الاجتماعات اللي كانوا كيديروا آنذاك، وغير ابغيت تفكر السيد الرئيس في هاذ الحالة، لأن راه كبير اليوم يمكن يصغار غدا واللي صغير اليوم يمكن يكبر غدا والزمن بيننا.

أنا كتبني نجي الفريق الحكومي وكتبني نجي الرئيس ديال الحكومة على الثقة اللي احظاوا بها من لدن صاحب الجلالة، وكتبني نسألهم واش هما مسلحين سياسيا الآن باش يواجهوا المشاكل اللي كتعرفها بلادنا في ظروف دقيقة جدا؟ ولما تنقول واش مسلحين سياسيا ما كتبنيش ندوي على الأشخاص، الأشخاص كنعرف على أنهم الكفاءات موجودة ولكن كتبني نهضر على التماسك ديال الفريق الحكومي والانسجام ديالو، لأن لا أحد اليوم يجادل كون الطبقة السياسية اللي انتوما منبثقين منها تعيش أزمة قيم، وأزمة ثقة، وأزمة مصداقية، والدليل على ذلك ما نراه في الأوساط السياسية حاليا من تمزقات ومن تناقضات ومن انقسامات ومن صراعات، وهذا لا بد أنه يؤثر على الفريق الحكومي لأن انتوما منتميين إلى هاذ الطبقة السياسية، ولهذا فالمشاكل اللي تتسناكم بالنسبة للشباب، بالنسبة للطبقات الهشة، في جو من كون الاقتصاد الداخلي الوطني لازال هشاً وكون الاقتصاد العالمي متقلب وغير مستقر، وهذا كلو تحديات مطروحة عليكم.

ولهذا، أنا تنظن على أن العمل ديالكم غادي يكون شاق، احنا ماشي ضدكم، تنبغيو فقط ننهبو لهاذ المسائل بحال هادي، فبان أن كين هناك واحد شوية ديال الفجوة فيما بينكم، ومثل ذاك الشيء في الانتخاب ديال الرئيس ديال الغرفة الأولى، الاتحاد الاشتراكي قدم للرئاسة واحد الشخص أنا نتعرفو شخصيا من أفضل الأبناء اللي نجب هاذ الوطن، رجل مستقيم

الاكترات والبنية التحتية لمنظومة الصحة في بلادنا.

وفي الوقت الذي رفعت فيه الحكومة شعار إصلاح الإدارة وتعزيز آليات الحكامة المؤسسية، نسجل تغييب مشروع قانون المالية لهذه السنة لتدابير فعلية من شأنها أن تؤسس لمشروع إصلاح اداري حقيقي وفق مقاربة تشاركية مع المعنيين، حيث لم يتم تخصيص إلا 6 مناصب شغل للقطاع المفروض أن يسهر على هذا الإصلاح.

إننا نؤكد في فريق الاتحاد المغربي للشغل على ضرورة مراجعة النموذج الاقتصادي والاجتماعي واعتماد نموذج قادر على خلق الثروة وتديريها بشكل يضمن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية لكل المواطنين، ويخفف الهوة بين الطبقات الاجتماعية ويحافظ على مكانة الطبقة المتوسطة التي تعتبر المحرك الحقيقي للاقتصاد الوطني في دائرة الإنتاج والاستهلاك والضامن للتوازن الاجتماعي.

وإن تردي الأوضاع الاجتماعية وحدة درجة الاحتقان الاجتماعي وتذمر المواطنين من المستوى المتدني للخدمات الاجتماعية خصوصا على مستوى قطاع التعليم والصحة والسكن والولوج السلم للمرافق الإدارية وغيرها يتطلب إجراءات استثنائية لم نلمسها في هذا المشروع.

كما أن الاحتجاجات والإضرابات التي تعرفها بلادنا، وخاصة الحراك الاجتماعي في منطقة الريف تظل على قاعدة مطالب تظل في جوهرها ذات صبغة اجتماعية، تنادي بالحق في التشغيل والاستفادة من الخدمات وعدم التمييز المجالي، تتطلب إعادة النظر في المقاربة الأمنية وتغليب مصالح المواطنين والمواطنات انسجاما مع الخيار الديمقراطي الذي أراده دستور البلاد.

وشكرا لك السيد الرئيس، لكم السيد الوزير.

شكرا السيدات المستشارات السادة المستشارين.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الآن الكلمة للفريق الدستوري الديموقراطي الاجتماعي.

المستشار السيد محمود عرشان:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدات والسادة أعضاء هذه المؤسسة المحترمة،

أنا أتكلم الآن باسم الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي، وعندي واحد الملاحظة لا بد أن أسطها وهو السيد رئيس الحكومة اللي ما حاضرش معنا ولكن التمثيل موجود، أقصانا، أقصى الحركة الديمقراطية الاجتماعية من المشاورات في تكوين الحكومة، بالرغم من كون الهيئة ديالو كانت دارت بلاغ باش تستدعي جميع الهيئات السياسية الممثلة في البرلمان.

المستشار السيد محمود عرشان:

إلى سمحتي جملة واحدة، الله يكثر خيرك.

السيد رئيس الجلسة:

يلاه فلها، تفضل.

المستشار السيد محمود عرشان:

بغيت غير فقط نقول للحكومة ديالنا الموقرة والمنتخبين ديالنا على أن خاصنا نحافظوا على النموذج المغربي على الاستثناء المغربي ونحافظوا على الوحدة الوطنية وعلى الجبهة الداخلية ديال بلادنا، لأن اليوم المغرب في حاجة ماسة إلى جميع أبنائه. وشكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة الآن لمجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد الحق حيسان:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس،

السيد وزيرين،

السادة والسيدات المستشارين والمستشارات المحترمين والمحترمت،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل لمناقشة مشروع قانون المالية رقم 73.16 للسنة المالية 2017، هاذ القانون الذي أتى مكرسا استمرار نفس السياسات المالية للحكومات السابقة في غياب أي تجديد أو إبداع أو ابتكار، فالحكومة الجديدة القديمة احتفظت بنفس المشروع الذي أعدته الحكومة المنتهية ولايتها دون أدنى تعديل أو إضافة ودون سحب من البرلمان على الرغم من أن هذه الحكومة ضمت أحزابا كانت في المعارضة وجاءت بهيكلية جديدة عبر أقطاب لا نجد أثر لها على مستوى مشروع قانون المالية.

ولا غرو فهذه الحكومة التي استغرقت هندستها 6 أشهر لم يستغرق إعداد برنامجها سوى بضعة أيام، وآثرت أن تحتفظ بنفس مشروع قانون المالية الذي أعد في فترة سابقة على هيكلتها، وهو ما يؤكد أن المتحكم في وضع قانون المالية هو تعليمات المؤسسات المالية الدولية وأطر تقنية لا علاقة لها بالأحزاب المشكلة للحكومة، وأن القرار المالي والاقتصادي يتخذ بعيدا عن هذه الأحزاب، الشيء الذي أكد للمواطنين أن الصراع لم يكن على البرامج والأهداف وإنما كان لعبة تجري في حدود مرسومة سلفا، ويقتصر على من يقدم خدمة أفضل ومن يحرز مقاعد أكثر وأهم، وقد تم تغيير اللاعبين على رقعة الشطرنج وتم ترويض كل الأحزاب كما تم قتل

متقف، وكتبني نخبه من هاذ المنبر هذا، ولكن لاحظوا معايا مكر التاريخ ومكر السياسة إلى ابغيتو.

الحلفاء التقليديين ديال الاتحاد الاشتراكي ما كانوا، حزب الاستقلال غادر القاعة، التقدم والاشتراكية صوت الأظرفة حاوية، والعدالة والتنمية كذلك صوتوا بأظرفة حاوية، اشكون اللي ابقى في آخر المطاف صوت على السي المالكي؟ ما سمي منذ سنوات بالأحزاب الإدارية فقط بوحدها، حتى شي واحد ما جا باش يقول هاذي المناسبة، وكنا فخورين أننا نصوتو على السي المالكي لأن مقتدر ويستحق هذالك المنصب.

وكنا كذلك ابغينا نصوتو لأن كين هناك تحدي، كان المغرب كيسترجع المقعد ديالو في الاتحاد الإفريقي، وكان لا بد أن ينتخب الرئيس ديال الغرفة الأولى، وكنا فخورين أننا نتساو أننا أحزاب إدارية لأن اعلاش؟ احنا تنشرو فاش تيقولوا الناس اتما أحزاب إدارية لماذا؟ لأن نحن مرتبطين بمصير الوطن، وأجندتنا هي وطنية فقط لا غير، وهذا هو اعلاش كانت تضحية في محلها.

أثارت انتباهي الرسالة الملكية اللي وجهها سيدنا للعائلة ديال المرحوم السي محمد بوسطة وادوى فيها على الخصال اللي خاصها تكون عند واحد المسؤول السياسي، ورجعت بي الذاكرة إلى الورا شينا ما، وجاتني بعض الأساء أنا سجلتها هنا لأن ما عنقدرش نعقل عليها اللي هي قضت نخبها من طينة السي علال الفاسي، السي عبد الرحيم بوعبيد، السي عبد الله إبراهيم، الحسن الوزاني، الملكي الناصري، علي يعته، المعطي بوعبيد، الدكتور الخطيب، وتساءلت كيفاش هاذ الناس اللي كانوا أساس ديال واحد المدرسة سياسية من النوع الرفيع، كيفاش من هذيك المدرسة انتقلنا إلى الرداءة اللي كنعرفوها اليوم، الرداءة في الخطاب، الرداءة في العلاقات السياسية بين الفرقاء، الرداءة في التفكير، الرداءة في الابتكار، وهذا مشكل بالنسبة لنا، ولينا أمام هاذوك العالقة كنبانو احنايا كزعماء سياسيين مراهقين بيني وبينكم.

اليوم، السيد الوزير، السيدان الوزيران، نبغي فقط تقولوا للسيد الرئيس أن حان الوقت باش على الأقل المسائل اللي ما فيهاش المصاريف كثيرة بحال هاذ الشيء ديال محاربة الغش ومراقبة الأسعار لأن خاصكم تكلفوا بالناس اللي في البادية والناس اللي هما ضعاف بحال هاذ الشيء اللوبيا، هاذ الشيء ديال العدس، هاذ الشيء ديال الحمص، هاذ الشيء ديال الزبدة، هاذ الشيء ديال الدقيق، اللي حقيقة هو القوت اليومي ديال الطبقة الضعيفة بغيينا تكلفوا بهم وتراقبهم باش ما ندخلوش في.. اليوم المغرب كيغلي، بعض المناطق راهها فيها غليان..

السيد رئيس الجلسة:

السيد الرئيس، السيد الرئيس أنا متأسف باش تقاطعك.

فعلى الرغم من تواضع هذه الفرضيات وعدم طموحها، فلا نرى مؤشرات موضوعية لتحقيقها في ظل غياب نموذج اقتصادي كفيل بإحداث نهضة على كافة المستويات في ظل غياب سياسة حازمة ضد التملص والتهرب والغش الضريبي، في ظل تبعية الاقتصاد الوطني وتأثره بركود الاقتصادي العالمي في ظل ارتفاع معدل البطالة من 10.4% إلى 10.8% في الربع الأول من السنة الحالية وفي غياب عدالة اجتماعية جبائية واجتماعية ومجالية.

السيد الرئيس،

السيدان الوزيران،

السادة والسيدات المستشارون المحترمون والسيدات المستشارات المحترمات،

حسب الكلمة التقديمية للسيد وزير المالية يسند قانون المالية المعروض أمامنا إلى 4 مرتكزات:

أولها، تسريع التحول الهيكلي للاقتصاد الوطني عبر التركيز على التصنيع والتصدير؛

وثانيها، تعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني وإنعاش الاستثمار الخاص؛

ثالثها، تأهيل الرأسمال البشري.

رابعها، تعزيز آليات الحكامة المؤسساتية.

ولنفحص هذه المرتكزات واحدة واحدة:

أولا، تسريع التحول الهيكلي للاقتصاد الوطني عبر التركيز على التصنيع والتصدير.

ما هي يا ترى المجالات التي يمكن أن تشكل نقط قوة في الاقتصاد الوطني والتي لن نختلف أيها، السيدات والسادة، في رصدها إنها الفلاحة، السياحة، الصيد البحري والفوسفاط وطبعا أهم ثروة في المغرب ألا وهي العنصر البشري.

إن الحكومة السابقة والحالية أصمت آذاننا بالحديث عن مجالات التصنيع التي يعتمدها الاقتصاد الوطني، خصوصا قطاعي السيارات والطائرات، فكيف نهمل نقط قوتنا لندعي أننا بلد بدأ اقتصاده يعتمد على التصنيع في مجال السيارات والطائرات؟

كيف نغض أعيننا على الثروة التي نمتلك منها أكثر من 3 أرباع الاحتياطي العالمي والتي يمكن أن تصبح مصدر قوة اقتصادنا وعملةنا إن نحن توهمنا إلى تصنيعها دون تصديرها إلى العالم كمادة خام، تصنع وتعود لشرائها بالعملة الصعبة إنها الفوسفاط.

أيها السيدات والسادة،

فكيف يعيش الفقر والجوع شعب بملك تحت أرضه مفتاح مستقبل الغذاء العالمي؟ وما هي العائدات الحقيقية للفوسفاط؟ وكم ينتج المغرب من هذه الثروة؟ لماذا لا يوجه إلى التصنيع في هذا المجال الذي لا محالة ستكون له أرباح طائلة...

استقلالية القرار الحزبي.

ولا بد من التأكيد أن هذا الأمر له خطورته على الوضع العام بالبلد، ويولد اليأس من السياسة والسياسيين ويخلق إحباطا عاما لدى المواطنين.

السيد الرئيس،

السيدان الوزيران،

السادة المستشارون والمستشارات،

يأتي عرض قانون المالية الذي أمامنا في ظل تصاعد الاحتقان والتوترات الاجتماعية، فالوضع بالحسبية يسائلنا جميعا ونحن نستغرب رفض الحكومة التجاوب مع مطالب الحراك، بل ورفضها التجاوب مع طلبنا عقد جلسة عامة للبرلمان بغرفتيه لتدارس الوضع بالمنطقة، علما إلى أننا إلى جانب مجموعة من الفرق البرلمانية تقدمنا بطلب لعقد اجتماع لجنة الداخلية والبنيات الأساسية منذ وفاة الشهيد محسن فكري رحمه الله، وأعدنا هذا الطلب بعد تفاقم الوضع بالريف ونعيد اليوم طلب عقد جلسة عامة للبرلمان بغرفتيه لمناقشة الاحتقان الاجتماعي وإيجاد الحلول الناجعة للوضع الاجتماعي المتأزم بالريف وعموم جهات المغرب.

ونطالب بالمناسبة بإطلاق سراح كافة معتقلي الاحتجاجات الاجتماعية، سواء في الريف أو سيدي حجاج أو قلعة السراغنة.

أيها السيدات والسادة،

يأتي عرض قانون المالية أيضا في ظل غياب الحوار الاجتماعي مع المرتكزات النقابية الممثلة للطبقة العاملة منتجة الثروة والرافعة الأساسية للنمو والاقتصاد، والتي بسواعدها تبنى الاقتصادات والحضارات.

كما يأتي قانون المالية في ظل التدهور الخطير للقدرة الشرائية وارتفاع فاتورة الماء والكهرباء وإلغاء صندوق المقاصة وتمير الإصلاح المقياسي للتقاعد وفي ظل تجميد الأجور وارتفاع الفوارق الاجتماعية والتدهور المستمر للقطاعات الاجتماعية، خصوصا التعليم والصحة والتشغيل والسكن وارتفاع معدل الفقر والبطالة وانتشار الرشوة والفساد وارتفاع مستوى الجريمة كنتيجة حتمية للسياسات اللاشعبية واللامدقراطية التي نهجتها الحكومات المتعاقبة.

فهل جاء مشروع قانون المالية مجيبا على انتظارات المواطنين ومتماشيا مع حاجيات المغرب في الاستثمار والتنمية؟

إن أهمية أي قانون مالي بفرضياته ومرتكزاته وإجراءاته وأرقامه تكمن في وصول أثره ونتائجه إلى المواطنين وفي قدرته على خلق النمو والثروة وهذه الثروة لا جدوى منها إذا لم يكن للمواطن نصيب منها، أما إذا ظلت في أيدي فئة قليلة تحتكرها وتستغل الشعب لمراكمتها، فإنها ستكون فتيل توتر اجتماعي قد يكون له انعكاسات سلبية على الوضع العام بالبلاد.

فإذا ألقينا نظرة على الفرضيات التي بني عليها مشروع القانون المالي لسنة 2017، فإننا نجد أنه يتوقع نسبة نمو من 4.5% ويحصرن عجز الميزانية في 3%، أما نسبة التضخم فيريد التحكم فيها في حدود 1.7%،

المالية، فإننا نلاحظ أن أغلب التدابير الجبائية التي جاء بها المشروع تمه المقاولات مقابل غياب تدابير تمه المواطن بشكل مباشر.

كما نلاحظ الاستمرار في تجزئ الإصلاحي الضريبي وتكريس نظام جبائي غير عادل بتوزيع غير منصف للأعباء الضريبية على كل المواطنين واستفادة غير مشروعة لعدد من المزمين بإعفاءات مجانية غير منتجة اقتصاديا واجتماعيا، وندعو إلى الانتقالات من هذه الضغوطات في المشاريع المقبلة.

إننا بحاجة إلى استقرار النظام الضريبي على الأقل لمدة خمس سنوات، أي خلال ولاية حكومية كاملة.

السيد الرئيس،

إن بقاء الاعتماد الأساسي على القطاع الفلاحي للرفع من نسبة النمو قد لا يسمح مستقبلا بتمكن المغرب من ولوج دائرة الاقتصاديات المحسنة الأوائل عالميا في مؤشر ممارسة الأعمال، كما ورد في التصريح الحكومي، لذلك من الضروري اعتماد مزيد من التدابير المحفزة والمشجعة في قطاعات غير فلاحية، كما يتعين إجراء تقييم موضوعي لمختلف اتفاقيات التبادل الحر التي لم يستفد منها المغرب بالشكل المطلوب.

السيد الرئيس،

إن الطريقة التقليدية التي هيأ بها هذا المشروع، جعل الجهوية الموسعة غير حاضرة بشكل قوي ومعبر عن السير في التطبيق الفعلي للقانون التنظيمي للمالية من جهة، وللجهوية الموسعة من جهة أخرى، وندعو الحكومة إلى تجاوز هذا الضغط في المشاريع المقبلة.

إن الأمر يتعلق بصميم انشغالنا بالعدالة الاجتماعية، فلا يمكن تصور عدالة اجتماعية بدون عدالة مجالية بتوزيع عادل للميزانية على الجهات، بل إننا ندعو إلى التمييز الإيجابي للجهات الأكثر فقرا، وهنشت لعقود ووضع مخطط استراتيجي للتحويل التدريجي للاختصاصات وموآكبته بتحويل الموارد البشرية اللازمة وتوزيع عادل ومتكافئ، هذا بهدف خلق الثورة وفرص الشغل وضمان التهيئة الترابية المندمجة والمستدامة وتعزيز الديمقراطية التشاركية، كما أن تنزيل الإصلاحي الهيكلي يقتضي التسريع بإخراج المراسيم المتعلقة بالجهوية إلى الوجود.

إن دعم القطاعات الاجتماعية والتدخل في الجماعات القروية والمناطق المهمشة بجانب دعم البرامج الاجتماعية والتربوية وتوسيع هامش التدخل في المجال الاجتماعي رهين بالتحكم في نفقات التحويلات المشتركة بحكامه وتعقل، بجانب معالجة ثقل إصلاح نظام المقاصة ومعالجة ضعف مستوى الإدخار العمومي، بجانب احتواء نفقات الدين العمومي ومحاربة التملص الضريبي.

السيد الرئيس،

إن ما ورد في مشروع قانون المالية من تدابير ومشاريع وما عبر عنه من إرادة في استمرارية الإصلاحي ومواصلة المشاريع الكبرى المهيكلة يحظى

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة الآن لآخر متدخل لممثل مجموعة العمل التقدمي فليفضل. آرا باش يتسجل، واخا.

المستشار السيد عدي شجيري:

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الوزيران،

السيدات والسادة المستشارون،

نناقش مشروع القانون المالي لسنة 2017 بشكل استثنائي وفي سياق سياسي خاص، سياق جعلنا نتأخر لتأخر لأجل 6 أشهر في هذه المناقشة والمصادقة على هذه الوثيقة الأساسية لتدبير شؤون بلادنا، مما جعل منه مشروع قانون انتقالي ويحمل طابع استمرارية الحكومة السابقة ولا نعتبر ذلك أمرا سلبيا، بل إننا نرغب في استمرارية الإصلاحي واستمرارية المشاريع والتوجهات الكبرى للحكومة السابقة.

نحن نواجه تحديات كبرى داخلية وخارجية، وما يعرفه بلدنا من حراك اجتماعي ومن تصاعد الأشكال الاحتجاجية وقوة المطالب الاجتماعية، ليس فقط في الأقاليم الريف، بل في باقي مناطق الوطن، خاصة في المناطق المهمشة الأكثر فقرا، يسألنا جميعا حول مدى سلامة حياتنا السياسية وقدرتها على استيعاب كل تعابير المجتمع وعن مدى قدرة نموذجنا التنموي على مواكبة التحولات الاقتصاد والمجتمع وحاجيتهم ومسيرة التطلعات التي يحملها المغرب كدولة.

السيد الرئيس،

ضمن هذا الإطار العام والسياق الخاص، نناقش هذا المشروع الذي لم يجب بما فيه الكفاية على الأسئلة الكبرى المطروحة على وطننا ورهاناته الداخلية والخارجية، ولسنا بحاجة لسرد العناصر الإيجابية للمشروع التي نتمناها إجمالا ونراها استمرارية ندعمها كما دعمنا في الولاية السابقة.

وملاحظتنا موجمة أساسا للمستقبل القريب لأجل اعتبارها في المشاريع المالية المقبلة.

السيد الرئيس،

إننا نسجل بارتياح ما ورد في خطاب السيد وزير الاقتصاد والمالية، حول استحالة بناء نموذج تنموي بمعزل عن اقتصاد المعرفة، والذي بدوره لا يتحقق بدون استثمار في الإنسان ومن المداخل الأساسية لتشييد نموذج تنموي الركيزة الديمقراطية التي تستدعي أحزاب سياسية قوية جدية ومستقلة والمداخل الأساسي في الانخراط في الاقتصاد المعرفة وهو النهوض بالتربية والتكوين والبحث العلمي.

السيد الرئيس،

رغم تسجيلنا لإيجابية بعض التدابير الجبائية الواردة في مشروع قانون

وإن كانت طبعاً من باب بعض المواقف أو من بعض التحليلات التي يمكن أن نشاطرها أو نخالفها، يمكن أن نتفق معها أو نختلف معها، لأن كيفما كان الحال أنا قلتها لكم داخل اللجنة، أطلاق من منطلق أننا جميعاً غايتنا هو خدمة هذا الوطن، وهدفنا هو خدمة المواطنين ومقارنتنا هو جعل كل إمكانياتنا السياسية وإمكانياتنا الشخصية من أجل حل المشاكل ومن أجل التقدم التقدم في الحلول.

طبعاً ولكن الذي يضيرني في بعض الأحيان هو أن أسمع بعض الأحكام الجاهزة القاسية والظالمة، والتي يمكن أن تكون مبعث تشويش في بعض التحليل، يعني لست ضد الانتقاد، أتقبله بصدر رحب، وقد أبتت على ذلك في العديد من المواقف، قشائبي واسعة، ولكن هناك بعض الأشياء يجب أن لا نتجاوزها حتى لا يكون هناك التخليط، وأن لا تكون هناك العدمية، ولا يكون هناك التشاؤم، لأن بعض المرات ملي بقيت تنتصتنت تقولوا آه، وا ما تدار والو! هاذا 15 سنة ما تدار والو؟ لم تتغير مدناً؟ لم تمتد هذيك طرقنا السيارة؟ لم تجهز بعض موانئنا؟ واش خاصنا حتى نخرجو على برا وتنصتو آش تيقولوا فينا الأجانب على بلادنا عاد نعرفو ماذا يقع في بلادنا؟

أقول هذا الكلام ليس من باب ذاك رمي الورد، لا. أقول هذا الكلام من باب فقط الإنصاف، هناك أشياء حققت. هناك أشياء لم تحقق. هناك مشاكل حلت. هناك مشاكل لم تحل، هناك مشاكل تراكتت، ولكن بالصدق والمعقول والتأني والإرادة يمكن أن نحل كل المشاكل وما هذا المشروع ديال قانون المالية إلا حلقة، راه ما عندوش هدف أنه يحل كل المشاكل، حلقة في إطار الحمد لله التراكبات التي تعرفها بلادنا من أجل حل المشاكل.

أنوه وأتوجه للجميع بالشكر والامتنان، أغلبية ومعارضة، على روح المسؤولية الجماعية والتعبئة الاستثنائية من أجل المصادقة على هذا المشروع، طبعاً أخذنا وقتنا ما كايئش طبعاً دبرنا الوقت بشكل منطقي حتى تتمكن من تحضير مشروع قانون المالية لـ 2018 اللي غيجيكم إن شاء الله في أقرب وقت.

أولاً، لإعطائكم الأرقام المتعلقة بتنفيذ هذا المشروع في نصف السنة غادي نجي إن شاء الله طبقاً لمقتضيات القانون التنظيمي لقوانين المالية نعطيكم تنفيذ هاذ المشروع في 6 أشهر الأولى، وأيضاً من بعد تتلاقوا في التحضير لمشروع قانون المالية المقبل.

فرغم هذه القراءات التي تطرقت لسياقات إعداد مشروع قانون المالية سنة 2017 وظروف إعداده وتقديمه، فقد تم تغليب منطلق المصلحة العامة والوعي الجماعي بدقة المرحلة وضرورة تجاوز ما خلفته من انتظارية وإعادة الثقة للمواطنين والمقاولات والمستثمرين.

طبعاً إذا كنا قلت لكم أنه وجاء في التدخلات أنا الحمد لله بلدنا محصن بمؤسساته، وقوانيننا جات يعني أنه في هذه الحالة ديال عدم المصادقة على

بدعمنا، غير أنه لا بد من تأكيده مرة أخرى على مسألة الحكامة. ضعف الحكامة والبيروقراطية والفساد يجعل نسبة إنجاز المشاريع التي تتضمنها قوانين المالية لا تتعدى 60 أو 70 في أحسن الحالات.

الحكامة ومحاربة الفساد ورش وطني كبير، فليكن أحد أولويات هذه الحكومة لتتمكن من إنجاز ما وعدت به في هذا المشروع وفي برنامجها العام. ذلك هو أملنا، ونحن معكم لتحقيق هذا الأمل والاستجابة لمطالب وطموحات شعبنا.

شكراً على إصغائكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً السيد الرئيس، بارك الله فيك.

آخر محور في هذه الجلسة الرد ديال الحكومة، فليفضل السيد وزير الاقتصاد والمالية للرد.

السيد محمد بوسعيد، وزير الاقتصاد والمالية:

باسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على خير المرسلين وآله وصحبه أجمعين.

السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم،

زميلي السيد الوزير،

السادة والسيدات المستشارين المحترمين،

بداية، بغيت نشكر جزيل الشكر السيد الرئيس، السيد رئيس هذه الجلسة، ولكن أيضاً أعضاء المكتب وأيضاً السيد رئيس اللجنة ديال المالية بمجلس المستشارين وكل الأعضاء ديال لجنة المالية على العمل الجاد والدؤوب والشاق الذي قضيناه جميعاً وبذلوه جميعاً من أجل أن أقف بين أيديكم مجدداً أمام مجلسكم الموقر لأجيب على تدخلات السيدات والسادة رؤساء الفرق والمجموعات البرلمانية، بمناسبة المناقشة العامة للجزء الأول من مشروع قانون المالية لسنة 2017.

وبداية أود أن أبارك لكم هذا الشهر الفضيل رمضان مبارك سعيد، أهله الله علينا جميعاً بالخير واليمن والبركات والأمن والسلام والأمان.

هذا النقاش الذي دار بيننا كان نقاشاً هادفاً وبناءً، وطبعاً - كما قلت - باش نجيو لها راه قضينا ساعات طوال جاءت في التقرير من أجل مناقشة أهداف ومرامي هذا القانون مواد، طبعاً التعديلات التي ناقشناها أيضاً وصوتم عليها، وهنا لا بد أن أؤكد وأنوه بفضيلة الحوار وروح التعاون والاحترام الذي ميز تدخلات السيدات والسادة رؤساء الفرق البرلمانية والسيدات والسادة المستشارين المحترمين أثناء هاته الجلسة أو داخل اللجن من خلال تقديم ملاحظاتهم وتسأولاتهم وانتقاداتهم بحسب القنوات وبحسب المواقع والمواقف بكل مسؤولية واحترام.

ما متفقش مع سي البار قال لك هذا مشروع القانون ما فيش الحماس، أنا بان ليا في التدخلات ديالو، كان تدخلات فيها بعض الحماس،

القضائي دون انتظار الأمر بالصرف بذلك، وهذه مكنت فيها سهولة وسيولة وليونة من أجل التسريع بتنفيذ الأحكام القضائية.

طبعا منطق التوافق دفعنا إلى التفاعل إيجابا مع إجماع السيدات والسادة المستشارين المحترمين على حذفها، حذف هذه المادة 8 مكررة في انتظار تقديم الصيغة القانونية التي تكفل في نفس الوقت تنفيذ الأحكام القضائية وتضمن استمرارية المرفق العام في إطار قانون خاص سيعقد بمقاربة تشاركية مع كل المتدخلين وكل المعنيين، وكما هو الحال طبعا في العديد من دول العالم.

وعلى العموم من بين 226 تعديل تم تقديمها تم سحب 121 تعديلا أي أن ما يفوق نصف التعديلات المقدمة تم سحبها وبلغ عدد التعديلات المقبولة 33 أي ثلث التعديلات غير المسحوبة.

ويقدر تمييزنا لروح المسؤولية والتعبئة المشهودة للسيدات والسادة المستشارين المحترمين، فلا بد من التأكيد على الإرادة الصادقة للحكومة لتوطيد علاقة الاحترام المتبادل بين المؤسسات التشريعية والتنفيذية وترسيخ اختيار التوافق والحوار والصراحة بشأن كل القضايا، بما يمكننا من تقديم الأفضل لمواطنينا والدفاع عن المصالح العليا بلادنا.

وهنا لا يفوتني التنويه والإشادة بالإجماع الذي عبرت عنه بخصوص التطورات الأخيرة لقضية وحدتنا الترابية وخاصة القرار الأخير لمجلس الأمن الذي يؤكد بما لا يدع مجالا للشك تفوق المبادرة المغربية للحكم الذاتي في أقاليمنا الجنوبية.

هذا القرار الذي يشكل انتكاسة لخصوم وحدتنا الترابية يأتي تنويجا للسياسة الحكيمة لجلالة الملك حفظه الله التي تنبني على دبلوماسية متعددة الأبعاد توازن بين الاقتصادي والاجتماعي والأمني والديني والروحي، سياسة توجت بعودة بلادنا المضطرة إلى الاتحاد الإفريقي وزادت في أعدائنا وحسادنا، جعلت في حلقهم غصة ودفعتهم إلى انفعالات وإلى استهداف هذا الوطن الآمن، كما لا يفوتني أن أنوه من جديد بالجهود الجبارة وباليقظة الدائمة ونكران الذات التي تبذلها كل القوى الأمنية للدفاع عن الوطن وسلامة ترابه وأمن المواطنين وممتلكاتهم، وخاصة في ظل تزايد المخاطر المتعلقة بالإرهاب والتطرف والاستهداف المباشر لأمن بلادنا واستقراره.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

رغم اختلاف القراءات التي تطرقت لسياق وظروف إعداد وتقديم مشروع قانون المالية لسنة 2017، فقد أجمعت كل التدخلات على استثنائية هاذ السياق وضرورة التسريع بإخراج هذا المشروع، إذا ابغينا نخرجو هذا المشروع، السيد المستشار المحترم، ماشي فقط للاقتراض وإن كان صحيح الإذن بالاقتراض مهم في إطار طبعا العمل ديال الحكومة، لأن هناك حاجة ليس في الزيادة في الاقتراض ولكن في تدبير هذه القروض وهذه المديونية، وقد أشرتم وذكرتم بأن هذه المديونية إن شاء الله هي

قانون المالية في نهاية السنة أعطت الحل، وهي فتح الاعتمادات وهذا ما حصل، فتح الاعتمادات بمراسيم وأيضا استيفاء كل المداحيل، هذا ما يمكننا من أن نواصل العمل بشكل عادي، وأؤكد مرة أخرى في .. الميزاناتي.

ما هو هذا التأخير الذي حصل وما هي آثاره؟ وغادي نجي نتطرق ليا، هذا التأخير كل منا يعرف أسبابه، تأخير جاء نتيجة التعثر والتأخر في تشكيل الحكومة، وبعد أن شكلت وبعد أن تم التصويت على الثقة بالنسبة للحكومة، بادرنا إلى بداية مناقشة هذا المشروع وكان هذا اختيارا إراديا لعدة أسباب، أننا ناقش هذا المشروع معكم حتى نتفرغ أولا للتحضير للمشروع المقبل، هذا المشروع الذي جاء في العديد من الأحكام التي صدرت عليه أو أنه لا يوفي بالعرض، أنه غير مطابق للبرنامج الحكومي، هذا غير صحيح، هذا المشروع يتلاقى مع البرنامج الحكومي في العديد من النقط.

وطبعا اللي مهم هو أن هذا المشروع، وهنا أؤكدها وأؤكدها مرة أخرى، دخل إلى هذا البرلمان ولن يخرج منه كما دخل، لأنه دخل في صيغة وفي صورة لكن بفضل التعديلات التي أدخلت عليه في مجلس النواب وعددها 60، وبفضل التعديلات التي أدخلت على المشروع في مجلس المستشارين وعددها 22 واللي طبعا من بعد غنجي من بعد للإحصائيات، تغير المشروع، أولا تلاءم مع الوضعية السياسية والحكومية الحالية، زاد غنى، زاد جودة، زادت في مضامينه في بعض الأحيان وضوحا، كان هناك تفاعل إيجابي مع العديد من مقتضياته، وما عدم اللجوء إلى الفصل 77 من طرف الحكومة في مناقشته داخل اللجنة إلا تأكيد مرة أخرى على الاهتمام والاحترام والتعامل والتعاون الإيجابي مع هذه المؤسسة وحرصنا على تغليب فضيلة الحوار واحترام كل المواقف والآراء.

وطبعا كما قلت تغليب منطق التوافق الإيجابي بالأساس هو الذي دعانا جميعا فيما يخص المادة 8 مكررة التي أثارت الكثير من النقاش والتأويلات والتي تجاوزت مضمون وأهداف هذه المادة، علما أن الغاية منها - وأؤكد مرة أخرى - لم تكن أبدا التملص من تنفيذ الأحكام القضائية ولم تكن أبدا التبخيس من الأحكام القضائية، بل كان هدفها هو خلق التوازن بين تنفيذ هذه الأحكام النهائية الصادرة عن القضاء وضرورة استمرار المرفق العام، حيث لا يعقل أن يتم الحجز مقابل تنفيذ قرار فردي على أموال وممتلكات الدولة والجماعات المحلية، خاصة الحجز على رواتب الموظفين ومستحقات المقاولات المتعاملة مع الدولة.

طبعا في 2015-2016 وفي بداية 2017 إلى آخر مارس تم تنفيذ ما يناهز 2 مليار و500 مليون درهم كأحكام قضائية على الدولة وأكثر من 350 مليون درهم كأحكام قضائية على الجماعات المحلية، كانت فيها العديد من المرات.. طبعا الأمرين بالصرف يقومون بدورهم في تنفيذ هذه الأحكام وكانت طبعا هناك الحجز على بعض الحسابات، ولكن كان هناك المبادرة التي قامت بها الحكومة السابقة من إعطاء محاسبي السلطة في تنفيذ الحكم

تقييمها؟ ليست هناك الأدوات لتقييمها، ولكن الأهم من ذلك هو أن نتوجه إلى المستقبل وأن نسرع من طبعنا في المصادقة على هذا المشروع، وأن نحضر المشروع المقبل ليستجيب لانتظارات المواطنين ويستجيب للإشكاليات المطروحة الآن في الساحة.

جاءت أيضا في بعض المداخلات، أرقام حول إفلاس المقاولات، حتى هو أرقام غير صحيحة، المعطيات اللي عندنا ديال المكتب المغربي للملكية الفكرية ومرصد إنشاء المقاولات كيقول بأنه تم خلق 12265 مقالة جديدة عند متم شهر أبريل من هذه السنة، 12200، وتم إفلاس 2800 وهو ما يمثل إحداثا صافيا ل 9370 مقالة في هاذ الفترة، وصحيح في السنة الماضية هناك إفلاس حوالي 7400 مقالة، ولكن هناك إنشاء أكثر من 39900 مقالة.

المقاولات - أذكر مرة أخرى - تنشأ وتموت كالإنسان إذا لم يعتنى بها فيكون مصيرها الهلاك، والمقاولات تعيش في وسط طبعنا كنعيش في واحد المناخ، واحد المناخ إذا لم تكن (compétitive) ما عندها تنافسية لم تكن تدبر بالشكل الجيد، فمصيرها سيكون هو الإفلاس وهاذي ماشي إفلاس المقالة أو يعني (la mortalité des entreprises) أو موت المقالة هو شيء (عادي) لأن مقاولات تموت ومقاولات تخلق، ولكن ملي تنشوفو 2016 تخلقت حوالي 39900 مقالة ولم تغلس إلا 7400، هذا اعتبره شيء إيجابي، ولكن نضع أيضا السؤال باش نشوفو أشنو هي أسباب الوفاة ديال هاذ المقاولات إن كانت تتعلق بالتدبير أو بقلة مواردها الذاتية أو لأشياء أخرى.

وفي هذا السياق، تم إعداد مشروع قانون المالية 2017 كان استثنائيا على المستوى السياسي، كما كان أيضا استثنائيا على المستوى الاقتصادي، حيث عرفت بلادنا 2016 جفافا حادا واستثنائيا لم تعرفه بلادنا منذ 30 سنة، ولو كانت لدينا بنية الاقتصاد الوطني في تسعينيات القرن الماضي لكانت نسبة النمو سالمة، لكن وبفضل التحول البنوي للقطاع الفلاحي الذي أحدثه مخطط المغرب الأخضر فقد سجل اقتصادنا الوطني نسبة نمو ب 1.6% نهاية سنة 2016، هنا نعاود نزيد نأكد حتى لا نكون متشائمين وعدميين وحتى نكون على الأقل منصفين، هذه المخططات حققت أشياء إيجابية جدا منها مخطط المغرب الأخضر الذي وفي أقل من عشر سنوات زاد من الإنتاج بحوالي 40%، زاد من القيمة المضافة للقطاع الفلاحي بأكثر من 15%، جعل بعض السلاسل الفلاحية الأخرى من غير السلسلة طبعنا ديال القمح الذي مرتبطة أكثر شيء بالأمطار زاد طبعنا في مناعتها وفي قوتها، وسع من المساحات المتعلقة ديال الأشجار المثمرة الزيتون، زيت الزيتون اليوم وصلنا تقريبا للمليون ونصف من الهكتارات بزيت الزيتون بعد أن كان لا يتعدى 300000.

كل هذه العوامل جعلت أن مخطط المغرب الأخضر صحيح أعطى، أضاف أو وسع من القيمة المضافة للقطاع الفلاحي، وهو الذي مكنا إن

سائرة في طريق الانحدار، ولكن إذا ابغينا نخرجو المشروع بسرعة باش ذاك 23768 منصب مالي نبدأو نشغلو أيضا في المباريات من أجل أولا أن يكون لشبابنا الفرصة لولوج الوظيفة العمومية، وأن تكون للإدارة المؤهلات أو الوسائل للاشتغال، الانكباب السريع على انشغالات المواطنين الراهنة من تشغيل وتعليم وصحة وسكن وتمية وبصفة عامة في إطار تنزيل البرنامج الحكومي.

وما لا شك فيه أن هذه الوضعية الاستثنائية خلقت نوعا من الانتظارية الطبيعية، وخاصة لدى المستثمرين في انتظار توضيح الرؤية، لكن في المقابل فقد واصلت كل المؤسسات والإدارات عملها بشكل عادي واستمر تنفيذ ميزانية الدولة بكل مكوناتها بما في ذلك ميزانية الاستثمار في احترام تام لمقتضيات الدستور وأحكام القانون التنظيمي لقانون المالية.

جاء في الأسئلة في هاذ المجلس وفي المجلس الأخر، ما هي آثار هذا التأخر؟ أقول لكم مرة أخرى التأخر في المصادقة على مشروع قانون المالية، أقول لكم مرة أخرى أن هناك صحيح آثار لهذا التأخر، آثار ربما نفسية تصيب الدورة الاقتصادية، لأنه إذا لم يكن هناك قانون مالي حتى وإن فتحت المراسم بالنسبة للفاعلين الاقتصاديين، كبقاوا هناك في نوع من الإنتظارية وعدم وضوح الرؤية.

هل ستدخل هذه المقتضيات الجبائية حيز التطبيق أو لا؟ هل سوف يتغير مع المشروع قانون المالية المنظومة الجبائية؟ كل هذه الأشياء كتجعل المستثمرين كيتسانوا وبتريثوا شوية حتى يدوز مشروع قانون المالية. هذا هو الأثر.

كيف يمكن أن نقيمه؟ ليس عندي الأدوات لتقييمه، لكن أن نقول أن هذا الأثر ديال التأخير هو 24 مليار درهم، في اللجنة أكدت أن هذا خطأ، أنه ربما (le raisonnement) المنطق صحيح، ولكن الأرقام خاطئة، لأنكم انطلقتو من أنه الإنفاق العمومي فيه صفر، وبأنه فعلا هناك علاقة بين الإنفاق العمومي وبين نسبة النمو، بواحد تقريبا 20%، هي من اللي كتنتفق 100 تقريبا 20 كتمشي تضاف إلى طبعنا إلى القيمة المضافة أو نسبة النمو، الإنفاق العمومي منذ بداية السنة كان في شكل عادي في شقيه التسيير وفي الشق ديال الاستثمار.

المداخيل ارتفعت إلى آخر أبريل ب 6.9%، فققات الاستثمار أنجزت في حدود 37%، فققات التسيير أنجزت في حدود 33%، إذن لا يمكن أن نعتبر أن هذا المنطق صحيح، وحتى وإن كان صحيحا إلى فقدنا 24 مليار من الناتج الداخلي الخام يعني حوالي 2.5، احنا كتقول لكم هاذ السنة عادي نديرو إن شاء الله 4.5 أو أكثر من نسبة النمو، يعني لو ما كانش التأخير كنا عادي نديرو 7%؟ هذا لا يمكن.

إذن لا يمكن أن نأخذ بالأرقام يجب أن يكون هناك فعلا تحليل عقلائي وتحليل موضوعي لهذه الأرقام.

وما لاشك فيه كما قلت أن هذه صحيح هناك كانت انتظارية كيف يمكن

مجهودات استعادة التوازنات المالية لم ولن يكون أبدا على حساب التوازنات الاجتماعية وعلى حساب المقاول، بل بالعكس ذلك هو توجيهه كان بفضل توجيهه جميع الهوامش نحو دعم ميزانية الاستثمار التي ارتفعت نسبة إنجازها إلى 75%.

بالنسبة للمديونية طبعاً ما جاتش في التدخلات هنا بكثرة ولكن في العديد من التدخلات داخل اللجنة، أؤكد ذلك مرة أخرى أن المديونية واجب وشرط من أجل مواصلة تجهيز بلادنا، باش كينيو الطرقات باش كينيو (les autoroutes) باش كينيو الموانئ، أنا إذا سمحتوا لي نعطيك بعض الأرقام المتعلقة بديون بعض المؤسسات العمومية وهذا الشيء على فكرة راه كين في التقارير لأن ملي تيجي مشروع قانون المالية راه عندكم كل التقارير المتعلقة بالمؤسسات العمومية والتقارير المتعلقة بالبنك العمومي والتقارير المتعلقة بالسياق الدولي أو المناخ الاقتصادي، هناك 15 أو 16 تقرير تكون مواكبة لمشروع قانون المالية.

الوكالة إذا خذنا 6 ديال المؤسسات العمومية المجموع ديال المديونية ديالها حوالي 200 مليار درهم، ما يمثل 80% من مديونية المؤسسات العمومية وأكثر من 93% من المديونية الخارجية لهذه المؤسسات، عندك (l'OCP) المكتب الشريف للفوسفات، المكتب ديال الكهرباء، شركة الطرق السيارة، الشركة ديال السكك الحديدية، (MASEN) الشركة ديال الطاقات المتجددة، طنجة المتوسط، و (la RAM) غير هذه المؤسسات تمثل أكثر من 200 مليار درهم ديال المديونية، هاذ المديونية فين تمشي؟ تمشي لمواكبة استثمارات ديال (l'OCP) تمشي لبناء التجهيزات في مجال الكهرباء خاصة (l'ONE) خاصة بالنسبة للكهربة القروية، وخاصة في مواكبة الاستثمارات ديال إنجاز الطاقة الكهربائية التي ترتفع بين 6 و 8% سنويا، كمشي أيضا لتمديد الخطوط ديال السكك الحديدية وعصرتها، كمشي لتنوع الطاقات الكهربائية خاصة الطاقات المتجددة، إذن هاذ المديونية إذا كانت موجهة للاستثمار فهي مديونية صحية، تقوم بتحريك الدورة الاقتصادية، تقوم بخلق فرص العمل، وهاذوك المشاريع راه هما اللي كيستاطعوا أنهم من بعد يردوا هاذيك المديونية.

مديونية الخزينة وصلنا ببلادنا إلى 64.5% من الناتج الداخلي الخام، وهي تبقى على كل حال في حدود معقولة مقارنة مع بعض الدول والتي تجاوزت مديونتها مدخول الخزينة 100%.

نحن طبعاً في الإصلاحات التي تقوم بها وفي السياسة المالية التي بدأنا في الاستعادة التدريجية للتوازنات المالية، الهدف ديالنا وجاء في البرنامج الحكومي أنه في 2020 و 2021 غنتقص هاذ المديونية ديال الخزينة من 64.5% إلى 60%.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

إن ما حققته بلادنا من إنجازات على مستوى استعادة التوازنات الماكرو اقتصادية هو الذي يجعلنا اليوم نناقش بكل سيادية أولويات

جاز هذا التعبير أننا لم يعني في السنة الماضية والتي كانت في 30 سنة الماضية أكثر سنة جفافاً، أقلها تساقطات مطرية، لو كان لم يكن هناك مخطط المغرب الأخضر والمخطط ديال الفلاحة وأيضا المخططات الأخرى التي رفعت من القيمة المضافة الغير فلاحية - وأنا غادي نجي لها - كنا غادي يكون عندنا ماشي 1.6% كان غادي يكون عندنا ناقص شي حاجة وهذا ناقص شي حاجة هي اللي كانت عندنا في التسعينات، ملي كمشيو من سنة فلاحية مزدهرة ديال 2015 اللي وصلنا فيها تقريبا 120 مليون قنطار وتنزل السنة الموالية لحوالي 30 مليون قنطار هذه الصدمة في نسبة النمو، هاذي ما عندها علاقة لا بنموذج النمو ولا الوو، هاذي تسمى صدمة فعلية قوية جدا أصابت الاقتصاد، وتنقل أنه تبقى نسبة النمو 1.6%، صحيح هي قليلة ولكن اعتبرها كيفما كان الحال إيجابية كانت ستكون أقل من ذلك بكثير لو لم تتقدم بلادنا في كل هذه المخططات.

هضرنا على نسبة النمو الاقتصادي، نخليو النمو الفلاحي أو النمو الفلاحي جانباً لأن راه كيفما كان الحال هناك ارتباطات طبعاً بالمناخ وبالتساقطات المطرية.

نشوفو القيمة المضافة الغير فلاحية، هذه القيمة المضافة الغير فلاحية انخرطت في منحنى تصاعدي عكس ما قاله السيد المستشار المحترم مسجلة نموا ب 1.9% خلال 2015 لتنتقل إلى 2.5 سنة 2016 والتوقعات في 3.2 نسبة النمو للقطاع الغير فلاحي بهذه السنة، وهذا يعني أن ما تقوم به بلادنا من تسريع لوتيرة الإصلاحات الهيكلية وتفعيل مختلف الاستراتيجيات القطاعية وتطوير المهن الحرة بدأ ينعكس تدريجياً على نمو القطاعات الغير الفلاحية، كما أن الطابع الاستثنائي لسنة 2016 انعكس كذلك على المالية العمومية، فبالرغم من تراجع عائدات الهيئات وتسجيل حجم استثنائي لإرجاعات الضريبة على القيمة المضافة، رجعتنا السنة الماضية 10 مليار و 700 مليون درهم للمقاولات، 10 مليار و 700 مليون درهم للمقاولات في إطار الاسترجاعات والاسترداد ديال (TVA)، فيها (TVA) ديال (l'export) وفيها (TVA) ديال (buttoir) وفيها (TVA) ديال الاستثمار، وفيها (TVA) اللي تمشي للسكن الاقتصادي، هذا رقم قياسي استثنائي لم يحصل فيما قبل، هذا باش نساعدو المقاولات هاهو حقهم ذلك الشيء ما كنعقدقوش عليهم، ولكن كان هناك رغم الصعوبات المالية كان هناك إرادة في تسريع الاسترداد ديال الضريبة.

تمت مواصلة بالرغم من هذا التقليل من الهيئات وبالرغم من مواصلة دعم المقاول وبالرغم من تنفيذ الاستثمار السنة الماضية في حدود 75% كنسبة إنجاز، بالرغم من هذا كله استطعنا أن نقلص عجز الميزانية في حدود 3.9% مع الحرص على أن يتم صرف الاعتمادات بسلاسة لتقليص آثار الجفاف والتي وضع له برنامج خاص في السنة الماضية وزاد طبعاً في الاعتمادات، وهو ما مكن من تسجيل نسبة إنتاج قياسية كما ذكرت لأن نفقات الاستثمار لم يتم تسجيلها من قبل في حدود 75، وهذا يبين بوضوح أن

الجهة غادي بيان الاستثمارات العمومية أكبر من سابقها، هذه الاستثمارات العمومية التي تكون مميكة وتكون في بعض المرات تخص العديد من الجهات هي التي تجعل هذا العدم دبال التوازن في الأرقام.

إضافة إلى ذلك في الأثر المباشر في الربط بين مناطق المملكة والانفتاح على العالم وفك العزلة على العالم القروي بالمناطق الجبلية وتمكينها من التجهيزات الأساسية في الاستثمارات العمومية تشكل رافعة للاستثمارات الخاصة، التي تحدث فرص الشغل وتساهم في خلق الثروة.

ومن هنا أنتقل إلى نقطة أخرى تتعلق بالديناميكية الاقتصادية التي عرفتها بلادنا والتي أساسها هو أيضا بفضل هذه التجهيزات الأساسية، التجهيزات الأساسية وإن لم يكن لها أثر الآن كبير صحيح على فرص الشغل وهذه من بين الأسباب أو الأسئلة التي نطرحها جميعا كيف لهذه الاستثمارات العمومية الكبرى لا نجد أثرها الكبير لا على فرص الشغل ولا على نسبة النمو؟ بداية إن شاء الله من السنة المقبلة سنشرع في وزارة الاقتصاد والمالية بوضع برنامج لاستهداف هذه الاستثمارات حتى نرتبها بالأولوية ويكون المقاربة أو المعيار هو أثرها على نسبة الشغل وعلى فرص الشغل وعلى نسبة النمو، لكن الأهم أن هذه الاستثمارات العمومية هي التي وفرت لبلدنا الآن مناخا أو ساهمت في توفير مناخ للأعمال وتنافسية للاقتصاد الوطني وتجلب استثمارات خارجية، ويجب أن ندعم الاستثمارات الوطنية لأن هي التي ستمكن من خلق أكبر عدد من فرص الشغل، إذا هذه الديناميكية التي انخرط فيها الاقتصاد الوطني هي التي ساهمت من تقليص البطالة من 12.8% سنة 2000 إلى نسب تتأرجح بين 9 و10% خلال 10 سنوات الأخيرة.

صحيح أن هذه النسبة تخفي تفاوتات هامة في مختلف الفئات العمرية وخاصة نسبة البطالة لدى حاملي الشهادات، لكن يجب أن نقر في المقابل بأن البطالة ليست ظاهرة وطنية، فالأزمة العالمية والتوترات الإقليمية ساهمت في تفاقم معدلات البطالة لدى دول الجوار والدول المتقدمة، فمعدل البطالة في إسبانيا بلغ معدلات قياسية.

صحيح قبيلة كنديرو بعض المقارنات بين هذه الحكومة التي سبقت وحكومة التناوب، الانتقائية بين الحكومة التي سبقت وحكومة التناوب هو أن كان لها نفس الهدف، هو استعادة التوازنات الماكرو اقتصادية، لكن الفرق الكبير بين هذه الحكومة وحكومة التناوب أن الحكومة السابقة جرت آثارا وخيمة لأزمة عالمية هزت أركان دول كبيرة وكثيرة في العالم، واستطعنا الحمد لله أن نواجهه وأن نعيد تدريجيا مالتنا العمومية أن نعيد لها هذا التوازن.

لكن فيما يتعلق كما قلت بالبطالة إذا كانت بلادنا تسجل نسبة للبطالة بين 9.4، 9.8% بحال اللي كان السنة الماضية فهناك بلدان في الجوار تتعدى فيها هذه النسبة يعني نسب كبيرة الآن في إسبانيا وصلت إلى أكثر من 25% الآن ربما 18% وفي تونس تبلغ هذه النسبة 14%، كما أنه لا

سياساتنا الاقتصادية والاجتماعية، وهو الذي مكن بلادنا من ولوج الأسواق المالية بشروط ميسرة وتفضيلية وجعلها محط إشادة من طرف صندوق النقد الدولي ووكالات التصنيف الائتماني التي أكدت مؤخرا على التصنيف السيادي لبلادنا في درجة الاستثمار.

لكن وإن كنا تجاوزنا مرحلة الخطر، فإن توازناتنا الاقتصادية الماكرو اقتصادية لا تزال هششة ومسؤولية الحفاظ عليها هي مسؤوليتنا جميعا حكومة وبرلمانا، ومن جهة أخرى فإن اختلاف المواقع والقراءات والمنطلقات لا يعني بالضرورة الاختلاف في تشخيص الوضعية الاقتصادية والاجتماعية والمالية لبلادنا، فكلنا متفقون على أن بلادنا حققت إنجازات نوعية واستثنائية خلال 17 سنة الأخير تحت القيادة النيرة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله، إنجازات يجب أن نعز عليها بالنجاح، سواء تعلق الأمر بتسيخ المسار الديمقراطي والبناء المؤسسي لبلادنا أو وضع إستراتيجيات تنموية يتداخل فيها القطاعي بالنية التحتية والمشاريع المهيكلية وتنوع الأنشطة وتطويرها وعصرتها وتأهيل المجالات والجهات، أو ما يتعلق بالإنسان من خلال تصور للتنمية البشرية المستدامة في كنهها الاجتماعي بدفع الكفاءة والتأهيل والقدرة على المبادرة والإبداع وخلق الثروة جنبا إلى جنب، مع ضمان الأمن الروحي والتفتح والانفتاح على العالم في تناغم مع مكونات الهوية الوطنية والشخصية المغربية الأصيلة.

فلمن ذاكرته قصيرة وتغيب عنه هذه الحقائق الصارخة، يجب عليه أن يعود بذكرته إلى الوراثة ليذكر حجم الخصائص الذي كانت تعاني منه بلادنا ولا بد من الاعتراف كذلك بأن ما تحقق من إنجازات لا يلغي القول بأن حجم الانتظارات كبيرة وبأن جزء كبير مرتبط بالحكومة والانتقائية والنجاحة في تنفيذ البرامج المعتمدة، وهو ما جعلت منه الحكومة أولوية كبرى ستعكس - لا محالة - في المشروع القادم للمالية سنة 2018، والذي سيشكل الانطلاقة الفعلية لتنزيل البرنامج الحكومي.

فإن كانت بلادنا قد اختارت توجهها إراديا بدعم الاستثمارات العمومية، فإن الحكومة ستواصل هذا الجهد، لكن وفق توجه ومقاربة جديدة تتبني على تعزيز حكمة تدبير هذه الاستثمارات بما يمكن من تحسين وقعها وأثرها المباشر على النمو الاقتصادي وعلى خلق فرص الشغل والتوازن الترابي وتخفيف وقعها على ميزانية الدولة، عبر تشجيع الشراكة مع القطاع الخاص.

لكن هذا لا يمنع من التأكيد بأن السياسة الإرادية لبلادنا في دعم الاستثمارات العمومية هي التي مكنت بلادنا من إطلاق استثمارات كبرى في الطرق والموانئ والمطارات والطاقت المتجددة.

طبعا في بعض الأحيان أو في بعض الأسئلة دبال السادة المستشارين هناك سؤال متعلق بالتوزيع الجهوي لهذه الاستثمارات العمومية الذي هو في الظاهر في الأرقام توزيع غير عادل، لكن يجب أن نأخذ بعين الاعتبار أنه من سنة إلى أخرى يكون هناك مشروع استثماري كبير للتجهيزات يكون بين جهوي أو في جهة، دابا إذا بنينا شي سد في واحد الجهة طبعا هذيك

والاستثناءات الجبائية بالأساس لدعم العرض الانتاجي للقطاعات الموجهة للتصدير وذات القيمة المضافة العالية والمنتجة للثروة وفرص الشغل بالأساس.

مواصلة تفعيل مخطط تسريع الصناعي بهدف زيادة حصة الصناعة الناتج الداخلي الخام من 14 إلى 23%، وهنا لازم نتوقف لأنه في بعض التدخلات أو المدخلات بخست هذا المشروع. احنا في الصناعة ما كندروس غير البولونات، إلى خذينا حتى صناعة السيارات والتي لم يكن لنا فيها شأن كبير كانت عندنا واحد الشركة صغيرة اسميتها (SOMACA) تم d'ailleurs تخصيصها دابا هذيك (SOMACA) خلقت واحد الشركة كبيرة اسميتها "رونو" اللي الآن ربما تصدر 380 ألف سيارة، هاذ 380 سيارة صحيح أن نسبة الاندماج اللي هو العديد أشنو هو القيمة المضافة اللي تبقى في بلادنا؟ لأن السيارة ربما واحد 5000 جزء، 3000 جزء ياك؟ اشحال كنعنو منها؟ وشحال كنعنودو؟ الآن نسبة الاندماج هي شحال كتجيب من الخارج باش كنعن ذاك السيارة وتردها للخارج، احنا كنعنو السيارات، لكن نسبة الاندماج الآن هي في حدود ما بين 30 و40% هذه في هاذ الشركة اللي موجودة في طنجة.

الشركة اللي غادي تكون إن شاء الله موجودة في القنيطرة، ديال "بوجو" غزفغو هاذ نسبة الاندماج من 40% إلى 80% لأن غنبدو ننعنو الموطورات وغبندو ننعنو أجزاء أخرى، ما يمكنش نجيو لهاذ المقام ونقولو أودي احنا كندروس غير البولونات، دابا احنا كندروس الباتريات وكندروس الكابلاج، الكابلاج بوحدو كيخدم لنا تقريبا 25 ألف ديال مناصب الشغل، يعني ما نبخسوش، نقولو كيفاش نزيدو وقدمو بلادنا، خاصنا ندفعو باش هاذ تقومو إذا كان هناك تقويم، ولكن يجب أن نعطي للأمر، قالوا هذاك قيمتها ولا نبخسن الناس أشياءهم، هذا التسريع الصناعي هو الآن الأمل في التحويل الهيكلي لاقتصادنا، هذا التسريع الصناعي هو الأمل في فتح أو في خلق مناصب الشغل والتي من المقرر خلق أكثر من 500 ألف منصب شغل.

هذا التسريع الصناعي هو اللي غزفغو القيمة المضافة ديال الصناعة من 14% إلى 23% باش نوليو إن شاء الله بلاد أو اقتصاد صاعد ما يمكنش لنا نتصورو اقتصاد صاعد ليس هناك فيه قيمة كبيرة للصناعة، هذا التسريع الصناعي، هو اللي غادي يجيب لنا إن شاء الله مراكز للأبحاث في السيارات وفي كل المنظومات التي وقعناها مع الشركاء، كين هناك أكثر من 34 عقد يخص 11 منظومة صناعية، لأن ما كاينش غير السيارات، كاين السيارات، كاين (l'électrochimique)، كاين.. كاين النسيج اللي وقعنا معه حتى هو منظومة والي ما نساوش اللي دابا اللي بدا كيتحرك، كاين منظومات أخرى، كاين هناك أيضا الطائرات، الطائرات قل لي شي بلاد وحدة كنعن الطائرات في العالم؟ ما كايناش، حتى هذوك اللي السميات دياهم (Airbus) راها شركة أوربية، وهذيك (Boeing) شركة

يمكن تحليل مدى نجاعة نموذجنا في النمو على مستوى إحداث فرص الشغل بمعزل عن السياق العالمي والإكراهات المرتبطة بالتحويلات العميقة التي يعرفها العالم ما بعد الأزمة، فالتحول التكنولوجي الكبير الذي يشهده العالم أحدث أيضا تحولات عميقة في جوهر تصورنا لمفهوم النمو وأصبحت صناعة القرار الاقتصادي مهمة بالغة التعقيد، تحفها الضبابية وعدم اليقين فيما يخص مسارات النمو واتجاهات الأسواق، فضلا عن تشابك العوامل المؤثرة في أداء الاقتصاد واختيارات المستثمرين.

خلصت دراسة أمريكية أخيرا إلى أن 60% من نوعية المهن التي ستارس في أفق 2030 لا وجود لها حاليا وأن أيضا ربما 60% من المهن التي نعرفها حاليا سوف تندثر في 2030، هناك تحول تكنولوجي يؤثر بطبيعة الحال على نوعية المهن وعلى سوق الشغل.

إذن سبيلنا في ذلك هو دعم هذا النموذج للاقتصاد ببلادنا والتوجه نحو تسريع الجهود التصنيعية وباقي الاستراتيجيات القطاعية وتوفير الظروف لاستقطاب الاستثمارات الكبرى ودعم المقاولات الصغرى والمتوسطة وإدماج القطاع الغير مهيكمل من شأنه تحسين نسبة النمو، وبالتالي فتح آفاق جديدة في مجال خلق فرص الشغل.

هناك العديد من التدابير صادقم عليها في مشروع قانون المالية السابق لا داعي لذكرها وتصادقون عليها في هذا المشروع التي تدعم المقاولات وتدعم أيضا خلق فرص الشغل من بينها طبعاً "إدماج" من بينها العديد من الامتيازات التي أعطت المقاولات التي تنشأ وتشغل 5 فرص الشغل، من بينها أيضا الآن التوجه الصناعي عبر الإعفاءات المتعلقة بالشركات الصناعية إلى غير ذلك، سوف أمر عبر هذه النقط.

هناك أيضا البرامج التي وضعتها الدولة فيما يتعلق بالتعويض عن فقدان الشغل والتي استفاد منها 21234 مستفيد، وتبلغ مساهمة الدولة في هذا النظام الهام التي تم إحداثه لفائدة الشغيلة 500 مليون درهم، هناك أيضا النجاح الكبير الذي تحققه برنامج مقاولتي والذي تم تسجيل المقاول الناتي عفوا المقاول الناتي الذي تم تسجيل أكثر من 60000 طلب في المقاول الناتي.

السيدات والسادة،

كان هذا تذكيرا مقتضيا بالتدابير التي تم إطلاقها من أجل توفير فرص الشغل لشبابنا علما بأن الحكومة وضعت إستراتيجية متكاملة في إطار برنامجها من أجل معالجة إشكالية التشغيل، إستراتيجية تنبني بالأساس على تقييم ومراجعة كل برامج إنعاش الشغل وآليات الوساطة وتدابير تعزيز القابلية للتشغيل وإطلاق تدابير جديدة تركز على تشجيع روح المبادرة والابتكار لدى الشباب.

من بين أيضا هذه المبادرات التي سوف يتم إطلاقها قريبا هو تفعيل خلق ومواكبة المقاولات المبتدئة والمشاريع المبتكرة والتي خصصت لها 500 مليون درهم، كما أن الحكومة حريصة على توجيه الاستثمار العمومي

لمواكبة التحول الذي تسير فيه بلادنا على مستوى تطوير العرض التصديري، من خلال مخطط التسريع الصناعي ومخطط المغرب الأخضر.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

بقدر حرصها على تحسين حكامه ونجاعة الاستثمارات العمومية، فإن الحكومة حريصة كذلك على تطبيق نفس المقاربة بالأساس على مستوى القطاعات الاجتماعية ذات الأولوية وعلى رأسها التعليم والصحة، فقطاع التعليم استفاد من مجهودات مالية استثنائية خلال السنوات الماضية، 5.78% من الناتج الداخلي الخام سنة 2017، مقابل 5.5 على المستوى الدولي، يعني نفقاتنا في مجال التعليم مقارنة مع إمكانياتنا تفوق المتوسط الدولي، أو فيما يتعلق بالمناصب المالية 20423 منصب برسم الموسم الدراسي 2016-2017 لأن كناخذو 11000 وكزيدو عليها طبعاً ما تم فتحه من مناصب مالية في القانون المالي.

وقد استفاد القطاع من اعتمادات هاذي اللي خاصها تضاف، لأن ملي نتجيوها هنا وتتقولوا ليا أميزانية قطاع التعليم تراجع، أقول لكم لا، ناخذو جميع النفقات المتعلقة بالتعليم، لأن كين اللي في الميزانية تما عندكم كنشوفوها، وكين اللي كيشي مباشرة الأكاديميات التربية والتعليم، باش نكونو غير منصفين ناخذو جميع النفقات المتعلقة بقطاع التعليم ونقارنها من سنة إلى أخرى، ما ننكرش أن القطاع استفاد من اعتمادات مالية هامة منذ إقرار ميثاق التربية والتكوين، مروراً بالمخطط الاستعجالي، إلى أن تم اعتماد الرؤية الاستراتيجية 2015-2030.

فخلال الفترة 2000-2008 استفاد قطاع التعليم من 210 مليار درهم، وانتقل إلى 340 مليار درهم في الفترة 2009-2016، ما يعني أن المعدل السنوي للاعتمادات المخصصة لهذا القطاع ارتفعت من 23 مليار إلى 43 مليار.

كما عرفت ميزانية قطاع الصحة أيضاً ارتفاعاً ملموساً خلال السنوات الأخيرة، منتقلة من 8 مليار سنة 2008 إلى 14 مليار سنة 2017، واستفاد هذا القطاع إضافة إلى ذلك من حوالي 5.7 بين سنتي 2014 و2017 في إطار الدعم المخصص لشراء الأدوية عبر صندوق دعم التماسك الاجتماعي مواكبة لتعميم نظام المساعدة الطبية للمعوزين، يضاف إلى ذلك استفادة القطاع من اعتمادات مالية هامة في إطار الحساب الخاص من منح دول التعاون الخليجي من أجل البناء وتأهيل وتجهيز المراكز الاستشفائية الجامعية.

طبعاً هاذي أرقام ومعطيات بلا ما نزيد في الأرقام، إذا كان هذين القطاعين إلى جانب الشغل يشكلان هاذ 3 ديال الأشياء يشكلان أولوية الأولويات في بلادنا، إذا كان هناك من إمكانيات إضافية يجب رصدها يجب أن نتعاون جميعاً لرصدها، ولكن في نفس الوقت يجب أن نتعاون جميعاً على أن نكون هناك داخل القطاعات حكامه جيدة تستطيع أن تصرف هذه الإمكانيات بفعالية ونجاعة وتحقيق النتائج المرجوة.

أمريكية، واش (Boeing) كتنصع الطائرات في (seattle) بوحدها؟ لا، جميع أجزاء السيارات كيتصنعوا في أكثر من 40 بلد، هذا اللي كيتسمى يعني (les chaines de valeur)، سلاسل، المغرب دخل وأصبح في هذه السلاسل ديال القيمة المضافة، حتى احنا دخلنا، ما نقولش أنه نبخسو أيضاً الأشياء، هناك بداية نواة لصناعة الطائرات في بلادنا، إن شاء الله بفضل إن شاء الله هاذ الشباب الآن اللي خاصو يتوجه أكثر فأكثر ووصلحو التعليم ديالنا ويولي عندنا باحثين حتى احنا إن شاء الله، ويمكن أنه في مجالات أخرى يكون عندنا حضور أقوى في هذا المجال.

مواصلة دعم مخطط المغرب الأخضر بالنظر إلى النتائج الإيجابية التي حققها على مستوى تغيير تركيبة القيمة المضافة، وأنا تكلمت عليه ونعاود نزيد نتكلم عليه، مخطط المغرب الأخضر مخطط ناجح، ساهم في دعم فلاحتنا، ساهم في تقوية مناعتها، ساهم بدعامتيه ديال الاقتصاد ديال المخطط ديال الفلاحة التضامنية والفلاحة المصنعة أن يرفع من إنتاجنا، ساهم في التقليل أو استعمال أفضل للموارد المائية ذاك الشي ديال التثقيب دابا وسعناه، ساهم في توسيع المساحات المتعلقة من الأشجار المثمرة، ساهم أيضاً في التقليل من الأثر ديال التقلبات المناخية، هاذك اللي كان كيدير الفلاحة البورية، عام كتجيه الصابة عام ما كتجيش الصابة، دابا كنوجوهو عبر طبعاً الدراسات إلى زراعات أخرى كترفع أولاً كتكون فيه استقرار للمداخيل وتحسين لمداخيله، لا يمكن أيضاً أن نبخس الناس أشياءهم.

كما ستركز الحكومة اهتماماً على دعم المقاولات وتحفيز الاستثمار وتنافسية الاقتصاد الوطني بشكل عام من خلال تمكين المغرب من ولوج نادي الاقتصاديات الخمسين الأوائل على مستوى مناخ الأعمال والتفعيل السريع لمخطط الاستثمار، خاصة عبر اعتماد ميثاق جديد للاستثمار والإخراج السريع للمراسم التطبيقية للتدبيرين الهامين الذي يتضمنها مشروع قانون المالية لـ 2017 والمتعلقين بتمكين الشركات الصناعية الحديثة النشأة من إعفاء ضريبي كلي من الضريبة على الشركات لمدة 5 سنوات وتوسيع نطاق الامتيازات الممنوحة للمصدرين، كي تشمل المقاولات المصدرة بصفة مباشرة، خصوصاً لما لهذين التدبيرين من أثر كبير على تطوير المقاولات وخاصة المقاولات الصغرى والمتوسطة.

وبما أن التنوع القطاعي وتنوع العرض لا يكفي لتحقيق نمو قوي في مواجهة الصدمات وخاصة الصدمات الخارجية، فلا بد من مواكبته بدعم وتطوير سياسة الانفتاح وتنوع المنافذ والأسواق التي اختارتها بلادنا تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك حفظه الله، وخاصة ما تعلق منها بتطوير الشراكة التضامنية جنوب-جنوب مع دول أفريقيا جنوب الصحراء.

ولا بد أن تركز سياسة الانفتاح التي تهجها بلادنا على استثمار الامتيازات التي تمنحها اتفاقيات التبادل الحر التي أبرمتها بلادنا مع العديد من الدول والتي كان لها أثر على عجز الميزان التجاري صحيح، ولكن تمنح لبلادنا فرصة هامة على مستوى استقطاب الاستثمارات، يجب استغلالها

المنقولة، وهناك المهام المشتركة، هذه فقط المهام الذاتية ديال الجهات، طبعاً غداً خاصنا نسرعو في التحويلات لتحويل المهام ويطابق تحويل المهام من الجهات يواكبها تحويل أيضاً كل الموارد المتعلقة بالجهات.

كما تولي الحكومة أهمية كبيرة لمواصلة الإصلاحات، كإصلاح صندوق المقاصة والإصلاح الجبائي وإصلاح حكمة المؤسسات والمقاولات العمومية وإصلاح التقاعد ومحاربة الرشوة، وهي كلها إصلاحات ستمكنا من تثبيت ثوابت التوازنات المالية والرفع من فعالية وشفافية المالية العمومية وإرساء مبادئ العدالة الضريبية والعدالة في التوزيع وتوفير الأرضية المناسبة لتطوير مختلف الإستراتيجيات القطاعية بما يمكننا من بلوغ الأهداف الملتمزم بها في البرنامج الحكومي على مستوى النمو الاقتصادي والتشغيل والنهوض بالتعليم والصحة وتقليص الفوارق واستهداف الفئات الهشة.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

تلكم كانت أهم الإيجابيات والتوضيحات التي آثرت تقديمها لكم في إطار التفاعل مع تدخلات السادة رؤساء الفرق والمجموعات البرلمانية بخصوص مشروع القانون المالية لسنة 2017.

ولا يفوتني أن أشكركم مجدداً على تعبئكم وتديركم المعقلن لزمناً المناقشة والتصويت على مشروع قانون المالية لسنة 2017 حتى تتمكن من إخراجه في أقرب الآجال وإعطاء الأولوية للبدء في تنزيل البرنامج الحكومي والإعداد طبعاً لمشروع قانون المالية لـ 2018.

ومما لا شك فيه أن الرهانات المطروحة على بلادنا كبيرة ومتشعبة ويأتي على رأسها تحقيق السلم الاجتماعي من خلال التأسيس لتعاقد اجتماعي حقيقي بين الحكومة وباقي الفاعلين الاجتماعيين والاقتصاديين، تعاقد يضع ضمن أولى أولياته جعل كل مواطن ومواطنة يلمس الأثر الإيجابية للحقوق المنصوص عليها في الدستور على معيشته اليومي، ولعل من أهم هذه الحقوق الحق في التعليم والصحة والسكن اللائق والشغل الذي يضمن كرامة العيش، وكلنا متفقون بأن بلادنا قطعت أشواط هامة في مسارها التنموي بقيادة ملكية رشيدة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، لكن نحن متفقون كذلك على أن حجم الانتظارات كبيرة ويتطلب منا ابتداع الحلول السريعة والناجعة للاستجابة لهذه الانتظارات، وقد حان الوقت كي نتوجه بشكل لا رجعة فيه نحو المستقبل الذي ينتظر منا إجابات على إشكالياته وتخطيطاً لأجياله واستباقاً لتطوراتهِ وتوطيداً لثقافة التراكمات الإيجابية.

ومن هذا المنطلق، فلا مناص من إنقاء وتفاعل المستويين المستوي الحكومي الذي عليه أن يبرهن أنه أهل لاستشراف المستقبل والقيام بالإصلاحات المناسبة من جهة ومستوى المبادرة الخاصة وعالم المقاولات الذي عليه أن يبرهن على قدرته على التفاعل إيجاباً مع متطلبات تحديث النسيج المقاولاتي وتقوية التنافسية وتطوير المنتج الوطني من جهة ثانية.

إن تكاتف هاذين المستويين سيكون بمثابة العماد الذي سيقوم عليه الفعل الاستباقي حتى يكون المغرب في الموعد مع الإقلاع الاقتصادي

قطاع التعليم والصحة استفاد بما يفوق 1/3 الاعتمادات المفتوحة لمجموع القطاعات الوزارية و2/3 المناصب المالية المفتوحة برسم مشروع قانون المالية لسنة 2017.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

إن ما أطلقته بلادنا من إصلاحات هيكلية كبرى تشكل أرضية مثلى لتعزيز حكمة ونجاعة والتقائية كل السياسات العمومية وخاصة في المجال الاجتماعي، ومما لا شك فيه أن إصلاح القضاء يشكل قطب الرحي في مسلسل الإصلاحات الكبرى لبلادنا والرامية إلى بناء دولة الحق والقانون وخلق جو ملائم لجلب الاستثمارات وتعزيز النزاهة وضمان استقلال القضاء وحقوق المتقاضين.

كما أن إصلاح القانون التنظيمي لقانون المالية، وأشكركم على دعمكم ومساهمتم في هذا الإصلاح (والسي البار ذاك الحسابات المجمع حتى 2020، راه القانون التنظيمي لقانون المالية كل سنة كينزل شي حويجة وفي 2020 غنكلو ذيك الحويجات كلها) يعد مكسباً كبيراً لبلادنا على مستوى تعميم ثقافة التدبير المرتكز على النجاعة والمردودية والتقييم والمساءلة وخلق التوازن بين الحاجيات التمويلية لمختلف السياسات وبين الإمكانيات المتاحة من خلال برجة متعددة السنوات.

ومما لا شك فيه بأن نجاح هذا الإصلاح الكبير مرتبط ارتباطاً وثيقاً بمباشرة إصلاح شامل وعميق للإدارة يرتكز بالأساس على تعميم الإدارة الرقمية وتبسيط الهياكل والمساطر والتدبير اللامتمركز للموارد البشرية، وهذه كلها تدابير ستمكنا لا محالة من توفير الأرضية من جهة لتدبير أنجع لمختلف الاستراتيجيات التي ستطلقها الدولة ومن جهة أخرى لتحقيق التوازن في التوزيع والالتقائية في البرامج والأهداف.

طبعاً الجهوية لا بد أن أتكلّم عن الجهوية لأنها جاءت أيضاً في كل المداخلات والتدخلات ديال السادة المستشارين والسيدات المستشارات المحترمات، هذه الجهوية التي كانت حلماً والآن أصبحت واقعا كما جاء القانون التنظيمي للجهوية، هناك مبدأ يعتمد فيه توافق كامل هو مبدأ التدرج، بدينا هناك تدرج كل سنة نكرفعو من نسبة التحويلات إلى الجهات ذاك الضريبة على الشركات والضريبة على الدخل كانت 1%-1%، السنة الماضية طلعت من 1% إلى 2%، هذه السنة 3%-3% إلى أن تصبح 5%-5%، زائد ذاك 20% المتعلق ب (les primes) ديال (les assurances).

هدفنا أن في 2021 نوصلو إلى 10 ملايين درهم ديال التحويلات المالية الي غادي تمشي من الدولة المركزية من الجبايات المركزية الي غادي تمشي إلى الجهات.

هذه السنة زائد ذاك 3% و3% ندمم الجهات بمليارين من الدراهم من الميزانية العامة للدولة، يعني الجهات غادي تكون عندها 5.7 مليار درهم، هذا فقط لأن كما جاء في القانون التنظيمي هناك المهام الذاتية، هناك المهام

أجدد تهنئة فريقنا لتجديد الثقة الملكية في السيد الوزير محمد بوسعيد لمواصلة الإشراف على تدبير قطاع الاقتصاد والمالية من أجل تعزيز أورش الإصلاح المالي والاقتصادي، الذي بدأته الحكومات السابقة، مشددا على ضرورة تضافر كافة جهود السيدات والسادة المستشارين المحترمين لإنجاح عملنا التشريعي والارتقاء بمستوى النقاش الهادف والمسؤول داخل هذا المجلس الموقر، مؤكدا أن مسؤوليتنا كبيرة كمثلين للأمة كل من موقعه للمساهمة في تطوير عملنا البرلماني وأخص بالذكر هنا، مشروع قانون المالية، شاكرا للحكومة تفاعلها الإيجابي مع تعديلات البرلمان بمجلسيه، حيث تم إدخال أكثر من 84 تعديل من أصل أزيد من 390 تعديل مقترح من طرف كافة الفرق والمجموعات البرلمانية أغلبية ومعارضة، وهي تعديلات همت على الخصوص ملاءمة النفقات مع الهندسة الحكومية الجديدة والتي تماشيت مع المراسيم التطبيقية التي صادقت عليها الحكومة لتحديد مسؤولية كل وزير وكل كاتب دولة على القطاع الذي يشرف عليه، مشيدا بهذا التفاعل الإيجابي للحكومة، حيث لم يلجأ السيد وزير الاقتصاد والمالية ولو مرة واحدة للفصل 77 من الدستور، وهو ما يعزز المبادرة التشريعية للبرلمان.

السيد الرئيس المحترم؛

قبل الخوض في مناقشة مضمون هذا المشروع الذي اعتبره مشروعاً استثنائياً بامتياز، أؤكد أنه جاء من أجل بلورة رؤية جلالة الملك السديدة والرامية إلى الارتقاء بالمملكة المغربية إلى مصاف الدول الصاعدة عبر صون كرامة المواطن وجعله في صلب الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الماضية فيما بلادنا بكل ثقة، مستحضرين معكم أبرز السياقات التي جاء في إطارها هذا المشروع.

لا بد أن ننوه في فريق التجمع الوطني للأحرار باحترام السيد محمد بوسعيد وزير الاقتصاد والمالية للدستور وللقانون التنظيمي للمالية، بوضع هذا المشروع في آجاله الدستورية والقانونية مباشرة، بعد أن حاز موافقة المجلس الوزاري، وهو المشروع الذي بقي في مجلسنا الموقر مدة زادت عن ستة أشهر كانت مرتبطة أساسا بظروف الانتخابات من جهة وظروف تأخير تشكيل الحكومة من جهة أخرى.

السيد الرئيس المحترم،

على مستوى الاستحقاقات الانتخابية التشريعية الأخيرة ونتائجها التي نوهت بها كافة الأحزاب السياسية الوطنية، والتي أفرزت لنا هذه الأغلبية وهذه الحكومة التي اعتبرناها في فريق التجمع الوطني للأحرار حكومة قوية ومنسجمة، حيث تفاعلنا مع نتائجها في حزب التجمع الوطني للأحرار بشكل متسارع بعد أن قدم رئيسنا الأخ صلاح الدين مزور استقالته من رئاسة الحزب وانتخاب الأخ عزيز أخنوش رئيسا جديدا للحزب في مؤتمر استثنائي كان مشهودا، استجمعنا فيه كل كفاءاتنا وطاقاتنا لبلورة مشروع الأخ الرئيس الجديد للمساهمة في تعزيز مشروعنا الديمقراطي الصاعد. انتهى

الحقيقي.

ولا يخفى عليكم أن مشروع قانون المالية ما هو سوى حقلة بسيطة في هذا المسار ولكن يؤسس للمستقبل أي أنه رغم طابعه السنوي، فإن لديه امتدادات في السنوات المقبلة وفق منظور للنموذج التنموي المتجدد الذي نطمح جميعا لتحقيقه، النموذج القائم على الاستثمار وانعاش القدرة التصديرية والاهتمام بالتصنيع وإعادة التصنيع وحفض التوازنات الاجتماعية والمالية، وهي كلها أعمدة لنموذج ستسعى الحكومة إلى توجيه كافة جهودها من أجل تيسير سبل إنجاحه، ولكن يبقى أكبر الأعمدة وأكبر الأرصدة وأكبر رأسمال هو ثوابتنا الوطنية، ديننا الإسلامي المعتدل ووحدة ترابنا ووحدة وطننا ترابا وشعبا ونظامنا الملكي الذي هو تاج فوق رؤوسنا ونبراسنا ولحمتنا وضامن وحدتنا، هذا كله هذه الثوابت التي تضمن لنا الأمن والاستقرار. والأمن والاستقرار هو الذي يضمن لنا التنمية والتقدم.

وأختم قولني بهذا الدعاء "ربي إجعل هذا البلد آمنا وارزق أهله من الثمرات" صدق الله والعظيم.
والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد وزير الاقتصاد والمالية.

وقبل رفع الجلسة، غير ابغيت نذكر الإخوان أننا غدا على الساعة العاشرة والنصف صباحا على موعد مع جلسة للدراسة والتصويت على الجزء الأول من مشروع الميزانية، ثم إذا صوتنا عليه إيجابا طبعاً غادي نرفعو الجلسة ونعطيو الفرصة للجان للتصويت على الميزانيات الفرعية وغادي نعطي لهم في حدود نصف ساعة، ساعة إلا ربع ثم نرجع مرة أخرى للاستئناف أو لعقد جلسة ثانية للدراسة والتصويت على الجزء الثاني ثم على الميزانية برمتها.

رفعت الجلسة، وشكرا.

ملحق: المداخلات المكتوبة المسلمة لرئاسة الجلسة

مداخلة المستشار السيد محمد البكوري، رئيس فريق التجمع الوطني للأحرار في مناقشة الجزء الأول من مشروع قانون المالية رقم 73.16 برسم سنة 2017

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء وكتاب الدولة المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

الحضور الكرم،

يشرفني أن أتدخل اليوم باسم فريق التجمع الوطني للأحرار لمناقشة الجزء الأول من مشروع قانون المالية رقم 73.16 برسم سنة 2017، كما وافق عليه مجلس النواب، داخل مجلسنا الموقر، وسمحوا لي في البداية أن

العمومية، ولعل نسبة الإنجاز المحددة في 75% من نفقات الاستثمار عند نهاية سنة 2016، والمعلنة في عرضكم السيد الوزير تبقى -في نظرنا- نسبة قياسية مقارنة مع سابقتها من السنوات المالية الماضية.

السيد الرئيس المحترم،

يعتبر مشروع قانون المالية الآلية الأولى لتنفيذ البرنامج الحكومي، ولعل حرص الحكومة على عدم سحب هذا المشروع من أجل تعديل بعض مقتضياته بما يلزم داخل المؤسسة البرلمانية لهو دليل على اهتمامكم وتقديركم لعمل المؤسسة البرلمانية بمجلسها، وهي نقطة تحسب للحكومة مشيدا بانفتاحها على البرلمان بمجلسيه منوهين في هذا الإطار بعمل زملائنا الذين عملوا على إدخال عدد قياسي من التعديلات على هذا المشروع من أجل تجويده، وهو الأمر الذي ينطبق كذلك على مجلسنا الذي أدخل بدوره عددا كبيرا من التعديلات على هذا المشروع الذي سيعود إلى مجلس النواب في إطار قراءة ثانية. إن هذا المشروع إذن سيستمر في مواصلة الإصلاحات وسيعمل على تجسيدها على أرض الواقع، بدءا بالإصلاحات السياسية والدستورية، واستعادة التوازنات الماكرواقتصادية، ومواصلة إنجاز الأوراش الكبرى، وإعادة هيكلة البنيات التحتية، والانكباب على إنجاز سياسات عمومية جديدة لمعالجة مختلف مظاهر الخصاص الاجتماعي، واتباعا بتقليص الفوارق الاجتماعية من أجل ربح تحديات المستقبل في سياق داخلي وخارجي متقلب ومضطرب، لربح معركة التنمية، التي تنتظرنا جميعا.

السيد الرئيس المحترم،

يرى فريق التجمع الوطني للأحرار أن الرهان اليوم هو ربح هذه المعركة، فعدونا المشترك هو الفقر وهي الهشاشة بمظاهرها المتعددة، وأن علاقتنا بالمشارك فينا، هي علاقة مقدسة مبنية على التقدير والاحترام لثوابت الأمة، ومسافاتنا مع مختلف الأحزاب الوطنية الجادة هي مسافة واحدة.

لن نكون محرجين إذا ما نوهنا بمجهوداتكم الجبارة التي قتم بها السيد وزير الاقتصاد والمالية، لإرجاع العافية للمالية العمومية، منذ أن تقلدتم مسؤولية تدبير هذا القطاع في نصف ولاية الحكومة السابقة، والكل على علم بالأزمة الخائفة التي عانت منها ميزانية الدولة آنذاك، بفعل الوضع السياسي للحكومة، وبفعل كذلك ثقل تحملات المقاصة على النفقات في غياب بدائل موضوعية تعمل من جهة على الاستعادة التدريجية للتوازنات الماكرواقتصادية بعد تقليص عجز الميزانية من 7.3% إلى أن وصل اليوم إلى 3%، إلا أننا في فريقنا نرى أن هذه التوازنات محفوفة بمجموعة من المخاطر بفعل بطء تعافي الظرفية الاقتصادية الدولية، وتقلبات أسعار الطاقة، وأعباء تنزيل الإصلاحات الكبرى، وإنجاز الأوراش المهيكلية، لذلك فإن هذه الظرفية فرضت علينا كرفقاء سياسيين طرح العديد من الأسئلة الموضوعية، هل اختياراتنا الاقتصادية صائبة وناجعة؟ ولو أن النتائج المحققة

بتنظيم المؤتمر الوطني السادس بالجديدة الذي كان مؤتمرا تاريخيا ناجحا بكل المقاييس أسس لمسار جديد للحزب.

السيد الرئيس المحترم،

هذا المشروع الديمقراطي الواعد، الذي تمضي فيه بلادنا بكل ثقة، والذي تساهم في تعزيزه كل القوى الوطنية الجادة جاء نتيجة للحراك والدينامية التي أفرزتها مستجدات دستور 2011، والتي تفاعل معها الرأي العام، خلقت نقاشا عموميا وقانونيا ودستوريا واسعا، خاصة بعد ست سنوات من التنزيل، حيث مررنا بامتحان آخر يتعلق الأمر بتعثر مشاورات تشكيل الحكومة، والذي خلق بدوره نقاشا عموميا واسعا، تفاعلنا معه كأحزاب وفعاليات كل من موقعه، فهناك من اعتبره بلوكاجا، نحن اعتبرناه في فريق التجمع الوطني للأحرار تمرينا ديمقراطيا يعزز التميز المغربي.

إن هذا التمرين الديمقراطي جعل الكل يفسر الفصل 47 من الدستور، حسب تصوره وقناعاته، ولم يحسم فيه سوى تدخل جلالة الملك حفظه الله من موقعه كحام للدستور، وللمؤسسات، الذي عين شخصية ثانية من حزب العدالة والتنمية، وهو الدكتور سعد الدين العثماني رئيسا للحكومة، والذي توفقتنا معه، والله الحمد، في تشكيل هذه الحكومة. إننا في فريق التجمع الوطني للأحرار سندعم هذه الحكومة إلى النهاية، وسنشغل مع كافة مكوناتها بكل ثقة وحاس متفاعلين معها بشكل إيجابي على أساس أن الثقة، وتحمل المسؤولية، والجدية في العمل، هي عنوان عملنا وعنوان المرحلة المقبلة، نتقاسم فيها مع شركائنا حلو ومر التدبير الحكومي.

هاته هي أخلاقنا السياسية، وهذا هو منهجنا في التدبير الحكومي، ولعل التجربة التي راكناها في مجال تدبير الشأن العام لمدة تفوق 40 سنة، بينت باللموس أن علاقتنا مع شركائنا السياسيين والاقتصاديين متميزة، مبنية على الاحترام والتقدير وعلى خدمة الوطن، ولعل تاريخنا الحافل بالإنجازات، شاهد على تلك المواقف الشجاعة والواضحة.

السيد الرئيس المحترم،

إن الآثار الناجمة عن تأخر المصادقة على مشروع قانون المالية، والتي تمت إثارها من طرف البعض، تبقى بالنسبة لنا، آثارا مبالغ فيها، وتفتقد إلى الموضوعية، ولا تستند إلى أي معيار علمي دقيق ولا على أي نتائج قياس الأثر، مستندة على منهجية علمية واقتصادية دقيقة، فعلى خلاف ذلك قامت الحكومة خلال هذه الفترة الفاصلة، باعتماد مختلف الإجراءات القانونية والتنظيمية المنصوص عليها في هذه الظروف الاستثنائية على توفير كافة الإمكانيات المادية لكي تواصل مختلف الإدارات والمؤسسات العمومية عملها بشكل عادي، بما فيها الشق المرتبط بأداء ما تم إنجازه من استثمار حيث تم فتح الاعتمادات واستخلاص النفقات وفق مقتضيات القانونية المؤطرة بمقتضى القانون التنظيمي للمالية، الذي يبقى بالنسبة لنا في فريق التجمع الوطني للأحرار إنجازا تشريعيًا مهمًا وثورة هادئة لتحسين أداء ماليتنا

الانخراط في بناء مغرب المستقبل، المغرب الذي يوفر الكرامة لكافة ساكنيه.

السيد الرئيس المحترم،

إن مشروع قانون المالية الذي نحن بصدد مناقشته من خلال اطلاعنا على الوثائق التي وزعتم علينا، والذي أشكركم عليها وعلى أهمية المعلومات المتضمنة فيها والتي تعكس سعيكم نحو إعطاء ما يكفي من المعلومات لفائدة المؤسسة التشريعية، وإحاطتها بكافة الموارد والنفقات وكيفية استيفائها وإنفاقها وفق سياسات عمومية مضبوطة وموزعة على شكل ميزانيات للتسيير والاستثمار مدققة، بما فيها الدين العمومي، لذلك فإن مداخلتي ستركز على مناقشة هذا الجزء الأول من خلال تبني المنهجية التالية:

- مستجدات مشروع قانون المالية 2017؛

- الفرضيات التي بني على أساسها هذا المشروع؛

- الاستثمار العمومي وسبل توطينه؛

- مواصلة إنجاز مختلف الاستراتيجيات الوطنية.

السيد الرئيس المحترم،

يواصل مشروع قانون المالية 2017، اعتماد منهج الإصلاح المؤسساتي عبر اعتماد منظومة جبائية جديدة تهدف إلى مواصلة مختلف الإصلاحات المفتوحة وهي:

- التخفيف من العبء الضريبي على الشركات لتشجيع الاستثمار، وهنا لا بد أن أشكر الحكومة على تعبئتها لمساعدة المقاول الوطنية، عبر توزيع ما مجموعه 11.500 مليار من خزينة الدولة كاسترداد من الضريبة على القيمة المضافة، وهو مجهود استثنائي لدعم المقاول وضح السيولة فيها، وهو مجهود تحملت أعباءه هذه الحكومة بعد تراكم كبير؛

- الإعفاء الضريبي للطيران التجاري من أجل دعم قطاع النقل الجوي ودعم السياحة؛

- تنزيل متأتي للإصلاح الضريبي على القيمة المضافة؛

- محاربة التملص الضريبي وإدماج القطاع غير المهيكل في المنظومة الضريبية، وعلى الخصوص الفوضى المنتشرة، في القطاع الصحي وNoir في المصحات الخاصة؛

- التوحيد التدريجي للضريبة الداخلية على السجائر؛

- السعي نحو تعزيز العدالة الجبائية والمالية؛

- فتح ورش إصلاح نظام التمبر في اتجاه إصلاح نظام التسجيل وتأهيله.

هذه المستجدات مجتمعة سيكون لها آثار مباشرة في اتجاه التقليل من الفوارق المالية والاجتماعية، وتعزيز مداخل الدولة، وستساهم بكل تأكيد

اليوم تبقى إيجابية عبر على جزء منها هذا المشروع، حيث انخفض العجز إلى حدود 3%، وارتفعت تقديرات نسبة النمو لتستقر في حدود 4.5%.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

نتائج مهمة جدا تعبر عن شجاعة وجرأة الحكومة في معالجة مختلف الاختلالات الماكرواقتصادية، عبر الإجراءات المالية والاقتصادية المعتمدة، والتي ساهمت في مواصلة مختلف الأوراش المتنوعة، إنها مناسبة لكي نشكر الحكومة على هذه الإنجازات الطموحة والمستحقة والتي ستجعلنا نسير في ركب الدول الصاعدة، إنجازات تسجل لهذه الحكومة، وهي فرصة لنا في التجمع الوطني للأحرار لكي نشكر كذلك كافة مدراء وأطر وموظفي مختلف مديريات وزارة الاقتصاد والمالية على مجهوداتهم الجبارة ومساهماتهم في تحقيق هذه النتائج منوهين بعملهم في الحفاظ على الأمن المالي لبلدنا.

السيد الرئيس المحترم،

صواب الاختيارات الاقتصادية والمالية وشجاعة اتخاذ القرارات السياسية المناسبة والتي تتحلون بها السيد وزير الاقتصاد والمالية في مواجهة مختلف الاختلالات، كانت بالنسبة إلينا الجواب الصريح لكل من شكك فيها أو حاول انتقادها عبر التنقيص من نموذجنا التنموي، وهو السؤال الذي طرحناه بكل صراحة على السيد رئيس الحكومة أثناء مناقشة البرنامج الحكومي، وقد تلقينا الجواب عليه، من خلال العرض القيم الذي تفضلتم به، السيد الوزير، حيث أكدتم فيه على أنه لا وجود لأي مشروع تنموي يكون معزولا عن المؤشرات الخارجية، كما أنه يستحيل بناء مشروع تنموي جديد بمعزل كذلك عن الاقتصاد المعرفي المبني على تأهيل العنصر البشري، لذا أصبح من اللازم اليوم، الحفاظ على نموذجنا التنموي وتعديله عبر إعادة بناء أولوياته وفق التطور الجديد الذي يتبناه جلالة الملك للتنمية البشرية الذي يبقى رائدا، وذلك عبر دعم الكفاءات من خلال تشجيع المبادرة الحرة والإبداع، اللذان يساهمان بكل تأكيد في خلق الثروة باعتبارها الآلية الوحيدة والناجعة لخلق الاستثمار والتقليل من البطالة.

السيد الرئيس المحترم،

يبقى مشروع قانون المالية هو الآلية الدستورية والقانونية لتنفيذ مختلف السياسات العمومية، وإنجاز الأوراش الكبرى وبلورة مختلف الاستراتيجيات الوطنية من خلال سياسات قطاعية منتجة، وهو الدافع الأساسي الذي سيحصن نموذجنا التنموي ويطوره.

نرى في فريق التجمع الوطني للأحرار أن الثقة، هي مفتاح النجاح، وهي الضامن للاستمرار تعاقداتنا مع هذه الأغلبية التي ساهمت في تشكيلها، لتكون أغلبية منسجمة وقوية، ومریحة، الثقة تبدأ بين مكوناتنا كأغلبية أولا، والثقة كذلك في الفاعل الاقتصادي، والثقة كذلك في قدرتنا كمغاربة على تجاوز كل المعضلات، والثقة المتبادلة بيننا وبين شركائنا الاقتصاديين والاجتماعيين في الداخل والخارج، والثقة أخيرا في قدرتنا جميعا على

السيد الرئيس المحترم،

إن فريق التجمع الوطني للأحرار سيدافع باستماتة على تحقيق هذه المرتكزات، مادامت تتقاطع مع البرنامج الحكومي، وسيدفع في اتجاه التسريع من وتيرة الإنجاز، لذلك فإن الفرضيات التي تأسست لإنجاز أهداف مشروع قانون المالية 2017، والتي روعي فيها الظروف الداخلية والخارجية، تبقى في نظرنا مقبولة وموضوعية وهي:

- تحقيق نسبة النمو في نسبة 4,5 %؛

- تقليص عجز الميزانية إلى حدود 3%؛

- التحكم في نسبة التضخم في 1,7 %؛

- سنة فلاحية جيدة.

- التحكم في النفقات عبر اعتماد الإجراءات التالية:

- التحكم في كتلة الأجور؛

- ترشيد تدبير الإدارة من خلال تبني سياسة تخفيض النفقات المتعلقة

بالدراسات لتشجيع الخبرات الوطنية المتوفرة لدى الإدارة وتحفيزها؛

- تقليص النفقات المخصصة لشراء وكراء السيارات مع إمكانية اللجوء

إلى التأجير التمويلي؛

- تخفيض النفقات المرتبطة بالإقامة والفندقة والاستقبال؛

- تحسين فعالية نفقات الاستثمار.

السيد الرئيس المحترم؛

إن هذه الفرضيات تبقى معقولة، وأن الحديث عن نسبة النمو في 3% بالنسبة لقانون المالية 2016 يبقى في نظرنا غير واقعي، لأن السنة كانت سنة جفاف، وسنة الانتخابات، كما أننا نعي جميعنا ظروف تنفيذ ميزانية 2016.

إن تقليص العجز عملية متواصلة، ومشجعة من خلال اعتماد سياسة التحكم في النفقات ومواصلة إصلاح صندوق المقاصة، وتعزيز أسلوب الحكامة في التدبير وتنويع مصادر الدخل، وتنزيل الإصلاحات الجبائية التي جاءت بها المناظرة الوطنية لإصلاح الضريبة، في هذا الإطار نطالب في فريق التجمع الوطني للأحرار بإصلاح شامل لمدونة الضرائب وإعادة النظر في منظومة الإعفاءات واعتماد منطق الأولويات التي تتقاطع مع الإصلاحات المرجحة، والتي جاءت في البرنامج الحكومي، أما بخصوص التحكم في التضخم فهو يعتمد على تشجيع الطلب الداخلي، وحماية القدرة الشرائية، والعمل على الزيادة في الأجور، إفرازات كلها تذهب في اتجاه التحكم في التضخم، وتحسين مداخيل الدولة خصوصا بالنسبة للضريبة على القيمة المضافة، متسائلين في هذا الإطار عن أثر تحرير الدرهم على التضخم؟ دون أن ننسى في هذا الإطار ارتفاع نسبة الاحتياط من العملة إلى أكثر من 5 أشهر، منوهين في هذا الإطار بإجراءاتكم السيد الوزير التي قمت بها

في خلق الثروة وتحريك الدورة الاقتصادية، والتي سيكون لها أثر مباشر على التقليص من معدلات البطالة.

السيد الرئيس المحترم،

لا بد أن نناقش الفرضيات التي بني عليها مشروع قانون المالية الاستثنائي 2017، والتي ستعمل بموجبها الحكومة على بلورة المرتكزات الأساسية المرتبطة به، لذا نرى في فريق التجمع الوطني للأحرار أن هذه المرتكزات تأسست على:

- تسريع وتيرة هيكلة الاقتصاد الوطني، عبر التركيز على التصنيع وتنويعه ليتجه نحو الصناعة الغذائية، لإنجاح الدعامة الثانية للمخطط المغرب الأخضر، ذلك أن هذا المخطط خلق دينامية جديدة في الاقتصاد الوطني، حيث ساهم في جعل الاقتصاد الفلاحي يتحرر من الأمطار بفعل تنوع الإنتاج الوطني، نفس الأمر ينطبق على مخطط أليوتيس، وهو المنحنى الذي جسده الاتفاقية التي تم التوقيع عليها مؤخرا في المعرض الدولي للفلاحة بمكناس.

- تعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني وإنعاش الاستثمار الخاص عبر تنويع آليات خلق الثروة وتفعيل مخطط محاربة الاقتصاد غير المهيكل وخلق بدائل حقيقية للاقتصاد الحدود وتفعيل مخطط المقاول الذاتي، وتشجيع المبادرة الحرة وتحسينها، مع تشجيع المؤهلات البشرية عبر إرساء دعائم التكوين المستمر وإعادة النظر في عمليات التحفيز، وفي هذا الإطار يجب على الأبنك كذلك أن تنخرط بكل مسؤولية في دعم هذه التنافسية وتشجيعها.

- تأهيل العنصر البشري، عبر جعل المواطن شريك أساسي في مختلف السياسات العمومية لتدعيم المقاربة التشاركية، مع كل المواقع، لكونه مساهما أساسيا وفعالا، في تنزيل هذه السياسات وفق منهج يعتمد على الحكامة، لذلك فإن العنصر البشري يحتاج اليوم تأهيلا شاملا في مداركه العلمية والمعرفية، عبر التكوين والتكوين المستمر وعبر الانفتاح على مختلف التجارب العالمية، الشيء الذي يفرض على الحكومة اليوم إعادة النظر في مشاريع المبادرة الوطنية البشرية لترقى إلى المستوى المطلوب، دون الاكتفاء بمشاريع ذات صبغة روتينية انتهت صلاحيتها، تستهلك في التسيير أكثر ما تستهلك في الاستثمار البشري.

- المضي في ترسيخ آليات الحكامة المؤسساتية، من خلال تفعيل مضمون الاستراتيجية الوطنية لمحاربة الفساد، وتعزيز دولة الحق والقانون والمؤسسات عبر إعادة بناء مؤسسات الحكامة وإعادة هيكلتها وفق رؤية البرنامج الحكومي، مع تعزيز تخليق الحياة العامة، عبر تفعيل مؤسسة الوسيط، وإحداث المؤسسة الوطنية للزراعة، تفعيل الهيئة المركزية لمحاربة الرشوة، المجلس الأعلى للجالية، مجلس المنافسة، وباقي المؤسسات الأخرى المرتبطة بتعزيز مبدأ التخليق في الحياة العامة.

رفع حصتها من موارد الضريبة على الشركات، والضريبة على الدخل من 2% إلى 3%، تنضاف إليها اعتمادات الميزانية العامة المقدرة بـ 2 مليار درهم، ما مجموعة 5,2 مليار، تم تحويلها للجهات لتمكينها من ممارسة اختصاصاتها الواسعة المضمنة في القانون التنظيمي للجهات؛

- رفع الاعتمادات إلى الأقاليم الجنوبية وفق النموذج التنموي الجديد الذي وافق عليه صاحب الجلالة.

السيد الرئيس المحترم،

إن الحكومة اليوم مطالبة بالتوجه نحو الاهتمام بالقطاعات التي توفر الخدمة العمومية، والتي لها صلة بالسكان المعوزة، لاسيما في مجال الصحة التي لازالت تعاني من الخصاص رغم الجهود المبذولة خلال الولاية الحكومية السابقة، والتي تقتضي اليوم من السيد وزير الصحة بذل مجهودات مضاعفة وتدخلا عاجلا لتأهيل العنصر البشري وتكوينه حيث سندعم بقوة مواصلة أورش الإصلاح المفتوحة في قطاع الصحة ممثين الإجراءات الجبائية التي جاء بها هذا المشروع، والذي سيحاصر المتاجرين بصحة المواطن، مطالبينكم بضرورة تعزيز مراقبة المصحات الخاصة التي تبتز المواطن بالNOIR، مؤكداين لكم أن إشكالية قطاع الصحة، هي إشكالية تدبير الزمن والضمير المهني المسؤول وليست إشكالية موارد، وبالتالي يجب معاقبة من لا يتحمل مسؤوليته في تحسين أداء هذا المرفق اللصيق بالمواطن.

أما مجال التعليم، فإنه يبقى أولوية الأولويات بعد قضية وحدتنا الترابية، وله صلة بتطوير اقتصاد المعرفة ومنظومة القيم، واختلالاته عميقة وهيكلية تراكت عبر السنين، لا بد إذن أن نتجند جميعا؛ حكومة وبرلمانا وجمعيات المجتمع المدني للاجتهد أكثر من أجل إحداث التغييرات العميقة المطلوبة اليوم لوضع المنظومة التربوية على سكتها الصحيحة.

السيد الرئيس المحترم،

لا بد أن نقف وقفة إجلال وإكبار لقواتنا المسلحة الملكية الباسلة المرابطة في الحدود، والمتواجدة لحماية السلم والسلام في العالم بأسره، وقفة إجلال وإكبار لقائدها الأعلى جلالة الملك محمد السادس حفظه الله، مؤكداين بهذه المناسبة أن الملكية في المغرب هي العمود الفقري لنظام الحكم في هذا البلد، وهي الساهرة على صيانة وترسيخ الهوية الدينية والحضارية بالمغرب، وهي صام الأمان وضامنة الأمن والاستقرار والوحدة والتعددية، كما ظلت وستظل سدا منيعا في وجه التطرف وكل المحاولات اليائسة التي تحاول عبثا اختراق نموذجنا المتميز، وفي هذا الإطار لا بد أن ننوه كذلك بالمقاربة الأمنية الاستباقية التي اعتمدها والتي ساهمت في تفكيك 46 خلية إرهابية، والتصدي إلى أكثر من 170 محاولة إرهابية، متضامنين في هذا الإطار مع ضحايا الإرهاب والعدوان الغادر على رجال الجيش الملكي والأمن الوطني، وعلى الخصوص جنودنا البواسل الذين راحوا ضحية الهجوم الجبان في جمهورية إفريقيا الوسطى، وهم يدافعون باستماتة عن مبادئ الأمم المتحدة

لاسترداد الأموال المهربة في إطار المصالحة الضريبية، وتأنجها الإيجابية على احتياطي بلدنا من العملة الأجنبية.

السيد الرئيس المحترم؛

إن أهم التدابير التي جاءت في هذا المشروع، نراها في فريق التجمع الوطني للأحرار مشجعة وهيكلية، همت على الخصوص توطيد الاستثمار العمومي عبر تخصيص حوالي 190 مليار درهم لمواصلة إنجاز الأورش الكبرى، وتفعيل مختلف الاستراتيجيات القطاعية، أبرزها: بداية تفعيل مخطط إصلاح الاستثمار الذي تم عرضه أمام جلالة الملك والذي أعطى تدابير تحفيزية للمستثمرين والشركات، وفي هذا الإطار نطالب الحكومة أن تجتهد أكثر لإعادة توزيع الاستثمار العمومي على الجهات، وتوجيه أكثر نحو المناطق الجبلية والنائية لتدارك الخصاص فيها، وجعل الجهات الأكثر فقرا تستفيد منه لرفع التهميش والهشاشة مطالبينها بإخراج وكالة تنمية الأقاليم الجبلية إلى حيز الوجود، في أفق بناء مجتمع ديمقراطي متوازن على المستوى المحلي والاجتماعي، حيث يتركز هذا البرنامج على:

- تمكين الشركات الصناعية حديثة النشأة من إعفاء ضريبي كلي من IS لمدة 5 سنوات خاصة الشركات المصدرة (لتشجيع مخطط المغرب الأخضر)؛

- تحفيز المجموعات الاقتصادية (Holding) عبر الانخراط في البورصة؛

- مواصلة تحديث القطاع المالي؛

- إحداث 23748 منصب شغل؛

- إحداث 12910 متعاقد (الأكاديميات)، مع العمل على تعميمه لتدارك الخصاص في جل القطاعات الحكومية والمؤسسات العمومية؛

- إقرار الإعفاء بالنسبة لمهمة التدريب في حدود 6000,00 درهم؛

- تفعيل صندوق تشجيع خلق ومواكبة المقاولات المبدعة والمبتكرة للمشاريع (500 مليون درهم) كغلاف مالي، إجراءات أخرى شملها هذا المشروع المرتبط بمجال التنمية القروية والجماعية، والتي لا يسعنا داخل فريق التجمع الوطني للأحرار إلا أن نثمنها؛

- توفير العقار من أجل إنجاز أحياء صناعية خاصة بالمقاولات الصغرى والمتوسطة؛

- دعم قطاع العقار باعتباره المحرك الأول للدورة الاقتصادية؛

- تفعيل البرنامج المحلي للعالم القروي والمناطق الجبلية والمغزولة، عبر إجراء مخطط العمل المندمج والذي تمت إعادة أولوياته وفق رؤية جلالة الملك؛

- تفعيل الجهوية، عبر تقوية الموارد المالية للجهات، والذي يمكن من

الدستوري للمصادقة. ناقش مقتضيات مشروع قانون المالية في وقت فتحت فيه الاعتادات اللازمة ليس فقط لتسيير المرافق العمومية ولكن كذلك اعتادات للاستثمار بناء على تفسير مخطط للفصلين 75 من الدستور و50 من القانون التنظيمي للمالية.

في الحقيقة، ناقش ونحن نتساءل عن جدوى هذه المناقشة والمصادقة على أهم آلية لتنفيذ السياسات العمومية والمراقبة التشريعية لهذه السياسات؟ في الوقت الذي وضعت فيه المؤسسة التشريعية أمام الأمر الواقع لتضفي المشروعية الدستورية على العمل الحكومي.

لقد كنا ننتظر أن تحكّم مشروع قانون المالية لسنة 2017 رؤية توجيهية تؤطر لاستراتيجيات عمومية بأهداف محددة في الزمان. إلا أن هذه الرؤية وإن حضرت في بعض الاستراتيجيات والبرامج القطاعية، لكن تظل دون تناغم والتفائية بينها وأحياناً داخل نفس القطاع، هذا من حيث الشكل. أما من حيث المضمون فنحن أمام مشروع قانون مالية بشكل ترجمة تديرية لمدة سنة لأهم توجهات البرنامج الحكومي، وبالتالي كان بديهياً أن يعكس مشروع هذا القانون تناقضات وعدم انسجام البرنامج الحكومي بين شعار التحول الهيكلي لاقتصاد الوطني وتكريس الاستمرارية في واقع الحال.

- قانون مالية يغيب المقاربة الاجتماعية رغم شعار تأهيل رأس المال البشري وتقليص الفوارق الاجتماعية والمالية لفائدة التوازنات الماكرواقتصادية؛

- قانون مالية غير رؤية شمولية ومدججة للاستراتيجيات القطاعية والاو را ش الكبرى؛

- مشروع قانون مالي ضيع الأولوية بعدم ترتيبه للأولويات في تحقيق مجموعة من الأهداف كالتركيز على التسريع الصناعي ودعم القطاع الخاص وتأهيل الرأس المال البشري، والتحكم في الإطار الماكرواقتصادي والارتقاء بمناخ الأعمال وخلق الثروة، حتى تتمكن من الرفع من مستوى النمو وخلق مناصب شغل والاستجابة للمطالب الاجتماعية؛

- قانون مالية كسابقه، أبدع في إرضاء لوبيات الضغط الاقتصادية داخل المغرب، دون أن ينطلق من حاجيات المواطنين، ولا أدل على ذلك من الإعفاءات والامتيازات الممنوحة لفائدة لوبيات العقار المستفيدين، حيث استفادت النشاطات العقارية بمبلغ 14.45 مليار درهم سنتي 2015 و2016 على حساب قطاعات منتجة للثروة قادرة على خلق مناصب الشغل، وهو ما يكشف زيف الخطاب حول تشجيع القطاع الصناعي. وللإشارة فإن النفقات الجبائية التي توجه بنسبة 60% لوبيات العقار تضيع على الخزينة العامة 4% من الناتج الداخلي الخام... والأدهى من ذلك أن هذه النفقات الجبائية يتم اجترارها سنة تلو الأخرى دون دراسة جدواها وتأثيراتها السوسيو اقتصادية، خاصة على مستوى خلق مناصب الشغل وعلى تحسين عيش المواطنين؛

وقوانينها المدافعة عن السلم والسلام.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء وكتاب البوالة المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

الحضور الكريم،

وأخيراً فإن فريق التجمع الوطني للأحرار يستنكر وبشدة أسلوب الإسفاف والوعيد الذي سمعناه اليوم والصادر عن أحد مكونات مجلسنا الموقر التي كنا دائماً نحتزمها، يبقى في نظرنا أسلوباً منحطاً متجاوزاً عدماً لا يخدم مسارنا الديمقراطي الصاعد مؤكداً لكم أن وزراء التجمع الوطني للأحرار حاضرون وباستمرار داخل هذه المؤسسة الموقرة منفتحة على مقترحاتها، يقودون اليوم ثورة إصلاحية كبيرة في القطاعات التي يشرفون على تديرها، ثورة خضراء تتجسد في مخطط المغرب الأخضر الناجح بشهادة المهنيين ومختلف الفاعلين، و ثورة صناعية تتجلى في مخطط التسريع الصناعي (Emergence) المشهود بفعاليتها ونجاحها، مبرزا لكم أن وزراء التجمع لا يأبهون بالأصوات النشار ولا بأعداء النجاح، لذلك سنصوت بالإيجاب على هذا المشروع، انسجاماً مع مبادئنا وقناعاتنا ووفاء لتعهداتنا التي عبرنا عنها أثناء تشكيل الأغلبية التي أفرزت لنا هذه الحكومة، طالبا من كل الفرقاء الانخراط والدعوة إلى تعبئة جماعية لحماية بلدنا من كل الفتن والمؤامرات المحدقة بنموذجنا التنموي الصاعد المحسودين عليه، مبرزين أن تبني فضيلة الحوار بين كافة مكوناتنا والانفتاح على المعارضة الوطنية بنهج مقاربة تشاركية حقيقية معها هما العاملان الأساسيان الضامنان للسلم الاجتماعي وفق رؤية جديدة تحدد الأولويات، وهي المقاربة التي تؤمن بها داخل فريق التجمع الوطني للأحرار مشددين على ضرورة تعزيز الثقة فيما بيننا كرفقاء سياسيين في الأغلبية، تعزيز الثقة فيما بيننا أغلبية ومعارضة، تعزيز الثقة كذلك في إيماننا وقدرتنا على النهوض بمغربنا جميعاً، مغرب الشموخ والعزة، عبر حماية المقدس والمشارك الذي يجمعنا كغاربة ويعزز وحدتنا.

وفقنا الله جميعاً لما فيه خير الصالح العام تحت القيادة الرشيدة لمولانا أمير المؤمنين جلالة الملك محمد السادس حفظه الله.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

تدخل المستشارة السيدة أمال العمري، رئيسة فريق الإتحاد المغربي للشغل

في المناقشة العامة لقانون المالية برسم سنة 2017

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

بداية يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق الإتحاد المغربي للشغل لمناقشة مشروع قانون المالية 2017، وقد مرت ستة أشهر على التاريخ

وشاملة على مقاربات إحصائية وحلول ترقية تدر الرماد في العيون على واقع اجتماعي مرير. حيث لم يلمس المواطنون أي تغيير في السياسات العمومية بل أن الوضع الراهن يشهد تراجعاً طالت عدداً من المكاسب الاجتماعية التي تنعكس سلباً على متطلبات العيش الكريم. وتدهور القدرة الشرائية بنسبة 9.79% إلى حدود نهاية 2016. وحسب توقعات المندوبية السامية للتخطيط فإن الأسعار في 2017 سترتفع بنسبة 2.1%. مما سيزيد في انخفاض القدرة الشرائية للموظف في ظل تجميد الأجور. خاصة وأن أجورهم عرفت نقصاً بنسبة 2% بسبب الزيادة في الاقتطاع لفائدة نظام المعاشات المدنية الذي سيبلغ 4% في فاتح يناير 2019، والذي مررت به الحكومة السابقة في خرق تام لمنهجية الحوار وضداً على الحركة النقابية.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون،

إن تحقيق التنمية المستدامة رهين بمدى تأهيل بلادنا للعنصر البشري وتحسين مردودية الموارد البشرية عن طريق التكوين والتكوين المستمر وإعادة النظر في منظومة التعليم، ولعل مناصب الشغل المخصصة لرفع هذا التحدي لخير مؤشر على أن المشروع الحكومي لا يوفر شروط رفع تحدي التنمية.

فعلى مستوى مناصب الشغل في الوظيفة العمومية والمحددة في 23768 منصب مالي (وهي للتذكير ليست مناصب شغل صافية بالنظر لكون المحالين على التقاعد لا يتم تعويضهم) لا تستطيع تعويض النقص المهول على مستوى الموارد البشرية لهياكل الدولة وخاصة بالنسبة للقطاعات الاجتماعية، وللتذكير فإن المناصب المحدثة برسم سنة 2017 تبقى أقل من تلك المحدثة برسم سنة 2016.

وعلى مستوى التوزيع القطاعي لمناصب الشغل، نسجل كذلك التناقض بين طموحات البرنامج الحكومي، وما جاء به مشروع قانون المالية 2017، الذي قلص من عدد مناصب الشغل مقارنة مع السنة السابقة، خاصة في قطاعات حيوية واستراتيجية كاللعموم والتعليم والصحة والتشغيل والاتصال والثقافة.

في الوقت الذي تعتبر فيه قضية التشغيل قضية استراتيجية كان يفترض أن تحظى بالأولوية خاصة أمام رهان الحكومة في تخفيض نسبة البطالة من 9% إلى 8%، وبالنظر لما يعرفه القطاع الصناعي الوطني من نزيف من خلال إغلاق المعامل والمقاولات وتسريح الآلاف من العمال.

فلا يعقل أن يتم تخصيص 1500 منصب مالي لقطاع الصحة في وقت يعاني فيه القطاع خصاصة موهولة في الموارد البشرية (9000 طبيب و6000 ممرض)، كما لا يمكن لميزانية لا تتجاوز 14 مليار أن تصحح الاختلالات

- قانون مالي لم يخصص لميزانية الاستثمار سوى 6% من الناتج الداخلي الخام، وهي نسبة جد ضعيفة، ولا تمكن من خلق نمو اقتصادي ولا من خلق مناصب شغل كافية. علماً أن 50% من هذه الميزانيات لا تستهلك (قانون المالي 2013 كنموذج)؛

- قانون مالي أرادت له الحكومة أن يسجل تراجعاً في الكتلة الأجرية أو نفقات الموظفين، مما يعكس تجميد الأجور وتراجع التوظيف، إجراءات من شأنها تعميق أزمة نظام المعاشات المدنية؛

- قانون مالي يحقق تراجعاً في نسبة التوظيف في الوظيفة العمومية، وهي أضعف نسبة في الدول المجاورة. ويصر على إدخال الهشاشة للقطاع العام عبر إجراءات دخيلة على القطاع كالعقد في قطاعات حيوية واستراتيجية كاللعموم، دون أكثر من جودة التعليم ووضعية العاملين به؛

- قانون مالي يكرس اللامعالية الجبائية مبتعداً بذلك عن السعي نحو العدالة الاجتماعية والإصرار على تحميل الضغط الجبائي كاهل الموظفين والمستخدمين وعموم الاجراء، إذ لم تتم الاستجابة لمطالب الفرقاء الاجتماعيين بتخفيض الضريبة على الدخل خاصة في ظل تجميد الجور والارتفاع المهول في الأسعار، في الوقت الذي تبقى الحكومة عاجزة على توسيع قاعدة الملتزمين وفرض ضرائب على كبار الميسورين من قبيل الضريبة على الثروة.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون،

إن مضمون مشروع قانون المالية 2017 كآلية تنفيذية للبرنامج الحكومي وبتكريسه للاختيارات الاقتصادية والاجتماعية السابقة وافتقاده للحس والبعد الاجتماعي يساهم في تأزيم الوضع الاجتماعي، حيث أصبح الاحتقان الاجتماعي يشكل تهديداً حقيقياً للسلم والاستقرار بالمغرب.. في الوقت الذي طالب الاتحاد المغربي للشغل ومعه الحركة النقابية بإشارات قوية اتجاه الطبقة العاملة والفئات الشعبية من شأنها تصفية الأجواء في إطار مصالحة اجتماعية واسعة يستمر مشروع القانون المالي في تبني سياسات اقتصادية ولا شعبية تستهدف الطبقة العاملة وعموم المأجورين في قدرتهم الشرائية والانصياع والرضوخ للسياسات التقشفية المملاة من المؤسسات المالية الدولية التقشفية التي تضرب في العمق الخدمة العمومية والقطاعات الاجتماعية الاستراتيجية وفي مقدمتها التعليم والصحة والتشغيل، حيث نلاحظ الضعف الكبير في كل الاعتمادات المرصودة لهذه الوزارات حسب مشروع قانون المالية 2017، الأمر الذي كان قد نبه إليه المجلس الأعلى للحسابات في تقريره الأخير في الوقت الذي تعتبر فيه هذه القطاعات حيوية واستراتيجية في بناء النموذج التنموي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، قطاعات تحتاج إلى إصلاح مبني على مقاربات اجتماعية شمولية

وان ترددي الأوضاع الاجتماعية وحدة درجة الاحتقان الاجتماعي، وتذمر المواطنين من المستوى المتدني للخدمات الاجتماعية خصوصا على مستوى قطاع التعليم والصحة والسكن والولوج السليم للمرافق الإدارية وغيرها، يتطلب إجراءات استثنائية لم نلمسها في هذا المشروع. كما أن الاحتجاجات والإضرابات التي تعرفها بلادنا، وخاصة الحراك الاجتماعي في منطقة الريف على قاعدة مطالب، تظل في جوهرها ذات صبغة اجتماعية تنادي بالحق في التشغيل والاستفادة من الخدمات، وعدم التمييز المجالي ووضع حد للإقصاء والتمييز، تفرض إعادة النظر في المقاربة الأمنية المعتمدة، والاستجابة الفورية للمطالب على قاعدة الحوار وتغليب مصالح المواطنين والمواطنات وفي مقدمتهم الطبقة العاملة انسجاما مع الخيار الديمقراطي، حتى يتمتع الجميع في هذا البلد بالأمن والحرية والكرامة والمساواة وتكافؤ الفرص ومقومات العيش الكريم.

التي يعرفها الوضع الصحي في المغرب في غياب تغطية صحية لنصف المواطنين. وعدم تفعيل السليم لنظام المساعدة الطبية (بطاقة الريميد). وفي الوقت الذي رفعت فيه الحكومة شعار اصلاح الإدارة وتعزيز آليات الحكامة المؤسسية، نسجل تغييب مشروع قانون المالية 2017 لتدابير فعلية من شأنها أن تؤسس لمشروع اصلاح اداري حقيقي فوق مقاربة تشاركية مع المعنيين (لم يتم تخصيص إلا 6 مناصب شغل). إننا نؤكد في فريق الاتحاد المغربي للشغل على ضرورة مراجعة النموذج الاقتصادي والاجتماعي، واعتماد نموذج قادر على خلق الثروة وتديريها بشكل يضمن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية لكل المواطنين. ويخفف الهوة بين الطبقات الاجتماعية ويحافظ على مكانة الطبقة المتوسطة التي تعتبر المحرك الحقيقي للاقتصاد الوطني في دائرة الانتاج والاستهلاك والضامن للتوازن الاجتماعي.